

كتاب متميها لارادات في الجمع بين المقنع والتقيج وزيادات

عليه من هب الامام المجل ابي عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشيباني
رضي الله تعالى عنه وارضاه وجعل الجنة مأواه

تأليف الشيخ الامام العالم العلامة الفهامة
تقي الدين القفوح الحنبلي في نقد علي

مذهب الامام الرباني والصدق

الثاني ابي عبد الله احمد

ابن محمد بن حنبل الشيباني

رضي الله تعالى عنه

وارضاه وجعل

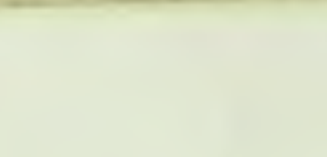
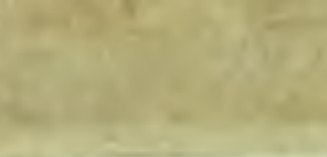
الجنة مأواه

مؤلف

فقه من الحنبلي

فهرست
٩٩

يدامنا ومحب وصاحب الكس
حضر اسعد عليه الرحمة
سرو طه والاهم محمد
حصد الواف



فما تظن من الالف على منتهىها، وان على ما يتقن فعل ما زنا حدث ونقص الطهارة او عين وقت لا يسمي ما هو على منتهىها فان
جمل حالها واسبقها او يتقن من فعل ما زنا حدث ونقص الطهارة عن حدث ولم يد رالحه عن طهارة
او لا تظن مطلقا، وعكس هذه بدسها، ولا وضو على سامعي موت او شامي ربح من احد هالابعية، وان امر احد هالآخر
او مائة وحده اما ذلك، وان اراد ذلك بوضا، ويجزى من حدث صلاة وطواف ومس مصحف وبعضه حتى طهره وحواشيه، بيد
غيرها لا جليل، لا حمله ببلاته وفي كيس وكمر وتصفحه به ويعود ومن تفسيره وسوخ تلاوته ومغير لو كانه قرآن، ويجزى
مس مصحف بعضه منحن وسفريه لدار عرب وتوسيع وكتب علم فيها قرآن وكتبه بحيث يهان، وكن مد رجل اليه واستد ياره وخطبه
وعلمته بذهب او فضة، ويباح تطيبه وتقبيله وكاتبه اثني نائل الى كذا **باب الغسل** استعمال الماء
في جميع بدنه على وجه مخصوص، وموجبه سبعة اشكال مني فلا يدا غسل له بخروجه بعده، وشيته به حكم بلوغ وفطر
وغیرهما، وكذا انتقال جيف **الثاني** خروج من محزبه ولو دما، وتغير لذة في غير نائم ونحوه، فلو باح والاسل
فاغسل ثم انزل بلا لثة لم يده، وان افاق نائم ونحوه فوجب بلا فان تحقق انه مني اغسل فقط والا فلا سب طهر
ما اصابه ايضا، وعمل ذلك في غير النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتمل **الثالث** تنقيب خشقة المصلية او قدرها لا جليل
في فرج اصلي ولو دبر الملية او همة من جامع مثله ولو نائما او محمولا او لم يبلغ، فيلزم ان اراد ما يتوقف على غسل او وضو
لغيره لم يمسح او ماته ولو شوي يده، واستد خال ذكر احد من ذكر كاتيانه **الرابع** الاسلام كافر ولو مرتدا او لم يوجد في كثر
ما وجبه او غيرا، ووقت لزومه كثر **الخامس** خروج جيف **السادس** خروج دم نفاس فلا يجب بولاة عزت عنه
السابع الموت تعبد غير سبعة مفركة ومقول ظلالا، ومنع
تجمل على قراءة تحرم، المتع مالم تكن طويلا، وله تحية وتحريك شفتيه به ان لم بين المروف ودول ما وافق قرآنا ولم يقصد، وذكر
ويجوز لب وجايف ونفا انقطع دميها دخول مسجد ولو بلا حاجة لالته به الا بوضو، فان تقدر واقع للث باز لا يتم
ويشهر للث لغسل فيه، ولا يكره ولا وضو مالم يوذرها، وتكر اراقة ما لها به وبما يداس، وفصل العبد لا الجائر مسجد، ومنع
منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتعدى، ويكره تكي من غير **فصل** والاعمال المستحبة ستة عشر اكد هال صلاة
جمعة في يومئذ كثر حضرها ولو لم تجب عليه ان صلى وعنه مني وعن جماع افضل، ثم لغسل ميت، ثم لم يذ في يومئذ بالحاضر
ان صلى ولو منفردا، ولكسوف، والاستسقاء، والجون واغلا اكلهم فيها، ولا سحابة الكل صلاة، ولا حرام حتى طين وسبا
ولد حول مكة وعمرها، ووقوف بعرفة، وطواف زياره ووداع، وميت بمزدلفة، وري جبار، ويقهر للكل حاجة، وما ين
له وضو لغير **فصل** وصفة الكامل ان ينوي ويسمي ويغسل يديه ثلاثا وما لونه، ثم يتوضا كاملا، ويروي راسه
ثلاثا ثم يقية جسده ثلاثا، ويتيامن ويدلكه ويصعد غسل رجليه مكان آخر، ويكفي الظن في الا سباع، والمجزي ان ينوي
ويسمي ويضم ما لابه نه حتى ما ينظر من فرج امرأة عند قعود الحاجة وباطن شعرا، وتنقض لحض، ويرتفع حدث قبل زوال حكم
خت، وتسن بولاة فان فاتت جده دلا تمامه نية، وسدر في غسل كافر اسلم كازالة شعره وما ين طهرته واخذها مسكا
فان لم يجد فطيبا، فان لم يجد فطيبا جعله في فرجها في قنطرة او غيرها بعد غسلها، وتوضو بنية، وزنه مائة واحد وسبعون
وثلاثة اشباع درهم وهي مائة وعشرون مثقالا، ورطل وثلاث عراقى وما وافقه، ورطل وسبع وثلاث اشباع مصري وما
وافقه وثلاث اواق وثلاثة اشباع اوقية بوزن دمشق وما وافقه، واو ثمان وستة اشباع بالحبلى وما وافقه، واو ثمان
واربعة اشباع بالهدى وما وافقه، واشغال بضاع، وزنه ستمائة وخمسة وثمانون وخمسة اشباع درهم، وهاربع مائة
وثمانون مثقالا وخمسة ابطال وثلاث عراقية بالبر الرضى، واربعة وخمسة اشباع وثلاث اشباع مصري، ورطل وسبع

مشى واحد عشر أوتية وثلاثة أسباع طيبة ، وقرا وراق وسبعان قدسية ، المنع وهذا ينفعك هنا وفي القطر والندبة
 والكهان وغيرها ، وكمر عريانا وأسراف لا أسباع بدون ما ذكر ، ومن نوى غسل رفع الحدين أو الحدث وأطلق أو أمر
 لا يباح الاوضو وغسل أجزائهما ، ومن لكل من جنب ولو أتى وحاش ونسا انتفع دى ما غسل فرجه وقصه لنوم ،
 وكمر تركه له فقط ، ولما ودة وطى ، والفعل أفضل ، وكل شرب ، ولا ينقضه بعد **فصل** في ترك ما الحمار
 وبيعها وأجارتها والقراءة والسلام فيه ، لا الذكر ، ودخوله بستره مع ابن الوقوع في محرمة ، وإن خيف كره ، وإن علم
 أو دخلته أنثى بلا عذر **باب التيمم** استعمال تراب مخصوص لوجه ويد بين بدل طهارة ما لكل
 ما يفعل به عند عجزه شرعا سوى نجاسة على غير يدن ولتسجد لما جى ، وهو منة يجوز يسجد المحصية ، وشروطه ثلاثة
 دخول وقت الصلاة ولو عند رقة ، فلا يصح لما ضره وعيد ما لم يدخل وقتها ، ولا لفايته إلا إذا ذكرها وأراد فعلها
 ولا لكونه قبل وجوبه ، ولا لا شقها ما لم يجهتوا ، ولا لجانها إلا إذا غسل اليدين أو غيرهما ، ولا لنقل وقتها
الثاني تعدد الماء لعمه ولو نجس أو قطع عدو ما يله أو عجز عن تناوله ولو بلغ لفقد الله أو لمض مع عدم موضي
 أو خوف فوت الوقت بانتظار ، أو خوفه باستعماله بطوء بر أو بتأشيت أو ضرر به من جرح أو برد شديد أو فوت رقة
 أو مال أو عطش نفسه أو غير من أدبي أو جمعة مختارين أو احتياجه لعجن أو طبع ، أو لعدم بدله إلا بزيادة كثيرة عادة على
 من مثله في مكانه ولا إعادة في الكل ، ويلزم شرا ما وجل ودلو بثمان مثل أو زائد يسيرا ، واستارها ، ودلوها عاره ، وما
 قرصا وهبة ، وشبه قرصا وله وفا ، ويجب بدله لعطشان ، ويحرم رب ما مات لعطش رفيقه ويحرم منه مكانه وقت الإلابة
 ومن أمكنه أن يتوضأ به ثم نجسه ويشربه لم يلزمه ، ومن قدر على ما يبرئ يله ثم يجرى لزمه ما لم تنقص قيمته أكثر من ثلثي الماء
 ولو خاف فوت الوقت ، ومن بعض بدنه جرح أو نحو ولم يتغير رسمه بالماء وجب وأجزأ ولا ييممه ولا ينقضه بقله مما قرب ، وإن
 عجز عن ضبطه وقد ران يستنب لزمه ، ويلزم من جرحه بعض أعضا وضوئه إذا تواتر تيمم ، فيقيم له عند غسله لو كان محجرا
 وماله فيجوز غسل الصحيح عند كل تيمم ، وإن وجد حتى الحدث ما لا يكتفى لها بانه استعماله ثم تيمم ، ومن عدم الماء لزمه إذا
 خوطب بصلاة طلبه في رحله وما قرب عادة ، ومن رفيقه ما لم يتحقق عدمه ، ومن تيمم ثم رأي ما يشك معه في الماء لا في
 صلاة بطل تيممه ، فإن دل عليه ثبته أو علمه قريبا عرفا ولم يخف فوت وقت ولو لا اختيار أو رقة أو عدو أو مال أو على نفسه
 ولو ناسا غير جان أو ماله لزمه قصد والائتم ، ولا يقيم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض إلا هنا إذا وصل مسافر إلى وقت
 ضاق الوقت أو علم أن النوبة لا تقبل إليه إلا بعد ، ومن ترك ما لزمه قوله أو تحصيله من ما وغيره وتيمم وصلى إعادة
 ومن خرج لحوث أو صلاه ونحو حمله أن أمكنه ، وتيمم إن فاتت حاجته برجوعه ، ولا يعيد ، ومن في الوقت أراته أو تركه
 وأمكنه الوضو ويعلم أنه لا يجبه غيره أو باعه أو وهبه حرم ولم يصح العقد ، ثم إن تيمم وصلى لم يعد ، ومن ضل عن وطهوبه
 الماء فطلبه أو عن موضع يركن يعرفها فتمم أجزأه ، ولو بان بعد شربه ببرقية لم يعرفها ، لأن شبه أو جهله موضع يمكن استعماله
 وتيمم كصل عريانا ومكثر بصوم ناسيا للستر والرقبة ، وتيمم لكل حدث ، ولها سه يدين لعدم طهارة أو ضرر ولو لم يرد حضرا
 بعد تنقيها ما أمكن لزوما ، ولا إعادة ، وإن تعدد الماء والتراب لعدم أو قروح لا يستطيع مع ما ش البثرة ونحوها صلي الفرض
 فقط على حسب حاله ، ولا يزيد على ما يجزي ، ولا يأمر متطرا ما دها ، ولا إعادة ، وتبطل بحدث ونحو فيها ، وإن وجد ثلجا وتعد
 تدويه مسح به أعضاء لزوما وصلى ، ولم يعد إن جرى من ، **الشرط الثالث** تراب طهور بياض غير مخترق يعلق غبار ، فإن طله
 أو غبار غيره فكما طله طاهر **فصل** في فرائض مسح وجهه سوي ملحت شعره ولو خفيفا ودخل ثم وافته ، ويديه إلى الركبتين
 ولأمر الحمل على تراب أو منه أربع فتحة ومسحه به مسح ، لأن سته فحمة به ، وإن تيمم ببعض يده أو كمال أو منه غير كفو أو تيمم

وفى امر

غير تمام

فيل

ويعين والحق تشرها ولا يمكن

مرق و ريق طاهر

قبل ان ينبت من ما يسير او وقع فيه هت ونحو مما ينغمر به اذا وقع في ما يع وخرج حيا لم يوتر، وكذا في جامد وهو ما يقع
 انتقالها فيه، وان مات او وقع ميتا لم يأت في دقيق ونحو التي وما حوله، وان اخلط ولم ينضب حرما **باب**
الحيض وطبيعة وجلة ترخيه الرحم بتداد انثى اذا بلغت في اوقات معلومة، ومنع الخل له لا لجنبه بل لئلا
 وجوب صلاة وفعلها، وفعل طواف، ومومر، ومتر مفتح، وقراءة قرآن، واللبث مسجد ولو بوضوء، لا الموران امتن
 بلوشة، ووطئ في فرج الانثى به شق بشرطه، وسنة طلاق ما لم تساله طلقا او طلاقا على عوض، واعتدا باثني عشر الالف
 وموجب الغسل، واللوع، والاعتدا به الالف، وناس مثله الا في اعتدا به، وكونه لا يوجب بلوغا ولا يحسب به في من ايسر
 ولا يباح قبل غسل بانقطاع دم غير مومر وطلاق، ويجوز ان يستنج من ما يضي بدون فرج، وبين ستره اذا، فان اوج قبل انقطاعه
 من جامع مثله ولو عايل فعليه كفارة، دينار او نصفه على التحجير، ولو مكرها او ناسيا او جاهل الحيض والتحجير، وكذا الحيض طوافه
 وخزي الى واحد كندر مطلق، ونسقط بعجز، واقل سن حيض تام تسع سنين، واكثر خمسون سنة، والحامل لا يحيض، واقله
 يوم وليلة، واكثر خمسة عشر يوما، وعالجه ست اوسع، واقل طهرين حيضتين ثلاثة عشر، ومن حيض خلوص الثباين
 لا يتغير معه بطنه احتشاه، ولا يكون وطؤها زمنة، وغالبه بقية الشهر، ولا حد لاكثر **فصل** والمبتدأة بدم
 اوفسدة او كدرة تجلس بمدة مائة اقله ثم تغسل وتصل، فان انقطع ولم يجاوز اكثر اغسلت ايضا، تغسل ثلاثا، فان لم
 يختلف ما زاد فغسل اليه، وتعيد مومر فرض ونحو فيه، لان است قبل تكرار اوله، ويحرم وطؤها قبل تكرار، ولا يكون
 ان طهرت يوما فالتكرار، وان جاوز فستحاضة، فابضه حين او اسود او منى وصلح جميعا تجلسه ولو لم يتوال او يتكرر، والام
 فاقبل الحيض من كل شهر حتى يتكرر فجلس شتا او سيفا يتكرر، وان استحيضت من لها عادة جلسيها لا ما نقصته قبل، ان علمها، والام
 علمت بتميز صالح، ولو تغسل اولم يتكرر، ولا تطل ولا تكثر زيادة الدمين على غيرها، ولا ينفست لمميز الجمع استحاضة، فان علم
 فتحيض لا تتغير استحاضتها الى تكرار، وتجلس ناسية العدد فقط غالب الحيض في موضع حيضها، فان لم تعلم الا شريها وهو ما يجتمع
 فيه حيض وطهر صحيحان ففيه ان استع له، والا جلست الفاضل بعد اقل الطهر، وجلس العدد من ذكرته ونسيت الوقت، وغالب
 الحيض من نسيتهما من اول كل مدة علم الحيض فيها وما عا موفعه كصف الثمن الثاني، وان جعلت في اول كل هلال كبتادة، ونسي
 ذكرت عادتها رجعت اليها ونسيت الواجب زمنيها ومن جلسيها في غيرها، وما تجلس ناسية من مشكوك فيه كحيض يقينا، وما زاد الى اكثر
 كطهرتين وغيرهما استحاضة، وان تغيرت عادة مطلقا فكم مرزايد على اقل حيض من مبتدأة في اعادة مومر ونحو، ومن انقطع
 دوما ثم عاد في عادتها جلسته، لا ما جاوزها ولو لم يزد على اكثر حتى يتكرر، ومنه وكدر في ايامها حيض لا بعد ولو تكرر
 ومن ترى في حالها اقل او اكثر ما يبلغ مجموع اقله ونقا متظلا فالدم حيض، ومن انقطع قبل بلوغ الاقل وجب الغسل، وان
 جاوز اكثر كن تري بومادما وبومادما الى ثمانية عشر مثلا فستحاضة **فصل** يلزم كل من حدثه دم غسل الحبل وتعصيه
 لا اعادتها لكل صلاة، ان لم ينزط، ويتوضا الوقت كل صلاة ان خرج شيء، وان اعتيد انقطاعه زمانا يتسع للفعل فيه تعين، وان
 عرض هذا الانتطاع لمن عادته الا قتال بطل وضوء، ومن تسع قراته او يلحجه السلس قائما على قاعدة، ومن لا يلحجه الا راكعا
 ساجدا ركع وسجدة، وحرر وطوي استحاضة من غير خوف غيبته او ضياعها، ولط شرب ما يع الجمع، ولا يشربه الا لثقله
 وحصول حيض الا قرب رمضان لتطهره ولتطهره، لا قبل الاخرها بل على **فصل** الناس لا حد لاقله، وهو دم ترخيه الرحم مع
 ولادة وقيل ما يومين او ثلاثة بامانة وبعد ما الى ثمان اربعين من ابتداء خروج الولد، وان جاوزها وصاف عادة حيضها ولم يزد، او
 زاده وتكرر ولم يجاوز اكثر حيض، والاولم يصادف عادة فاستحاضة، ولا تدخل استحاضة في مدة نكاح، وبث حكمه بوضع ما يتبين
 منه خلق انسان، والقائز منه طهر، ويكون وطؤها فيه، وان عاد الدم في الاربعين اولم تشرائه فيها فتشكوك فيه فتصور وتصلو وتبين

ما يمينه الحايض وتوب
 ما وجبه الا في ثلاثة
 اشيا الاول ما اعتد
 وكونه لا يوجب بدوء
 ولا احتساب به في من
 ابدل
 من اول وقت اسد آنها
 او اول كل شهر هلا في
 ان جهلته صح
 بدوم

بدن

المصطفى **باب** في وقتها ما في وطى حافى ومن وضعت ثوبين فاكثرا ولا تفاس
وأخر من الأول فلو كان بينهما أربعون فلا تفاس للثاني **كتاب الصلاة** أقوال وأفعال مطومة مفتحة
بالتيكسمة بالتسليم وتجب الحس على كل مسلم مكلف غير مريض ونفسا ولوم يبلغه الشرع أو نكاحا أو مبطي عقله بأثما أو شرب دواء أو نحو
فيصلى حتى زمن جوفه من وجوه متصلا به ويلزمه إعلام نيايم بدخول وقتها مع مسهقه ولا يخرج من مجنون وإذا أصلي أو أدن ولو في غير وقت
لا يصح إسلامه حكم به ولا يصح ملأته ظاهرا ولا يقبل بأدائه ولا تجب على مريض وتصح من نية وهو من بلغ سبعا والثواب له ويلزم
الولي أمره بالصحيح وتعليقه إياها والطمأنينة كإصلاح ماله وكفه من المفاسد ومضربه على تركها العشر وان بلغ في مفروضة أو بعد ها
في وقتها الزمة أعادها مع تيممها لا وضوء وإسلام ولا يجوز لمن أزمته تأخيرها أو بعضها عن وقت الجواز إذا كان قادرا على فعلها إلا
لمن له الجمع ويؤبه أو لمستحل بشرطها الذي يحصله قريبا وله تأخير فعلها في الوقت مع الغريم عليه ما لم يكن مانعا كوت وقتل وجيش
أو يورثه أو له قط أو لا يبق وقتها من المأثورة إلى آخره ومن له أن يؤخر تسقط موته ولم يأثم ومن تركها جوده أو لوجها أو عرف
وأمر تركه وكذا أفعالها إذا دعاها أماما وبأية فعلها وأي حتى تصابق وقت التي بعدها ويستبان ثلاثة أيام فان تأخرها بغيرها
والأصريت عنهما وكذا تركه ركن أو شرط يفتق وجوبه **باب الأذان** إعلام بدخول وقت الصلاة أو وقت
غيره والإقامة إعلام بالقيام إليها بذكر مخصوص فيهما وهو أفضل منها ومن إمامة ومن أذان في أي وقت مولود وجب يولده وأذات
في اليسرى وهما فرض كفاية الخمس المؤداة والجمعة على الرجال الأحرار فرض الكفاية لا يلزم رقيقا حضرا ويسان لمنفرد وسفرا
ولمستقيمة ويكرهان لحائض ونساء ولو لا رفع صوت ولا ينادى لجأزة وترادع بل العبد وكسوف واستسقاء الصلاة جامعة أو الصلاة وكذا
يجب على الصلاة ويقتل أهل بلد تركوها وتحرم الأجرة عليها فان لم يوجد متطوع رزق الإمام من بيت المال من يقوم بها
ويكره كونه مسلما ذكرا عاقلا وبصيرا ولي ومن كونه ميثا أمينا عالما بالوقت ويقتد مع الشياح الأفضل في ذلك ثم في دين
وعقل ثم من يخاف الجيران ثم يرفع ويكسر مؤذن بلا حجة ويترادع رها ويقوم من يكره وهو خمس عن كلمة بلا ترجيح وفي
أصدي عن لاشية وبياح سرجه وتشتبها وبين أول الوقت وترتل فيه وحدها والوقت على كل جملة وقول الصلاة
خير من التور مرتين بعد جملة أذان الفجر ويسمى التثويب وكونه قائما فيهما ويكرهان قاعدة الغير مسافر ومعدور متطهر
ويكره أذان جنب وإقامة محدث على علق رافقا وجهه جالا سابقيه في أدنيه مستقبل القبلة يلتفت عينا إلى على الصلاة وشمالا
لحي على الفلاح وان يتوكلها واحدا يحمل واحد مالم يشق وان جلس بعد أذان ما بين تعجيلها جلسة خفيفة ثم يقيم ولا يصح الأمانة
منوالا عرفا فان تكلم بحمدا أو سكت طويلا جلالا ومن يسرع وسكوت بلا حجة منوئا من واحد عدل في الوقت ويسرع للغير
بعد نصف الليل ويكره في رمضان قبل فجر ثان ورفع الصوت ركن ليحصل السماع مالم يؤذن الحاضر ومن جمع أوقفت قوايت
أذن الأولى وأقام للكل ويجزي أذان مبرر لا فاسق وحشي وإمارة ويكره ملجأ وملحونا ومن ذي لثقة فاحشة وبطلان
أجل المحرم ومن لو ذن وسامحه ولو ثانيا وثالثا ولم يتم سامحه ولو في طواف أو قراءة أو امرأة مأمورة متابعه قوله شرعا له لا يصل
ومتخل وتضيائه إلا في المحلة فيقولان لا حول ولا قوة إلا بالله وفي التثويب صدقة وبريرة وفي لفظ الإقامة أقام الله أو أيها
ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ ويقول اللهم رب هذه الدعوة الثامنة والملاة الغالية ات محمد الوسيلة والفضيلة واجبه
مقام محمود الذي وعدته ثم يدعوهنا وعند إقامة ويحرم عز وجه من مسجد بعده بلا عذر أو نية رجوع **باب**
وتغيره وطهارة ودخوله وقت وهو طاهر وفي الأولى من الزوال وهو ابتداء طول الظل بعد شمس قمره لكن لا يقصر في بعض
بلاد خراسان لسير الشمس ناحية فيهما وتختلف بالشعر والله فاقله ما إقليم الشام والعراق قديم وثلاث في صفر حراره ويزايله إلى

ولا يجوز وجود

الكره

ولا يكره فيه

ان لم يولد له

عشر

عشرة وسدس في نصفه كانون الأول ويكون أقل وأكثر في غير ذلك وطول كل إنسان بعده ستة وثلاثين تقريباً حتى يتساوى منتصب
وقته سوى ظل الزوال والأفضل تعجيلها المجمع قريبا حتى يتكسر وغيم لصل جماعة لقرب وقت العصر فيسبح فيهما وتأخيرها
لمن لا عليه جمعة أو يري الحرات حتى يتبدل أفضل ويليه المختار للصبر وفي الوسطى حتى يصير ظل كل شيء مثليه سوى ظل الزوال
ثم هو وقت ضرورة إلى الغروب وتعجيلها مطلقا أفضل ويليه المغرب وفي الوتر حتى يذهب السبق الأحمر والأفضل تعجيلها إلى الليلة جمع
المحرم قصد ما أن لم يؤخرها وقت الغروب وفي غيم لصل جماعة وفي جمع إن كان رقيق ويليه المختار للغشا إلى ثلث الليل وملاها
آخر الثالث أفضل مالم يؤخر المغرب ولكن إن شق ولو على بعضهم والنوم قبلها والمديث بعدها الأيسر وللشغل وأهل ثم هو
وقت ضرورة إلى طلوع الفجر الثاني وهو البياض المختصر بالشرق ولا طلبة بعده والأول مستطيل أزرق له شعاع ثم يظلم ويليه
الفجر إلى الشروق وتعجيلها مطلقا أفضل وتأخير الكل مع من فوته لم يجز كوف ومعدور كما في وثائق أفضل ولو أمر به والله
به آخر فلا يكون أن يؤخرها ويجب لتمام الفاتحة وذكر واجب وتحصل فصلة التعجيل بالتأهب أول الوقت وتيقن الصلاة أيام
الجمعة قدر المقداد **فصل** إذا حث الجماعة بذكر تكبير أراهم ولو آخر وقت ثانية في جمع ومن جهل الوقت ولا تملكه
مشاهدة ولا مخبر عن يقين متى أذن دخول ويحذر أن أخطأ ويحذر عجزه عدم مقلد مطلقا ويجعل ما إذا نية عارف
وكذا الجاه به حوله لا عن طلق وإذا دخل وقت صلاة بذكر تكبير ثم طرأ مانع كجنون وحض قضيته وان طرأ نكف كبلوغ
ونحوه وقد بقي بقدرها قضيت مع مجموعة إلى باقيها ويجب قضا فائبة فأكثرت ولو كثرت الأذخ فوات حاضرة أو خروج
وقت احتيازا ولا يصح نقله من أن يسهل بين نوايت حال قضاها أو ماضة وفائبة حتى فرغ لا أن جعل وجوبه فورا مالم ينصرف في يده أو
معيضة يحتاجها أو يحضر لملاة عيده ولا يصح نقل مطلقا إذا وبجوز التأخير لغيره صحيح كاتظار رقة أو جماعة لها وان ذكر فائبة
إماما أو حاضرا لم يفتق وقتها قطعيها كغيره إذا ضاق عنها وعن المستأنفة والأمانى تتلا ومن شك فيما عليه ويتيقن سبق
الوجوب أبرأ منه يقيئا ولا يما يفتق وجوبه فلوترك عشر حيدان من صلاة شهر قضيت أيام ومن نسي لها وعصر في يوم
وجعل السابقة تحري بايها يبدأ فان استويا بنهاش ولو شك ما مور هل على الإمام الفجر أو العصر اعتبر بالوقت فان أشكل فاعمل
عدم إعادة **باب** **سنة العورة** وهي سوة الإنسان وكل ما يستحي منه حتى من نفسه من شروط الصلاة ويجب
حتى طارحها وظن وفي ظلمة لا من أسفل فلا يصف البشرة ولو بنات ونحوه ومتصل به كيد ولحية بارية وحصى وخوها ما يضر
ولا خيرة وطن وما كره لغيره وبياح كفيها التداوي وتخل ونحوها والمناج ومباحة وعورة ذكر وحشي بلغا عشر وامة وأمر ولية
ومبغضة وحرة عينة ومراقة ما بين سرة وركبة والحة البالغة على عورة في الصلاة الأوجهها ومن صلاة رجل في ثوبين
تتلقى ستر عورته في ثقل وشرط في فرض ستر جميع أعضائه بلباس ولو وصف البشرة وتسن صلاة عورة في درع وخمار ومخففة
وتكفي في ثياب وبرقع ويجزي ستر عورتها وإذا انكشف لأحد في صلاة من عورة يسير لا يفتش عرفا في النظر ولو طويلا أو كثرا
في قصير لم يطل ومن صلى في غيب ولو بعضه ثوبا أو بقعة أو ذهب أو فضة أو حريرا أو غلبه حيث حرما أو حج يعصب عالما إذا كثر
لم يجمع وإن غير هئة مسجد فكنصبه لا أن منعه غيره ولا يطيها لبس عامة وظلم مني عنى ما ونحوها وتصح من طس بفسه
وكذا الجنبه ويؤم برطوبة غايه ما يمكنه وليس على قدميه وعمر يمانع غصب وفي حرير لعدم ولا إعادة وفي جنس لعدم ويعد
ولا شل أبى ومن لم يجد إلا ما يستر عورته أو الفرجين أو واحد مما ستره والله بزاوي إلا إذا اكت منكبه وعجنه فقط فيسترهما
ويصلي حاله ويلزمه تحصيل ستره بتمن مثليها فان زاد فكما وضوء وقبولها عارية لا شبهة فان عدم من صلى جالسا نديا
يؤمى ولا يترتب مل يضامه وان وجدها مصل قريبة عرفا ستره وبني والأبداء وكذا من عتقت فيهما وأما جاز اليها وتلي
العورة جماعة وأماميهم وسطا وجوبا فيهما كل نوع جائزا فان شق على الفضل واستدبر مفضول ثم كس ومن أمار ستره وملي

صلاة من يوم وجعلها
فشي خسا و صي

واس سرح إلى عشر للث

بصل

یمنی

وحررو بطلت ان شد ديمها

وَيُتَطَلَّبُ بِهِ

ض

و باقی به بی رفعه

ولم كان يجمع

بر فقهیه علی
محمد بن ابی ان طالع

المح

وتنظر به

و چون اذا عطر او دود
ما بین و استنجا
اذا وجد ما یجد

وفي نقل صلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند قرأته ذكره

وَسَيِّدُ الْإِمَامَةِ سَيِّدُ الْمَرْفَعَةِ

فما زادم

فلا تظن انك الاله
سبح الله بعدد رمايه
ثلاثة

51

اوتخوین امام

١٢

او چهل از امامه نوبت

مثله

وَيُخَصُّ بِالشَّاهِدِينَ

بِالْمَدِينَةِ

[illegible]

وسطها مفارقة قبل قيامه
بلا عذر محي

ولا ينفك عن عقبي ٥

نفس

ولا تبطل بطلوله

موقوف

افضل

أقول ولا تغفل بذلك في خروجه فإنه يتحقق قبل التعمية ملوًا على رأسه وإلا أتوا جمعة **الثاني** استيطان أو سجن ولو بالامام من أهل بيته
بقريه فلا يجوز من مكانين متقاربين ولا يصح تجميع أهل كل من في ناقصه والاولى مع تمة العدد وتجميع كل يوم **الثالث** حضوره ولو كان
فيهم حرس أو غنم لا يلزم فان قصوا قبل ان يأتوا استاقوا على أن لم تكن أمانته وان بقي العدد ولو لم يكن لم يسمع الخطبة ولحقوا منهم قبل
تقصيهم التواجعة وان رأى الامام وجه الله فقص لم يجز أن يؤتمم ولا يزيح ان يختلف احد من مواليه في الكسك يلزم واحد انما هو لو اس
السلطان ان لا يعطي الا بارسالين لم يجز ما قلناه ولا ان يختلف بخلاف التكبير الرايب وبالعكس الولاية باطله ولو لم يرها قوم بولن يسكن
فالمختب امرهم براهيما ومن ادرك مع الامام من ركعة اتم جمعة والافضل ان دخل وقتها ونواه ولا يغفل عنه ومن امره معه شرفه
لزمه السجود على ظهر انسان او رطله فان لم يمكنه فاذال الزمان لان عاتق ثوبه الثانية يتابعه فيها وتصير اركعة وسبع اجمعة فان لم يتا
عالمًا بقرينه بطلته وان جعله فمجد شادرك في السجدة اتم ركعة بعد سلامه وصحة جمعة وكذا لو خلف لمسه او نوم او سحر ونحوه
الاربع تعد ركعتين بدل ركعتين لاشك في الظاهر من شرطها الوقت وان يبيع او حمد الله تعالى والملا على رسوله عليه السلام وقرآنه
ولو جئنا مع تحريمها الوصية بقوله تعالى في كل خطبة وموالة جميع ما مع الصلاة والنية والمحرمة ببيع العدد المتبركة كالمناج
وسائر شروط الجمعة الواجب لا العلم بالزمان وستر العورة وارتداء البجامة ولا ان يتولاها واحد ولا ان يتولى الصلاة ولا حضوره
ويجوز للامام محرم ولو يبيع في غير العربية لقراءة ومن ان خطب على منبر او موضع عال من غير مستقبل القبلة وان وقف في الارض فف
بإمامه وسلامه اذا خرج واذا اقبل على من وجوه حتى يؤذن وبين ما قبله فان ابي او خطب جالسًا فصل يسكنه وان خطب قائمًا فاستند
على سيف او قوس او عصا فامد المقاتل وقصرها في الثانية اقصر ورفع صوته حسب ما يقدره والدها للمسلمين وبإباح ما بينه وان خطب من
منخفة وحلى المزمار **فصل** في الجمعة ركعتان بين ان يقرأ جهر في الاولى بالجمعة والثانية بالمناجتي بعد النافحة وفي
غيرها اتم السجدة وفي الثانية دل اي وكل من ادركه وقتها لم يركعها وانما في عمدة في اكثر من موضع من البلد الا لما جئنا فليصحب ويحذر ونحو
قننه ونحوه فان عجزنا فالجمعة ما بارها واذا في الامام فان استوتوا في اذنه او عجزه فالباقية بالامام وان وادعنا
مع **مسألة** فان امكن ملوًا جمعة والافضل ان يركع اركعة او وقع يدي يوي سقط عن حضوره مع الامام سقوط حضوره وجوب
كرهه الا الامام فان اجتمع معه العدد المتبرك اتم ملوًا على رأسه وكذا يبيع بها فيغير الغرم على ما لو دخلت قبل الزوال واقل التبع
ولقائه والكراهات ومن قراءة سورة الكهف في يومه وكثرة دعائه وافضله بعد العصر وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفصل لها فيه
وافضله عند منفيه وتلف ونطقه وابس احسن ثيابه وهو اليأس وتكرارها ما يطيب بعد فركه لا بأس بركوبه لغيره وعود وجب سعي اليأس
الثاني الامام منزله ففي وقت يدرها كذا علم حضور العدد واستقال بذكر وصلاة الى خروج الامام فيجوز ايديا غير محبة مسجدة ونف
ما بدله اركعة ولو يورس اركعتين في ذلك لغير الامام على الزمان الا ان رأي فرجة لا يصل اليها الا بركعة واثار مكان افضل لا موله
وليس لغيره سبقه اليه وكراه ان يقيم غير ولوعده اوله الا المفتح وقواعد الذهب تقتضي عدم الصلوة من موضع غفله لغيره باء
او دونك ورفع صلى منوش ما لم تحضر الصلاة وكلام الامام خطبة وهو من حيث يسمعه الا له او من كلمة خطبة ويجب التحذير من غير ما قلناه
عن ملكة ويبر ونحوه وبإباح ان اكتفى بها في دينه وله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذ اسمي ما وبين شره كذا وتأمين عليه كحل
خفية اذا علم في رد سلامه ونشيت باس وان اشارة اغرس اذ افحت كلامه ومن دخل والامام بخطبة مسجد لم يجلس حتى يركع ركعتين خفيفتين
فمن خبته لم يدخل بشرطه غير خطيب دخل طاهر ودخله صلاة عيده او الامام في مكتوبة او بعد شروع في اقامته وقتها لكثر اذخوله ودخل
المسجد المرام ويتنظر فراغ مودن لتجوز وان جلس قام فانيها ما لم يطل الفصل **باب**
فرض قاية كذا اتفق اهل بيته على تركها قال في الامام وكذا ان يصف من حضر ويزيلها وقتها ككلامه الذي كان لم يعلم بالعبادة الا بعد ملوًا
من العدد فصاره كذا الوضوء ايامه وتسن بغيره اربعة عشر في الامامة المبرقة في المسجدة وتسلم الامام في حيث يوافق من غنى في ذي حرم وتاجير الفطر والكل

پڑھو یا احمد مراد

ان بومرفہا

الصلوة الغضة

وان چهره کینه و لغت
صلواتی را هم

والعابد من قيامه لعاد
حق به نصو

بلاطة

وَقِيلَ لَهُمْ يَمْلِكُ

[illegible]

نک

وكره انصار في غسل
عيل من ان لم يخرج من

حرمه

وكره اعلاسه

يمن لم يوجر ما يستره
ستر عورته ثم راسه
وجعل على قبة حشيش
او ورق

وسى

او نحو فيخل برغوة راسه ولحيته فقط ثم يغسل شدة اليمين ثم اليسار ثم يفيض الماء على جميع بدنه وثلاث تلك الا الوضوء يترك كل مرة على طهنة
فان لم يبق ثلاث زاء حتى يتيقن ولو جاوز السبع ولا يجب الفعل فلو ترك تحت ميزاب ونحوه وحضر من يعلج لسله ونوي ومضى زين بكن غل
فيه كره ومن قطع على وتر وجعل كاقور وسد في الخلة الا شين وضباب شعره ونحوه وقص شارب غير مجرم وتقليم الخفاف ان طالا واغده
شعر ابطيه وجعله معه كضوما قط وكحل راسه واحدا عانة كحش وكرا ما حار ونحلا له واثنان ان لم يخرج اليه وتخرج شعره وبين ان
يلتقى شعرا في ثلاثة قرون وسد له وراها وتشتيف بران خرج شي بعد سبع حتى يقطن فان لم يستسك فطس حرم ثم يغسل الحبل وبومنا وان
خرج بعد ثلثيته لم يجد الضلع ولا باس بخله في حمام ولا بخاطية غاسل له مال غسله بانقلب يرحم الله ونحوه ومجرميت كمن يغسل بما
وسد وكولا قرب طيبا ولا يلبس ذكر الخيط ولا يقبل راسه ولا وجهه اني ولا تمنع مقبرة من طيب كوترال اللصوص للعسل الواسع وان
سقط منه شي بقيت ومسح على ما ويزال خاتم ونحوه ولو برد به لا انف من ذهب ويخط منه انه لم يوض من تركه فان عدت اخذ اذ الي
الميت وجب بتاد مري به عليه الا ان تخالطه خاصة فيفصله ودفعه في ثيابه التي قبل فيها بعد نزع كامة حرب ونحوه ونحوه وان
سقط من شاطئ او دابة لا يغسل العدة او مات برفقة او ختمه انتم او وجد ميتا ولا اثر به او عادي به عليه او حمل فاكل او شرب او
نام او بال او حكم او عطس او طلق بقاء عرفا فكثيره ويستط لا بد من اشي ركوبه ولو جياها ويمر من الطن على ظاهره العدة ويجب على طيب
ونحوه ان لا يحد ثيابا وعلى غاسل ستره الا على رخص **فصل** وتكفيه فرض كفارة ويجب على من اغتسل في ماء بارد ان يغسل
البشر يستريحه من ملوس مثله **فصل** ما لم يوض بدنه ووثقه بغير حروف ولا باس يسلك فيه من راسه ماله مقدما حتى يذهب
بريقه وارش خايه ونحوه فان عد من قس تلزمه نكته الا الزوج ثم من بيت المال ان كان مسلما على مسلم والعربية وان تبرع به بعض
الورية لم يلزم بغيره ثم قواه لكن ليس لم سلبه منه بعد دفعه ومن بش وسرق كنهه كمن من تركه ثانيا وثالثا ولو قس على ما لم تصرف
في دين او مية وان اكل ونحوه وبقي كنهه فان ماله تركه وما تبرع به فليترع وما فضل مما جلي طريقه فان جعل فو كمن اخر فان بقدر
تصدق به ولا يجزي كمن اخذ من ان ستره حشيش ومن تكفين رجل في ثلاث لغايف بيض من طرقة وكمن في اكثر وتعميه تبسط على بعض ابد
تجبرها وتجعل الظاهرة احسنها والموط وهو الاط من طيب فيما بينا ثم موضع على مستلقيا ويخط من قلن مخططين اليه
وتسد فوقه خرقه مشقوقة الطرف كالتيان جمع اليه ومثاقه ويجعل الباقي على منافذ وجهه وموافع محو به وان طيب كله
فمن وكمن داخل عينه كقوس وزعفران كوطيه ما يسكه كصبر كمال ينقل ثم يرد طرف الطليان الحايب الا يسر على شدة الامين
ثم طرفها الا يمن على اليسر الثانية ثم الثالثة كذلك ويجعل اكثر الغامل ما عنده راسه ثم يعقدها وتخل في العروكة ثم يجرها
لا تكفيه في قبض وميزر ولغافه والمجد افضل وكره رقيق يحكي الهيئة ومن شعر ومووف ومزفر ومصفرك ومزمر طيلج وكره
في حرمه ومنه من الضرورة كمن نطية نقش وكره بغير ابيض وكمن لاث وخشي خمسة ابواب بيض من قطن ازار وخار وقص ولانفان
ولمبي ثوبه ويباح في ثلاثة مالم يرثه غير مكلف ولصفر قبض ولانفان **فصل** والملا على من قلنا يغسل فرض كفارة وتقط
بكله ومن جماعة الا على النبي صلى الله عليه وسلم وان لا تنقص الصوف عن ثلثه والا في ثوبا ومية العدل وتبع الومية فلا يدين
فسيه برقية فالسلطان ثيابه الامير فالحاكم فلا في يغسل رجل فزوج بعد ذوي الارحام ثم مع ثا في الاول با مائة ثم يترع ومن
قد مه ولي لا وحي من ثلثه وتاج في مسجد ان امن تدرية ومن ما مام ومفرد عند من رجل ووسط امرأة وكمن ذلك من خشي
وان على امام من كل نوع افضل فاسن فاسبق ثم يترع وتعمي بمصلاة افضل فبقية من اولياهم اولاه ما مائة ثم يترع
ولو على كل ان يفرد بالمصلاة عليه ويجعل وسط اني حد امه رجل وخشي بين ما هو يسوي بين رؤس كل نوع ثم يكرار بغير
بالا ولا ويتعد ونحوه الا الحجة ولا يستغفر ولا يمسح على النبي صلى الله عليه وسلم كمن تشبهه ويعد في الثالثة با حن ما يحضر
ومن عا ورد منه اللهم اغفر ليها وميتنا وشاهدا وغاينا ومضينا وكبرنا وذكرا وانثانا انك تعلم مغفلنا ومثوانا وتنت على كل شي

تدبر

قدبرك اللهم من اجبت لنا فاحه على الاملا والسة ومن توفقه منا فوفقه على ما لا اله الا انت اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم
تزله واوسع مدخله واعمله الما والتلج والبرد ونقه من الذنوب والحطايا كما ينقي الثوب الابيض من الدنس وابعد له دارا
من داره وزوجا خيرا من زوجة وادخله الجنة واجزه من عذاب القبر ونداب النار واضمح له في قبره وتوزله فيه وان كان
او بلغ جنونا واستمر قال اللهم احمله ذرا لوالديه ورفقا واجرا وشيقا نجيا الى الم مقبرة موافقها واعظم بها اجورها والعه
بما لم يلفه المومنين واحمله في كالة ابراهيم وقه برحمتك عذاب الجحيم وان لم يعلم اسلام والدته دعا لوالديه وبوشت الصبر
على اني ويشير ما يصلح لها على خشي ويقيم بعد رابعة قليلا ولا يدعوه ويسلم واحدة من عتبة ويجوز ثلثا وجهه وثانية ومن وقفه
حتى ترع كمن واجبا فيام في مرضها وتكرار فان ترك غير مسبق تكبير عند ابطت كمن يواكبها مالم يطل الفصل فان حال او وجد
منا فاستأنف وقرة العانة على ما امر واستمره ومن اسرارها ولولا لاله والملا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وادنى دعا لك
والامام وشرط طامع مال مكتوبة الا الوقت حضور الميت بين يديه الا على غيب عن البلدة ولودون مسافة قصر او في غير قبلته
وعلى غريق ونحوه فيض عليه ان شئ بالنية والسلامة وتطير من ولو بتراب اعدك فان تعد رملي عليه وتابع امام زاد على رابعة
الى سبع نقطه مالم يكن بد منه او رفضه ويشي ان يستجبه بعد هلكه لا يدعوه في ثابته بعد الرابعة ولا يطل بها ونسبح وحرر ملام
قبله كمن مسبق في قضا وسلامه وكلوكر في باغري فكري ونواها لها وقد بقي من تكبيره اربع جاز في حاسته ويصلي في
سادسة كمن يدعوه في سابعة وتنفى مسبق على صحتي فان خشي تابع وان لم يضر منته ويجوز دخوله بعد الرابعة
وتنفي الثلاث ويصلي على من قبر من فاشه قبله الا شئ من دفعه ولا تشر زيادة يسير ومجرم من هاهو يكون الميت كما مامه وان وجد
بعض ميت تحييا لم يصل عليه غير شعر وظفر وسر فكلمه ويؤي ما ذلك البعض فقط وكذا ان وجد الباقي ويدفن بجبهه وتكرار عادة
الملا الا اذا وجد بعض ميت بشرطه على على جلته فمن كسلا من فاشه ولو جاعا على ومن صلى عليه بالنية اذا حضر او صلى عليه
ولا على بعض شي في وقت لو وجدت فيه الحجة لم تغسله ولم يصل على ما هو لا ين الا امام الاظم واما من كل قرية وهو الذي ياتي
القضا الصلاة على غاله وقابل نفسه عده وان انقلب او اشبهه من يصل عليه بغيره على على الجمع يتوي من يصل عليه وتكلموا ولقوا
وان امكن عزلم والا دفنا منا والمصل قبر اطو هو امر معلوم عند الله تعالى وله بما رويها الا بشرط ان لا يبارقها من الصلاة في
تدفن **فصل** وحملها فرض كفارة ومن ترع فيه فان يضع قاعة السرير اليسرى المقدمة على كفه اليمنى ثم يتقل الى المؤخرة
ثم اليمنى المقدمة على كفه اليسرى ثم يتقل الى المؤخرة ولا يكره حمل بين العمودين كل واحد على عاتق والجمع بينهما اولى ولا يحد
للمائة ولا على دابة لغرض محبة ولا حمل طفل على يديه ومن مع تعدد تقديم الا فضل اما على في المسير والاسراع بما دون الحجة مالم
يخف عليه منه ويكون ماشا اما على اركب ولو سفينة خلفها وقرب منها افضل وكره ركوب لغرض حاجة وعود وقد على الى موضع
الملا الا الى المقبره وجوس من يبيعها حتى يوضع بالارض للدفن الا لمن يتعد وقام طان جات او مرت به وهو جالس ورفع الصوت
معا ولو بقرعة وان شجها امرأة ومجرم ان يبيعها سكر ما جاز من ان الله ويلزم القادر **فصل** ودفعه فرض كفارة وقسط وتكفين
وحمل كافر ويقتل من يقتل من قبله ونأيه كوكه والا في توليه بنفسه ويدفن رجل من يده مرسله ثم بعد الا جانب مجارمه من
فلا حيايات ويدفن من امرأة على راسها الرجاك فزوج فاجانب فخارها النساء وتقدم من رجل خشي فخشى فافضل دينا ومعرفة
ومن يقدع به مجمع اولى من قربها وكمن عند طلوع الشمس وقام بها وعرضا وكمن كونه ما الى القبلة ونصب لمن عليه افضل وكمن
شق لا يدر وادخاله خنقا للضرورة وماسته نازك وله في ثابوت ولو امرأة كمن ان يمتق ويوشع قبر لا حجة وكمن ما يبيع السباع
والراية وان سجد كمن خشي وكمن لول الا لعد وكمن يدخله ميت من عد رجليه ان كان ايملا والا في جف متبل ثم سوا ومن سيقنه

او غیر دلالت

کشمیت عالمی خدمت
واجابہ دوم

وغیره

التاج وشروطها وليس من الموعود ولا الاموال الحرة الا ما كان على ميثاق من قبله او لا كان له من قبله ولا رفق بغيره ولو ملكه وملكه نصيبا قريبا في امان وعروضه وتقدمته في غيرها لغیر يجوز عليه لئلا ولو منصوصا به ورجح بركته على غايته او مالا ويرجع بها على ملتقطه اخرجها منها او غايها لان تلك في غاية اوسر واما اودن فوامنتها وموروثا جعلها او عند من هو ونحوه وبذلك اذ اقتدر عليه او سره وانه وعرجها من منه لا اذن انفق وعرضه لا وباطن عرض
 زكاة ان ابي او دينا غير نعمة الانعام او دية واجبة ولو مجموعا لا يبيته وتسقط زكاته ان سقط قبل قبضه بلا عوض ولا استا
 ولا لاله فيزيك اذ اقتضى او ان يفي منه لما مضى وبجزئ اخرجها قبل ولو قبض دون نصيب او كان بينه وباقية من او غصب او
 مال زكاة وان زك صدقها له ثم تشفع بطلاقة يرجع فيها بقى بكل وجه ولو لا يجوز لها ان تملك منه بعدة ويزك شتر سبعا متعاقبا او
 متبعا ولو لم يقبضه حتى انفق بعد الحول وما عداها بايعه وقام الملك ولو في موقوف على من سائة وغلة ارض وشجر
 ويخرج من ماله زكاة ولا زكاة في دين كاتبة وحصة مفار قبل قسمة ولو ملك ما لم يورثه وتركه رب المال حصته كاملا واذا اذناها
 من غير فرائس المال باقية ومنه يجب من الزرع وليس له اكل ارجح زكاة لزمه رب المال بلا اذنه وبمع شرط كل من اياه زكاة حصته
 من الزرع على الاخر زكاة راس المال او حصه من الزرع ويجب اذ اندر الصدقة نصيب اذ اكل الحول في مدين نذر ان يصدق به ولو
 على غير معين او سبب وغنية مملوكة الا من جنى وكذا في ثوب وخمس وتقدم موسى به في وجوه بتر او بشترى به وقف ولو زرع والحق
 كاملا ولا في مال من عليه دين ينقص النصاب ولو كفاة ونحوها كما لا يابى فاما ما سبب فاما ما سبب فاما ما سبب فاما ما سبب فاما ما سبب فاما ما سبب
 له عرض قيمة يباع لو افسد في يده جعل في مقابلته ما معه ولا يركب وكذا من يده الله وله على ملي الف وعليه الف ولا يمنع الدين من
 الزكاة ولا ثمان وما شية وعروض تجارة فتي حوله ويعرفه من نصف يومه لكن يستقبل بعد اذ واجه معين ولو قبل قبضه من غيره
 ويبيع نتاج السائمة وزرع النجاء الا امل في حوله ان كان نصيبا لم يورث الا في حوله الا في ذهب بفضته وعكبه كوخج حمامة وفي موال المسلمين
 نقص او بيع او ابدل ما يجب في عينه بغير قبضه لا فرائضا منها انقطع حوله الا في ذهب بفضته وعكبه كوخج حمامة وفي موال المسلمين
 لا يمسك فلو ابدله بالزكاة اذ اتم حوله الا في كساح وان فرائضا لم تسقط باعراج من ملكه وتركه من جنس الجميع لذالك الحول
 وان ادعى عده ثم قرينة عملها ولا قبل قوله واذا مضى وجب في عين المال في نصاب لم تركه حولين او اكثر زكاة واحدة الا ما زكاته
 الغنم من ابله عليه لكل حول زكاة وما زاد على نصاب حصص من زكاته كل حول بقدر نقصه حتى لا وتطلى الارض حاية لا كدين برهن
 او مال يجوز عليه لئلا ولا يخلق شركة فلا اخرجها من غير ماله وبيعها له وان ائلفه لزمه ما وجب فيه لا قسمة وله التصرف
 ببيع وغيره ولا يرجع بايع بعد لزوم بيع في قدرها الا ان تعدد رعيه ولشتر الخياري ولا يعتبر مكان اذ اكل بقا ما اكل اذ ائلف زرع
 او زكاة قبل حصاد وجد اذ ومن مات وعليه زكاة اخذت من تركته ومع دين لا رهن وضيق مال يتاحان وبه يقدم مدينه
 مع من ثرا فمينة مع كذا الوافس في باب زكاة السائمة ولا تجب الا في مال زرع ولا في مال زرع ولا في مال زرع ولا في مال زرع
 والبول ان تربي المباح اكثر الحول لا يبيته في سائمة يفتيها او يعل غاصبها لا في معلنة يفتيها او يعل غاصبها لا في معلنة يفتيها
 مانع فيص ان تحمل قبل الشروع فيه ويستطع السور شرعا يقطع عنه بقصد قطع الطريق ما عدا حول النجاء بنية قسمة عليه هانذ لك
 او شيئا من الحرس ليس بمحرمة ولا شي في ابل حتى يبلخ حشا فتنها ثاة بصفة غير معينة وفي الوجه معينة تنقص قسمة بقدر نقص ابله
 ولا يجوز بيعه ولا بقره ولا نصفه ثاين ثم في كل خمس ثاة الى خمس وعشرين كعتيب بنت نخاض وفي ماتم لهاسة فان كانت عند
 وفي اعلان الواجب خيرين اخرجها وشري ما بصفته وان كانت معينة اوليت في ماله فذكر او ضي ولد ليون وهو ماتم له سنا
 ولو نقصت قيمته على ما وقى ماتم له ثلاث سنين او وجدع ماتم له اربع سنين او وثي ماتم له خمس سنين واو له لا يجران او بت ليون
 ويأخذ ولو وجدان ليون وفي ثاين بنت ليون وفي ثاين بنت واربعين حقة وفي احدى وستين حقة وبجران لا يجران

لازمی کہ ملقط

مرتضیٰ

اور دین سلم مالہ بکرا مانا
اور لٹھا ہے

اصل المال وقدر
حصته من الخ

او بهذا النصاب

او حصاد او حذاذ
او دبا و بخوم

دستی بری اینم احوال
در خلدی

ويعينهم من
تعيينهم

لا يفتقر العلم إلى

ثنية وفوقها

او نجا و زها
غير فاضد مكن
م بقا اله قصده

کامیاب ہوئے

وہاء ان قیل فلو ہو

ومعه عدي الشيخ صوفى
الى الشيخ واحزانه

وتشروع بالعربية إقادر
والأفبلغة

ونامہ

ایک

ومرر بامر قتل قتل وميانه ولو برمي ولا جاذية لا يرأى وقراء ونحوها وبين مطلقا قتل كل مود غير ادني وبياح المحرم لا يار
سيد ما يبيش في الماء لو عاش في برأيتا كالحفاة وطران وطير الماء برقي ومن براد بيمته ولو مشى على مفرش مطبق وكذا ابيض لم يار
طاعة مشي ولحم مرأخاخ الى ذبل مخطور قطعه ويندي وكذا الواسط من اللحم الى دمع مسيد وهو مية في حق غيره فلا يباح الا ان يباح له
الكل السابغ عند النكاح الا في حق النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذبح فيه وتعتبر حالته ولو وكل حلالا مع عتده بعد كل موكله ولو وكله
حلالا فامر قتل حال احرامه لم يبع ولم يخل وكيله باحرامه فاذا دخل عتده ولو قال عند قتل احرابي قبله وكذا ان عسكره لكن يلزمه
نفسه للمرء ويبيع على ما وتوجه وتزوج وقد عالت وقالت بل حرمه مبدق وتصدق في نظيره في العدة ومتى احرأ الامام لا يخل
او نابه امتعت ما شرته له لا نوابه بالولاية العامة وكثر خطبة محرمة خطبة عتده كحضوره وشهادته فيه لا رجعة وشرأمة لوطي
الثامن وطى يوجب الضل وهو يفسد النيك قبل قتل اوله وعليها النبي في فاسد ويبني نورا كالحفاة والافند بجة الاسلام
نورا من حيث احرأه ان كان قبل ميقاته ولا فته ومن افسد القضا فحق الواجب القضا وتنفق قضا مطاوعة عليه كمرقة على مكره
تفرقها في قضا من موضع وطى فلا يركب معي في تحمل ولا يترك معي في فطاط ونحوه الى ان يلا بده لا يفسد وعليه ثاة والحق للمرء
ليطوف محرما وعمره فيفسد هاتل عامر سعي لا يده وقيل طلق وعليه ثاة ولا يذبح على مكره الثاني السابغ المباشرة دون الفرج وكذا يفسد
النكاح فصل والمرأه احرأه في وجهها تسدل الحافة وتحرر تنظية ولا يمكن ان تنظية جميع راسها الاخر منه ولا كنه جميعه الا
بجزء من الراس ففسد الراس كله اولى لكونه عور ولا يخصص سره باحرأه ويحرم على ما يحرم على رجل غير لابس وتخليل عمل
وبياح لها خالها ونحو من طلي وبين لها خضاب عند احرأه وكذا يده فان شدت يدها بحرقه فسدت ويحرم على ما ليس بقارن
وهما شى يمل للبه بن كايمل للبراة وينديان بليسي ما مكره لما اكتمال بائنه ونحوه لزيته لا لغيرها ولها ليس مصفر وكلها وتقطع رايته
كرهه بغير طيب واتجاره وعمل صنعة ما لم يشغلا عن واجب او مستحب ونظر في مراة الحافة كالألة شعر بدين وكذا لزيته وله ليس خاتم
وتجتران الرقة والسوق والميدان وتسن قلة كلالها الا فيما يقع باب **الفرد** في ما يبب نكاح او حر
وهي ثلاثة ضرب كقرب على التخيير وهو نوعان نوع يغير فيه من ذبح ثاة او ميا م ثلاثة ايام او االحام ستة مساكن لكل مسكن مدبر
او نصف ما عر او صحر وفي فدية ليس وطيب وتنظية راسه وازاله اكثر من شعرين او طفر من الثاني جزا الصيد يغير في ثاة
تقويه على التلف ويقرب به راسه يشترى لها طعاما كغزى في فطره كواجب في فدية اذى وكان فيطعم كل مسكن مدبرا ونصف ما عر
او يصوم عن طعام كل مسكن يوما وان بقى دونه صام يوما ويغير في الاصل له بين المعام وصياير الضرب الثاني ربا وهو ثلاثة انواع
احدها مدر المتعة والبراة فيب هدي فان عتده او عتته ولو وجد من يقرضه صام ثلاثة ايام والا فضل كون اخرها موعدة وله ثاة
في احرأه العرة وقت وجوها كهدي وسبعة اذ ارج الى اهله وان صامها قبل بده احرأه نكاح احرأه نكاح لا يخل الا في ايام مني ومن لم يمس الثلاثة ايام
من صام بدين عشر وعليه در مطقة وكذا انه احرأه هدي عن ايام الفجر لا من ركوب ولا يوجب تابع ولا تفريق في الثلاثة ولا السبعة ولا في الثلاثة
والسبعة اذ اقرق ولا يلزم من قدر على هدي بعد وجوب صوم اشتغال عنه شرع فده اولا الثاني في المحصر يلزمه هدي فان لم يجد ما شره
اياهم حل الثالث فدية الوطى ويجب به في حج قبل التحلل الاول بده فان لم يجد ما شره ايام ثلاثة فيه وسبعة اذ ارج وفي غير
ثاة والمرأه كالرجل الضرب الثالث در وجب لغوات او ترك واجب او مباحة دون فرج فاوجب بده كالأول باشر دون فرج
او كمر النظر وقبل اولس ليشوق فأنزله او استمنى فأنسى ككيدته وطى وما اوجب ثاة كالأول هدي بذلك او باشر ولم يزل او انى
ينظره فكف بده اذى وحظا في الكلد كيدي وانى مع شين كرجل وما وجب لغوات او ترك واجب فكف بده ولا شى على من فكر فأنزله فصل
ومن كرر مخطورا من طعن غير قتل سيد بان طلق او قلم او ليس او طيب او وطى واعاده قتل التكثير فواحدة ولا لزمه اخرى ومن اجانب
تلك جنس فدية وفي السبوة ولو قتلت مكا جزا بده هاهنا ويكفر من طلق او قلم او وطى او قتل سيدا ناسيا او جلا او مكرهاته من ايسر

تليد

تليد او غلى راسه في حال من ناله ومضى زال عتده ازاله في المال ومن لم يجد ما لخل طيب سمه او حكه بتراب او نحو حب الامكان وله
فصله يده وتامح كمال اخر بلا عذر فدي وييدي من رفض احرأه ثم قتل مخطورا كمن طيب قبل احرأه في يده فله استدأته
فيه لا ليس طيب بده فان قتل او افسد ام لبس خيط احرأه في ولو خطه فوق المقاد من طعه فدي ولا يشفه وان لبس واقرقه
ما كان طيبا وانقطع رنجه وينوح برش ما ولو تحت جابل غير شابة لا ينع رنجه وما شرته فدي فصل وكل هدى او الهدا يخل
بحرأه واحرأه كبرأه وما وجب لركه واجب او فوات او يدخل مخطورا حرأه هدي يبيع وقزان ومند ونحوها يلزمه في الحرأه
وتفرقة لجه او الخلافة لساكنيه وم القرب والمجاز من حاج وغيره من له اخذ زكاة لاجه كمن لا فضل ثم ما حج عتي ويهرق المروة وان لم يلم
فيمرر احرأه استردة ونحوه فان ابي او غير مضمه والعاجز من ايماله الى الحرأه يهرق حث قد ويهرق يهرق ويهرق فدية اذى ليس
وطيب ونحوها وما وجب يدخل مخطورا حاج الحرأه لولعمر عذر وجب ودر احصا ريث احصر ومومر وطى كل مكان والدمر
المطلق كالفدية جدد ضار او شتي مكره او سبع بدنة او بقره فان ذبح احداها فاقبل وجب على ما يهرق من بدنة وجب ولو في صيد
لكه ومن سبع شاة بدنة او بقره مطلقا باب **جزا الصيد** ما يستحق بدله من شله ومقاربه وشبهه وكف
ضمان وجزأى موكوك وهو مبرأه ماله مثل من النتم فيه وهو ثاة واحد ما قتلت فيه العيابة وبه في الغامة بدنة وفي حمار الوض
وبقره وايل وتيل وعل بقره وفي الضبع كرش وفي غزال شاة وفي وبروت جدي وفي برنوع وعن طارعة اخرى وفي ارب مائة
وفي حمار وهو كل ما عت وبدر شاة النوع الثاني ما لم تنقض فيه ويرج فيه الى قول عدلين خبرين ويجوز كون القاتل احدهما اوثى
ان عقيل خطأ او لاجه او ما لا يخرجه المنيق وهو قوتى ولعله مراد من قتل الله في العدة وبين صغير وكبير وصحي ومعيب
وما ضمن مثله ويجوز قتل احرأه من بين واحد من ثاة ما عور وارج من اخرى وذكر بانى وكف بده احرأه او رابع ونحو ذلك الضرب
الثاني ما لا مثل له وهو باقي الطير وفيه ولو اكبر من الحام فقيمة مكانه فصل وان ائله جزا من صيد فانه مل وهو مشع
وله مثل من مثله من مثله الحام والا فتقصه من قيمته وان على حامل فالتقت ميتا من تقبها فقتلها لو جرحها وما اسك فلفه فرجه او
تفرق فلفه او تقض حال تنوره ضمن وان جرحه غير موج فطاب ولم يطم خرم او وده ميتا ولم يطم موته بجانيته قوم صمها ومن كثر من يد مل
يخرج بفسله من مثله وان وقع في ما او تردي فأت فتمه وفيما ائله مل غير مشع او جرح موجا جرحه فان شتره او شعر او وبر فناد
فلا شى فيه وان مار غير مشع ككبح وكذا قتل سيدا كح عليه وعلى حافة اشتراكا في قتل سيد جزا واحد باب **صيد الحرم** من ثاة
وكم صيد حرم مكة كحم صيد الا احرأه حتى في تلكه وان قتل من المل سيدا في الحرم كله او جزا لا يفرق ايه قايما بسم او كيه او
قتله على غصن في الحرم ولو ان اصله المالك او اسكه المثل فلكل فرخه او ولد بالمهرضه وان قتله في المل يمل بالمهرم ولو لم يمل فغن املة
بالمهرم بسم او كيه او اسكه بالمهرم فلكل فرخه او ولد المالك او اسكه المثل فلكل فرخه او ولد بالمهرم فغن املة او فرخ في الحرم او فعل ذلك بسم
بان شطه يقتل في الحرم او دخل سمه او كيه الحرم ثم فرج فقتل او جرحه بالمل فأت في الحرم لم يغير كالأول جرحه ثم احرأه ثاة
فصل ويحرم قلع بجره وحشيشه حتى الشوك ولو مرق والسواك ونحوه والورق الا اليابس والاذخر والكاه والنعق والش
وما زرعه اذى حتى من الشجر وبياح رى حشيشه وانتاع بازاله او انكر بغير فعل اذى ولو لم يرمه ونش شجرة صغيرة عرقا بشاة وما نوقا
بقره ويغير من ذلك وبين تقويه ويندل سمه كبرأه صيد وحشيش وورق بيمته وغصن بما تنقص فان استعمل شى منها سقط ضمانه
كرد شجرة قنيت ويغير منقشها او فرغى في المل وتقدر ردها او بيت فني بالمل وقلع باخر ممنها وحده ويغير منقشها اقل المالك
وكذا يخرج من لم يرد فله فده او لم يرد فغن في هو المل اصله او بعض اصله بالمهرم لا يجرأ المهرم واصله بالمل
وكن اخرج تراب الحرم وتجارة الى المالك ما مؤمر ولا وضع الحصى بالمساجد ويحرم اخرج ترابها وطيبها فصل ويحرم مكة من
لحم الحية لاجه ايمالا عند بيوت البياض ومن البير سبعة عند اضافة لير ومن الدواك كذلك على شية بديل بالفتح ومن الطائف ويظهر

الا انه بحر صيد بحرمه
جزا فيه م

وكل ما وجد سبب موته
بالحره م

ومن حصر عن طواف
الفاضة ففهم يتعالى
حتى يطوف على ص

انجمن

[illegible]

١٥٨٥

فان مع احبيبت مع دها ايماء

ان فرقہ

الحلية او طقت بغيره لم ينجح متى جاء في فاسدة معتقد من الامان ردوا النبي وان شرط فيها اوى عنه ذمة شرطاً فاسداً اكره امارة او
مباذلة او صبي او سلاح او اداء ما لم يرد بل دون عقده وجاز شرط رد رجل ما سلم للجاجة وامر سراً بقتالهم والفرار ولا يمنع من اخذ
ولا يجر عليه كولو هرب منهم فن فاسل لم يرد وهو حر وبوعد ونجائهم على مسلم من مال وقود وحقه ويجوز قتل رهائهم ان قتلوا
رهائهم وعلى الامام جبايتهم الامان الحربي وان ساءم كافر ولو منهم لم ينجح لنا شرائهم وان سبي بعضهم ولد بعض وباتهم او ولد
نفسه او اهلهم مع كبري لا يبي وان خيف نقص عيدهم بنده اليم خلاف ذمة وجب اعلامهم قبل الانارة ويتنقص عيدهم تساو ذرية تبعه
وان نقص بعضهم فانكر الباقون يقول او يخل ظاهراً او كاتوناً او بتسليم من نقص او يميز عنهم فان ابوجا فادرس استنقص عيدهم
الكل باب **عقد الذمة** وجب اذا اجتمعت شروطه ما لم تنفذ فاليتم ولا يمنع الامان اماماً واباه وبعثته
اقرنهم بجزية واستسلاماً ويبدلون ذلك فتقول اقرنكم عليه او نحوها والجزية مال يؤخذ منهم على وجه المنفعة لكل عام بعد الاصل
وانما هم بدانها ولا تنفذ الاهل الكتاب اليهود والنصارى ومن تدنى بالتوراة كالمذنب او الاصيل كالفريج والصابي ومن له
شبهة كالمجوس واذا اثار كافر لا تنفذ له ديناً من هؤلاء اقر وعقد له كوشاوى العرب واليهود ومجوس من بني ثعلبة وغيرهم
لا حرية عليهم ولو بدوا لوها ويؤخذ عوضاً ان كان من اموالهم ما فيه زكاة حتى يتركه من غير ذمة ولا يجرى عليه الجزية ولا يملكه مسلم من
مخشي من يملكه من العرب واباه الاسلام المستقيمة ولا يجرى عليه الجزية وامرأة ولو بدلتها له خول داراً او تمكناً جانياً ومجنون وقن
ومن ادعى وشيخ فان وراهب بصومعة ويؤخذ ما زاد على ثلثه وحقه فان كان رجلاً اخذ للمستقبل فقط ولا على قنبر غير معتدل بعزها
والنبي منهم من عده الناس غنياً ويجب على محقق ولو لمسلم وينقص بحسابه ومن ماله لا يتأهل حول اخذ منه بقسطه ما لعقد الاول
ولحق من افاقه بمجنون حول ثم يؤخذ متى بدوا ما على من لم يرد قوله ودفع من تصدق باذى ان لم يكونوا بدار عرب ومرو قتلهم واخذ
ما لم ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه ان مات او من وخو فتؤخذ من تركه ميت وماله حي وفي اثنا به تسقط وتؤخذ عنه انما كل سنة
ان التفت سنون استوفيت كلها ويمنون منه اخذها وطال قيامهم وتجر ايديهم ولا يقبل ارساها ولا يند اهل المنار ولا يبيع شرط تعجلها
ولا يقتضيه الاطلاق ويصح ان يشترط عليهم ضيافة من عزهم من المسلمين ودها لهم وان يكتفي بها من الجزية وتعتبر بان قدرها وايها وعد
من ضيافة ولا تجب بلا شرط واذا اتول امام عرف ما عليهم او قامت به بيعة او ظمى اقرهم عليه والارجح الى قولهم ان ساع كوله تخلفهم مع
فان بان نقص اخذوا واذا عقد ما كتب اسماهم واسما اليم وطلام وجرىهم وجعل لكل ما ينفق مرقاً كشف مال من تغير ماله او نقص الثمن
او فرق شأس الاحكام باب **على الامام اخذهم بحكم الاسلام** في نبي ومال وعرض وانامة جدي فها يحرمونه كونه لا ما
ملونه كقرى ويبريهم التمننا بقبولهم وعلاهم بخلاف مقدم رويهم ككافة الاشراف وان لا يفرقوا شعورهم وبكاهم والفايم فيمنون بحوالي الاسلام
وعز الدين وركونهم عرساً بالان على غير خيال ولباس على اليهود واذا كن وهو النافق لنصارى وشذ فخر تلاتهم وتعالىهم وزيارتهم ثياب
نصارى وتثياب نصرانية وينبغي ان كل من لوني خذ ولد خول حمانا جليل او خاتم رصاص ونحو برنامهم ويحرم قيامهم ولتدع يجب هجرهم
وتدبرهم ويد اقم بسلام ويكتب استبعت او استيت او اوت او مالك وتعتيقهم وتعتيقهم وميادق وميادق اعيادهم لا يخالجهم فيها
ومن لم يلى في ثمن طمة من قوله رد على سلاحي وان لم يلى لمرودة فيقال وعليكم وان شتمه كافر اجاب به ولكن مصاحفه **فصل**
وبمنون من حمل سلاح وتقاتل ورجي ونحوها وتعليه بناء فقط على مسلم ولو رضى وجب نقضه ويمن مائل به قبله لان ملكون من
مسلم ولا يبادع اليها لو اقدم ولا ان بني دارا عدهم دون بناءهم ومن احدث كائس وبيع وجمع لصلاة وهو معة لراعيه لان
شرط فافح صلياً على انه لنا ومن بنا ما استندم او هدم مظلماً منها ولو كان كرايد فها ومن اخطا رستكر وعيده ومليبي والكل وشرب رمضان
وخر وخزير فان نعلوا النلقاها ورفع موت على ميت وقراءة قرآن ومن رب ناقوس وجرى كاهم وان صولوا في بلادهم على حرية ادخل
لم ينعوا شي من ذلك ومنعوا دخول حرم مكة ولو بدوا ما لا وما استوفى ملكه لا الميتة حتى غير ملكه وروى ونجج اليه وعز ومن دخل

سلاوي شتمها
ما يقابل من المالح

من القول

لاجل

لاجله وخرج ولو ميتاً ويغيب ان دفن به ما لم يسل ومن اقامه باحجار كالمدينة واليامة وغير البيع وفصل ومخالفها ولا بدخلوها
الا بان الامارة ولا ينعون لبقان موضع واحد اكثر من ثلاثة ايام ولا يكون في موطئ ولا يجرى عليه حال على وقاية فان تعدد رباط
انما هم له ومن مرض لم يخرج حتى يبرأ وان مات دفن به وليس لكافر دخول مسجد ولو اذن مسلم ونحوه واستجابه لباية والذي
انني صغير او تظلي انما تجزى الى غير يده شرهه ولم يؤخذ منه الواجب فيما سافر اليه من بلادنا فله نصف الضريبة ما معه ومنه دين
ركالة ان ثبت بيته ويصدق ان جارية معه اهله او بيته ونحوها ويؤخذ مما مع حربي احوالنا الشكر من اقل من عشرة دنانير بها
ولا اكثر من مئة كل عام ولا يخرج من حرمه ونحوه على الامام خطيهم وضع من يؤذم وتلك اسراهم بعد تلك اسراهم وان تملكوا الدنيا او
ستامان ما تافوا او استعدي ذي على اخر فلنا الحكم والتركه ويحرم احضار يهودي في بيته ونحوه باق فيستثنى من عمل في اجاره
ويجب بين مسلم وذي وليزيم حكماء ولا يفسخ مع فاسد نقابضه ولو اسلموا ولم يحكم به حاكمهم ومعون من شر اصحف وحدث
وقته **فصل** وان قود نصراني او نصراني يهودي لم يتركه في مال كان عليه ولا لا مرفقة وطوس وفريه وان اسلم او مجوسي
الى غير دين اهل الكتاب لم يقبل منه الا لا كرفان اياه قتل بعد استنائه وان اسلم غير كافي الى دس اهل الكتاب او نجس وتي اقره
ومن اقره اياه على ثوب او غير متبذل باخافيه ومنكته وان تزنى في ذبي لم يقبله وان كذب نصراني يوسي خرج من دينه ولم يقبله
لا يهودي يبيعه ويتنقص عيده من ابي بد الجزية او الصنار او الترام حكا او قاتلنا او لقي به ارمب مقبلاً او ربي عليه او اسلم باسم
كناج او قطع طريقاً او نجس او اوى جاسوساً او ذكر الله تعالى او كذب اودينه او رسوله يسودون او نعتى على مسلم قبل اوقته من دينه كشد
وايداه يجرى تفرقه ولا ان اظهر منكره او رفع موته بجاهه ولا يهد نأيه واو لاده ونحو الامام فيه ولو قال بيت ماسك وماله في كرمه وقته
ان اسلم ولو كان سب النبي صلى الله عليه وسلم وكذا رقة لان رقب قبله ومن جانياً يمان يحصل له ذرية شريقتن البع بعد فكذلك
باب البيع مبادلة بين ماليتين او منفعة مبادلة مطلقاً احداهما الى مال على الثاني به غير ربا وقرض وينقد
لا هزلاً ولا خعة وامانة وهو الظاهر انه دفع ظاهراً ولا يرد باطلاً ما يوجب كعكاه او ملكك او وليكاه او اشركه او وهبكه ونحوه وقبول كاشته
او قبلت او تملكه او اشترته او اخذته ونحوه ومصح تقدم قول لفظ امر او ماص يجرى من استنى بامر ونحوه وتراخي احداهما الى الثاني
لم يتأهل ما يملكه عرفاً ومعاملة كالمطبخ هذا غير ما يرضيه او يباومه سلعة ثمن فيقول خذها او في كذا او اعطيتكها او قد هذه
بدرهم ما خذها وكذا يبيع الخبز فيقول كذا ابد درهم فيقول خذ او اترته او وضع ثمنه مادة واخذ ونحوه مما يدل على بيع وشراء **فصل**
وشروطه سبعة الرضى الامن ملكه بحق الثاني الرشد الا في يسير واذا اذن لميز وسنيم ولي ونحوه بلا ملة او لفق سيد وسج حذوق
هبة وسنة بلا انفس الثالث كون مبيع مالا وهو ما يباح نفعه واقتناؤه بلا حاجة كخيل وحمار ومير لعمده مونة ودود وقز وزر ونخل
منفرد او مع كواراته ونحوه اذا اشوهه دالا اليها لا كوان يافى من عمل ونخل وكهز وفيل وما يصاد عليه كجمعة شياخاً او به كدب ارب
وباع همام ومير يعل لم يبد وولدها وفرخها ويبيها الا الكلب وكفره لخطه ولحق لقص ويزولن ادمية ويكره وقت مرتد ومردن وجان
وقائل في حماره لا شذ وريتمته تدبره ولا بيته ولو طاهر الاسمكا ومراة ونحوها ولا سرجين يجرى ولا دفن نجس او نجس ويجوز ان
يستبيع قنيس في غير مسجد وممر بيع مصحف ولا يبيع لكافر وان ملكه بارث او غير الزمارة اليه منه ولا يكره شراؤه استقاء او ابداله
اسمك ويجوز شتمه باجن ويبيع شراكت الزندة ونحوها ليلقي الا في ربيقها الرابع ان يكون مملوكاً له حتى الاسير او مائة وثان فيه وقت عبيد
ولو طاعه عيها مملوكاً يبيع تصرف فضولي ولو اجزر يبدله الا ان اشترى في ذمته ونوى لخص لم يسمه ثم ان اجاز من اشترى له ملكه بر من اشترى
والا وقع لشتر ولزمه ولا يبيع مالا يملكه الامم موصوفاً لم يبيع اذا قبض او ثمنه يخلص بعد سلم والموصوف المقتن كعكاه عبيدي فلانا ويتعصي
منقه يجوز الترق قبل قبض وكما في رقة يبيع عليه برقة لغيره يملكه قبل قبض ولا ارض موقوفة بماتة غرة ولم يقسم كسره
والنار وكذا القوان غير الجير والليس وارتقا وارض بني ملو بالامان كذا اذا باع بالامام لمصلحة او غير حكم به من يري ميمته ولا يبيع

في الذمة المالك

عقبه

سلهاحي

لا يلفظ سلف او حر

سلاوي اجاره

لم يذكر الربح أو شرط البعض من جزئيه او دراهم معلومة او ربح من معينة او مجهولة وكذا اساقاة وزراعة وما
يشترطه البعض بعد عقد فلان يبيع وما ابر من مالها او اقربه قبل القرعة من دين او عين من نصيبه وان اقر بعلق
فلان الجميع والوضحة بعد مال كل ومن قال عزله شريك من تصرف الموقوف في قدر نصيبه ولو قال ففخ الشركة انزله
ويقبل قول ربم الله ان ما يده له وقول منكر للقسمة ولا تمنع ولا مضاربة بقرة التي لم تصرف ولا بمشوشة كثيرة وفلوس ولو
ناقضين **فصل** وكل ان يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى ويطالب ويظلم ويحبل ويخالف ويرد يبيع الخطك ولو رضى
شريكه ويقره ويثاب ويؤمر ويستاجر ويبيع نسا ويفعل كل ما منه حظ كسب غنم ولو ادى الاخر ويودع لحاجة ويرهن ويبيع
عنه ما وينا فرمغ امنه ومتى لم يعلم او ولي قيم خوفه او فليس مشترك في خلاف شراة خراجا هلا وان لم يعقوبة سلطان
بليل ماخذ مال فساد فاحده ضمنه لا ان كاتب قنا او زوجه او يتيق به بالكل ولا ان نصب او يقرض او يحابي او يضارب او
يشترك المال او يظلمه بغيره او ياخذ به ستمه بان يدفع من مالها الى انسان ويأخذ منه كمالا الى وكله ببلد آخر ليستوفى
منه او يعطى بان يشترى عرضا ويعطى بتمه كمالا الى وكله ببلد آخر ليستوفى منه ولا ان يبيع وهو ان يدفع من مالها الى
من تجرفه ويكون الربح كله للدافع وشريكه ولا ان يستعين عليهما بان يشترى بالكثر من المال او بمن ليس معه من حقه
الما في التندير الا باذن في الكل ولو قيل اعمل براكه وراى حيلة جاز الكل وما استدان بدون اذنه فله ورجله وان
اخرجه من دين جاز له وله مشاركة شريكه فيما يقضيه مما لم يوفقه وان تقاسما دينيا في ذمة او اكثر لم يبيع وعلى كل تولى ما جرت
عادة قبوله من شترتوب وطية وختم و احرار فان فعله باجرة فله فيه وان يستنيب فيه فله ان يستاجر حتى غركه
لعله اذا كان مما لا يستحق اجرة الا بعمل كفل لحام ونحوه وليس له فعله لاجرة كابدل لخدمة وعشر على المال وكذا
لحارب ونحوه **فصل** والاشترط فيها نوعان مما كان لا يتغير الا في نوع كذا او ببلد بعينه او لا يبيع الا ببلد كذا او ببلد
فلان او لا يبيع بالمال وفاسده وهو قسمان منفسد لهما هو ما يعود بجيالة الربح وغير منفسد كتمان المال او ان عليه من
الوضحة اكثر من قدر ماله او ان بولية ما تخار من السلع او يرتفع لها او يفسخ الشركة مرة كذا واذا فسدت قسم ربح شركة
عنان ووجوه على قدر المالين واخر ما يتقلا في شركة ابدان بالسوية ووزعت وضعة على قدر مال كل ورجل كل شركتهما
في عنان ووجوه وابدان باجرة نصف عمله ومن ثلاثة باجرة ثلثي عمله ومن تعدى ضمن ربح مال لربه وعقد فاسد وكل
امانة وتبرع كضاربة وشركة ودكالة ووديعة ورهن وهبة ومضاربة ونحوها كبيع في عنان وعنده وكل ربح كتمان
في صحيحه يجب في فاسد كبيع واجارة ونكاح ونحوها **فصل** الثاني المضاربة وهي دفع مال او ما في مضاربة محقق
معلوم قدره من تجرفه بجزء معلوم من ربحه له اولفته او تجني مع عمل منعه وتسمى قراضا ومضاربة وهي امانة ودكالة
فان ربح شركة وان فسدت فاجارة وان تعدى ففصص ولا يعتبر قبض راس المال ولا القول فكذلك ما شترتوك وتبرع من
مريض ولو سمي لعامله اكثر من اجرتة ويقتضيه على الغرماء والتجربة وكل ربحه لي ابطاع لاحق للعامل فيه وكله للرض
لاحق لربه فيه وبينما يستويان فيه وفي مضاربة والله اولى ربحه لم يبيع ولى او لثمة يبيع وباقيه للاخر وان اربعة
ربح عشر الباقي ونحوه وان اختلفا في او في ساقاة او مزارة لمن المشرط فللعامل ومضاربة فيما للعامل ان يفعله او
وما يلزمه وفي شروط اكثره عنان وان قل اعمل براكه وهو مضارب بالنصف قد دعه لآخر بالربح عمل به وملك الزراعة
لا التبرع ونحوه الا اذا كان وان فسدت فللعامل اجرتة ولو خسر وان ربح فللداك وتسمى موقفة كذا اذا اشترط او فقه
فرضه فاذا مضى وهو متاع فلا باس اذا اياه كان قرضا ومعلقة كذا اقد مر زينة ففشارت بهذا الواقبض ديني ومضارب به
كضارب بدني عليك او على زينة فاقبضه وتسمى بوديعة وعصب عنه زينة او عندك ويحول كتمان كتمان عرض ومن عمل بملك

والربح

والربح بين ما مع مضاربة وساقاة ومزارة وان شرط فيه من عمل مالك او غلامه معه كجسمته **فصل** وليس
للعامل شرا من يبيع على رب المال فان فعل صح وعق ومن ثمة وان لم يعلم وان اشترى ولو ببيع زوج او زوجة فله
في المال ملك صح وانفسخ نكاحه وان اشترى من يبيع عليه وطهر ربحه عنق ولا فلاحه وليس له الشرا من مالها ان شرط
ربح وكذا ان يضارب كخران فله ان يبيع ربحا خاصة في شركة الا ان لا يبيع ربح المال الشرا منه لنفسه وان اشترى
شريكه نصيب شريكه صح وان اشترى الجميع صح في نصيبه من باعه فله ولا نفقة للعامل الا بشرط فان شرطه واختلفا فله نفقة
مثل عرقا من لحام وكسح ولو لفته ببلد اذن في سفره اليه وقد نفق فاحده فلا نفقة لزوج عده وان تعد ربح المال في كل قدر
مال كل الا ان يشترطها بعض من ماله مالها بالمال وله التبري باذنه فاذا اشترى امه ملكها وسار بها قرضا ولا يجره امه ولو عد
الربح ولا ربح لعامل حتى يستوفى راس المال فان ربح في احدى سلعتين او سرفتين وخسرت الاخرى او تعبت او نزل العرا وتلف بعض
بعد عمله فالوضحة من ربح باقية قبل قسمة ما مثله وتضيضه مع ما سبقت فماتت قبل عمل فان تلف الكل ثم اشترى
للمضاربة شيئا فكفول وان تلف بعد شراة في ذمته وقبل نقد ثمن او مع ما شراة فامضاربة بها لهما وبها لهما بالثمن
ويرجع به عامل وان اتلفه ثم نقد الثمن من مال نفسه بلا اذن لم يرجع ربح المال عليه بشي وان قل قبل قضا المبال بالاجرة
ماله ويكون كبدل البيع والزمانة على فيجوز ربح ومع ربح القود الى ماله وبذلك عامل حصته من ربح بغيره قبل صمه كالكه ولا
الاخذ منه الا باذنه وتبرع قسمته والعقد باق الا بانفاقها وان اتي ماله البيع اجبر ان كان ربح ومنه مير ورثة واجرة وارث
ونكاح والا فان ماله كسبه فيفرض حصته عامل كاجني حيث ففخت والمال عرض او دراهم وكان دنانيرا وعكسه ففخته باخره قوبة
ودفع حصته وملكه ان لم يكن حلة على قطع ربح عامل كشرارة ثرا في الصيف لربح والتنا ونحوه فيبقى حقه في ربحه وان لم يرض
فعلى عامل بيبه وقض ثمة كلفا فيه لو كان دينيا ولا يظلم راس مال قبضه في وقتين وان اذنه قبل تصرفه في الاول او بعده وقد
نقض او قضى راس المال دينه ثم اتجر بوجهه واعطى ربه حصته من الربح سريعا جاز وان مات عامل او مودع او مومي وجعل قضا
ما يدع فدين في الشركة وان اراد المالك تقرير وارث فضاربة مبتدأة ولا يبيع عرضا الا ان يبيعه حاكم وقسم الربح وارث المالك
كهو ففخر بالمضارب ولا يتبرى وهو في بيع واقتضا دين كسح كالمالك حي وان اراد المضاربة والمال عرض فضاربة مبتدأة
فصل والعامل ايمن يصدق بيمينه في قدر راس مال ورجح وعنده دهاك وخسران وما يدكرانه اشترائه لنفسه ولها و
في عنان ووجوه وما دعى عليه من خيانة كولو او ربح ثم ادعى تلقا او خسارة قبل لا غلطا او كذا او نسيانا او اقترانا فمضاربة
رأس المال بعد اقراره به او بة ويقبل قول مالك في ردة ومغرة خروجه عن يده فلو اقاما بيمينين قد ثبتتية عامل ودينه في قد
ما شرط لعامله ويبيع دفع عيب او دابة لمن يعمل به بجزء من اجرتة وخالصة ثوب ونسج غزله وصاد زرع ورضاع قن واستيفاء مال ونحوه
بجزء من ربحه ويبيع ونحوه لمتاع وغز ودابة بجزء من ربحه او سميها ودفع دابة او غل ونحوها لمن يقوم بها مدة معلومة
بجزء من مالها ملك لهما لا بجزء من مال كدر ونسل وموت وعسل ونحوه **فصل** الثالث شركة الوجوه وهي ان يشتركا في ربح
ما شتران في ذمهما بما هما ولا يشترط ذكر نفس ولا قد روك وقت فلو قال كل ما اشترت من شي فبينا مع وكل وكل الاخر وكله
بالثمن وملك ورجح كشرط الوضحة على قدر المالك وتصرفها كشرطي عنان **فصل** الرابع شركة ابدان وهي ان يشتركا
فيما يملكان بايد انهما من سلاح كاحتشاش واسطيداد وتلصص على دار الحرب ونحوه ويقبلان في ذمهما من عمل وبها لهما بالثمن
احدهما ولا يلزمهما عمله والكل طلب اجرة وتلقاها لا تقرب يد احد هما واقراهما في يد عليهما والمامل كاشركا ولا يشترط اتفاق
صنعة ولا معرفتها فيلزمهما عارفاة عارفاة مقامه وان مرض احدهما او ترك العمل لغيره او كذا فالكسب بينهما ولا يلزم من غير ذلك
شريكه ان يقيم مقامه ويصح ان يعمل على ايش ما يتقلا في ذمهما الا ان يشتركا في اجرة غير الله اثنتين وان اشتركا في اجرة فامة وكل

مطلقة من

ولا يجوز الشوم من
بني

فَيَمْنَعُ عَلَيْهِ ٥٠

بما قد واصل

۱۰۸

وتكره امانة حيلة له كغير محرم واستعان اصله لخدمته ومج رجوع مجبر ولو قبل احد عينه لاني مال يستعير به مستعير
فان امانتني لجل او ارض الدفن ميت او زرع لم يرجع حتى تربي او يبلى او يفسد الا ان يكون بمحض تصليكه وكذا امانه لجل
غصب المستعير او سرقه قبل ان يسقط فان سقط لغيره لم يرد الا ما بذنه او عند الضرورة ان لم يقصر المايعة ومن ايسر
ارضا لغرس او بنا وشرط قلعه بوقت او رجوع ازم عنه لا يتوبها بالشرط ولا يلحق ارضه بغيره او قلعه ومن يقصه
ومتي احاطت بغير سواها فان انا فها مصر بيت ارض ما في امان رضا او احدىها وبغير الاخر ودفع الرب الارض فتمت
فارعة والباقي الاخر ولكن بيع ماله مفقودا ويكون مشركا في كراجه وان اياه ترك ماله ولغيره الانتفاع بارضه على وجه كذا
ما في ارض المستعير الدخول لستق واصلاح واخذ ثمره لا يخرج ونحوه ولا اجرة منه ربح الا في الزرع وان غرس او بني بعد
رجوع او امدها في مؤنة تقاسمها والمشتري والمساخر بغيره فاسد كاستعير ودون حمل يسل الى ارضه ثم رغبه فله ربحه
مبقي الى حصاد اجرة مثله وحمله لغرس او ثوبى ونحوه الى ارض غيره فبنت كغرس شتر شفايا بغيره شيعه وان حمل
ارضا بغيره الى اخرى فبنت كما كان فلما اكملها وبغيره على ازالها وما ترك الرب الارض سقط طلبه بسببه **فصل** في استعير
في استئناذ كساجر الا انه لا يبر ولا يجر الا باذن ولا يضمن ساجره فان خالف فبنت عند الباقي ضمن اجماعا والقرار
على الثاني ان علمه ولا ضمن الجرح ويستقر ضمان المنفعة على الاول
والعوارى المتبوضه غير وقت ككتب على نحوها
ملفتة بلا تعريف مضبوتة بخلاف جوان موقي بقعه بغيره متبوضه يوم تلك وشمل ثمنه فويلو شرط عدم ضمانها كشرط
ضمان امانة ولو اربك دابة متطافا على مالي فبنت فتمه لم يضمن كدفع زها ورايض ووكيل ومن قال لا اربك الا بارة
فقال ما اخذ امره او استعمل المودع او الوديعه ما ذن زها فبارعة ولا ضمن ولد عارية شلم معها ولا زيادة عند كونه بلا
قيد ولا في اجزائها استعمال معروفه وبقبل قول مستعير عينه انه لم يضمن عليه مؤنة ردها لقصود كذا مؤنة عند وير
بره الدابة وغيرها الى من جرت عادته على بيع كسايه ونازن وزوجة ووكيل عام في قبض حقته كبره الى اصطبله
او ظلمه ومن لم لشريكه الدابة فبنت بلا تعريف او بغيره لم يضمن **فصل** وان اقلنا قال اجرتك قال بل اعترني قبل
مضى مدة لها اجرة فنقول قاضيه وبعد هانقول مالك فيما يضيء وله اجرة المثل وكذا لو ادعى انه زرع عارية وقال زها
الحان واعترني او اعترني مال غصبتني او اعترني قال بل اعترني والهيبة الثالثة ما اختلفا ردها فنقول مالك وكذا
اعترني او اعترني فقال غصبتني في الاجرة واعترني فقال او غصبتني فقال مالك وله قيمة ثالثة وكذا في عكسها
وله اجرة ما انتفع بها **باب** في استعير عينا لا يملكه
ومن عتار وارده وقت يغصب لكن لا يثبت يد على بيعه فيصح تزويجها ولا يضمن دفعه وان غصب ثم سلمه فمن مالها عين
لا مال كمال ما جرح بعد اراقه وترد ثم رد في مستعير وكلم يضمن كذا فتمت ما مع ثلثه ولا جرح مئة غصبت لانه لا يلزم بيعه
ولا يضمن عا باستملا عليه وتضمن ثياب صغير وطيلة دابة على مالها الكبير ومائة وان استعمله كرها او جبه مدة
فطيه اجرة له ان منع ولو قال القمل من غير حبس ولا يضمن زح فانت بحبس مال تجارة **فصل** وعلى فاصب رد مقتضى
قد عليه ولو باضعاف قيمته لكونه يبي عليه او يهد او يخط غصبت ونحوه وان قال رب مبدد دعه واعطني اجرة ردوا اليه
لم يجب وان حرم بالاسير بابا قلجها وردتها وان زرع الارض فليس لزها بعد حصد الا الاجرة وبغير قبله بين تركه اليه
باجرة او غلظه بغيره وفي مثل البذر وعبوض لواحقه وان غرس او بني فيها اخذ بقلع عمره او بنايه وقوتها وارث
نفسها واجرتها حتى ولو كان اخذ الشريكين او لم يغصبها لكن فعله بغير اذن ولا يملك اخذها بغيره وان ذهب فلان يملك
بغيره قوله ورطبة ونحوها كزرع لا غرس ومثل كانت الات الباس منضوب فاجرتها مبنية والافاجرتها مملو اجرتها فاجرة

والمشتعير من اخرة وقلع

في عام ١٩٥٥

ورفع اليده

الحمد لله

وہابیہ کا یہ عقیدہ ہے کہ

ما باقی او بخشید

قال في وجه في القواعد على هذا
مخرج عوارضة القواعد على هذا
في ماله على قطع الترخيص في
موجبه على هذا في ماله على هذا
موجبه على هذا في ماله على هذا

منه من كل شيء

کاسره بینا و حلفا ان لکر العاصم

والمبتدئة على غرق حبسها
العاما نظره حقا عم الدار
الا انهم المصورون في القلعة

باب

من حفر بئر / اخذها
رغم اجرة مثل ما
نزل مثل قيمته او معرفة
بجمله المتقوم

لا وقوعها بعد انكان

اوكد ان حمل في

وان

في قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم
بينكم

بين عدد بالسوية ولا لادام لا غير حتى موات لربي دواب المسلمين التي يقوم بها ما لم يضيّق وله نقض ما حمله او غير من
لا ما حمله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يملك بائنا ولو لم ينجح اليه **فصل** ولن في اعلان ما غير مملوك كالاظهار والاف
الصغار ان ينجح ويحبسه حتى يصل الى كعبه ثم يرسله الى من يملكه ثم هو كذلك مرتين ان فضل شي ولا فلاشي للباقي فان كان
لارض احد من اعداء اسفل سقلا على حذبه ولو استوي اثنان فاكثري قرب قسم على قدر الارض ان امكن والا اقرع فان
لم يفضل من واحد سقى القارع بقدر رقة وان اراد انسان احيا ارض يسقى بها منه لم يمنع ما لم يضر ما هل الارض الشاربه
منه ولا يسقى قليم ولو احيى شايق في اسفله ثم اخرفوته ثم ثالث فوق ثامن سقى الحياي او ثامن ثم ثالث وان خرفه
صغير وسبق ماؤه من غير كبير ملك وهو بين جماعة على صب عمل ونقعه فان لم يكن من تراضوا على قسمته جاز ولا قسمه
حالم على قدر ملكه كما حصل له في ساقية تصرف فيه باحتك والشرك ليس له ان يتصرف فيه بذلك ومن
سبق الى قناة لا مالك لها فسبق آخر الى بعض افواجه من فوق او اسفل فلكل ما سبق اليه ولا لك ارض منه من الله
فها ولو كانت رسومها في ارضه ولا يملك تصديق مجرى قناة في ارضه خوف لص ومن سق له ما لاهه فلغيره السقي منه
لحاجة ما لم يكن تركه يرد على من سق عنه **باب** **الحجالة** جعل معلوم لمن مال بخاري فيج
بجهولا لمن جعل له عملا ولو جهولا اومدة ولو جهولا فكن رة لقطي او بني في هذا اللابط او اقرضني زيد بجاهه الفاك او
اذن هذا المسجد شيئا فله كذا او من فعله من مدني فهو بري من كذا ان لم يلقه قبل فعله استخفه به كوفي اثنية فخصه
تمامه وبعد لم يستخفه وحرمانه ومن رد عدي فله كذا وهو اقل من دينار او اثني عشر درهما اللذين قدرهما الشارع
فقليل يسر وله يرد به الجمل فقط وقيل ما قدر الشارع ويستحق من رد من دون حصة القسط ومن ابدى السقي فقط
ومن رد احد ايتين بمنته وبعد شروع عامل ان ضحك با على فعله اجرة عمله وان ضحك عامل فلاشي له وبعد الجمع برقت
مدة وعمل وان اختلفا في اصل جعل تقول من ينفية وفي قدره او ساقية تقول جاعل وان عمل ولو لعله لاخذ من العين
عملا بلا اذن او جعل فلاشي له الا في تخلص متاع غيره ولو قانس من غير وفلا فاجر مثله ورد ابق من قن ومد برامو له
ان لم يكن الا ما مر في قدر الشارع كالميت سيد برامو امر ولد قبل وصول فيقعا ولاسي له او ضرب وبان ما اتفق
عليه او على دابة في قوته ولو ضرب او لم يستاذن مالك مع قدره ويؤخذ ان من تركه ميت مال بنو التبرع كوله ذبح مالول
خيف موته ولا يضمن ما نقصه ومن وجد ابنا اخاه وهو امانة ومن ادعاه فصدقه الا بق اخاه ولا ياب امامه صلح
فلو قال كنت اعقبته على به **باب** **اللقطة** مال او متاع ضايع او في معناه لغيره من ومن اخذ
متاعه وتركه به لقلقه فله ما اخذ منه بعد تعريفه كوفي ثلاثة اقسام كمالا يتبعه همة او ساط الناس كسوط وشع
ورغيف فيملك باخذ ولا يلزمه تعريفه ولا بد له ان وجد ربه وكذا الولي كاس ومن في معناه قطعا صغيرا متفرقة ولو
كثرت ومن ترك دابة في ملكه او فلاة لا تقطعها او بمن عن يلقها ملكا اخذها وكذا ما يلقى خوف غرق الشا في الضوال
التي تنسج من صغار السباع كابل وبقروخل وبغال وحمر وطيا وطيرو فهد ونحوها فغيره الا بق يجرم القاطن وكذا
ملك تعريفه ولا ما من ونايه اخذ لم يخطه اربه ولا يلزمه تعريفه ولا يوجب منه بوصف ويجوز القاطن صيد متوحشة ولو
ترك رجعت الى الصحر بشرط غير ذلك الا اجار طواجن وقد ورغمة واختاب كبيرة وما حرم القاطن ضمنه اخذ ان تلف
او نقص كغاصب لا كلبا ومن كتمه فقيمته مرتين ونزل ضمانه بدفعه الى الامام او نايبه او ردة الى مكانه بامر الثالث
ما عساه من غن ومتاع وغن وفلان وبجليل واقله قن صغير ونحو ذلك فيمير على من لا يامن نفسه على اخذها ويضمنها
به ولم يملكها ولو عرفها وان امن نفسه وقوي على تعريفها فله اخذها ولا تفصل تركها ولو غصبها من اخذها ثم ردها الى

ان اتهم بنية الجمل

والملكها بالتعريف
تلف

موضعا

الموضع او فرط فمنا ان ان يامر امام او نايبه بردها **فصل** وما ايج القاطن ولم يملك به ثلاثة اشهر فيموان فيلزمه
تلف المملوك من اكله بقيمة او بوجه وحفظ ثمنه او خطه وينفق عليه من ماله وله الرجوع بغيره فان استوت الثلاثة فبغيره
الناس ما ينجح فمادة فيلزمه فعل الخط من بيعه او اكله بغيره او تخفيف ما ينجح فان استوت ثلثا لثالث باقي المال ويلزم
حفظ الجميع وتعريفه فور انما اول كل يوم اسبوعا ثم مائة حولا من القاطن بان ياتي من ماع منه شي او نقعه في الاسواق
وابواب المساجد او قات الصلاة وكذا دخلها واخره مائة على ملقط الشح ولا يملك الاكثر من ثلثيها وان تعثر بها لغيره
من كلاب ولا يعرف وان اخر الحول او بعضه لغيره يرا ثم ولم يملك به بعد كالفاط بنية تلك او لم يرد تقرقا وليس خوفه ان
يأخذها سلطان جاز او سلطانا لاكثره في ترك تعريفها حتى يملكها به ومن عرفها حولا فلم يعرف دخلت في ملكه كما ولو
مرضا او لقطة الحر او لم يخر او اخر لعذر او ضاعت فعرفها الثاني مع علمه الاول ولم يعلمه او لم يعلمه وتصدق تعريفه في نفسه
فصل ويجوز تصرفه في ما حتى يعرف وبهاها وهو كسبي ونحوه وكذاها وهو ماشية وعقارها وهو صفة الشئ وتغير
وجبها وصفيها ومن ذلك عند وجد انها واشياها على من لم يملكها الا على صفيها وكذا القيط ومنه وصفيها طائرها والمقتطع
عصا ولغيره من القاطن لزم دفعها بهاها والمقتطع بعد حوله تعريفها لو اجدها وان تلفت او نقصت قبله ولم يفرط
لم يضمنها او بعده يضمنها مطلقا وبغير القيمة يوم عرفه بهاها وان وصفيها ثامن قبل دفعها الاول اقرع ودفعه الى قارع يضمنه
وبعد لا شي للثاني وان اقام اخر بنية انها له اخذها من واصف فان تلفت لم يضمن ملتقطه ولو اذرها بها بعد الموالفة
او هو هو بغيره فليس له الا البدل ويضمن من خيار وترد كجعد عودها بغيره او غير او رهنها او بونة الرد على رهنها ولو
قال مالكي بعد تلفها اخذها لتذهب لها وقال الملتقط لا عرفها فقوله بغيره ووارث فيما تده مكرور ثم ومن استيقظ
فوجد في ثوبه مالا لا يدري من منعه فقوله ولا يبر من اخذ من نائم شيئا الا تسليمه له ومن وجد في جوار نقدا او رة
فلقطة لو اجدها وان وجد رة غير مشقوبة في سكة فلصيا وكذا في ما يده لقس او اناهب او قاطن طريق ووصفه فقوله
فصل ولا فرق بين ملتقط غني وفقير ومسلم وكافر وعدل وفاسق يامن نفسه على ما وان وجدها صغيرا وسنية
او مجنون قاصر وليه بتعريفها فان تلفت بيد احد من فوط ضمن كاللثة وان كان بتعريفه الولي فعليه كان لم يعرف فلوا اجدها
والرقيق لسيده اخذها وتركها معه ان كان عتقا يتول تعريفها وان لم يامن سيده لزمه سترها عنه ونقي تلفت بالانفة او
تعريفه ففي رقبته ومكاتب كرم ومقتض فينه وبين سيده وكذا اكل نادر من كسب كسبة وهدية ووصية ونحوها ولو اذن بها
بهاية **باب** **اللقط** طفل لا يعرف نسيه ولا رقة يند او ضل الى سن التمييز وعند الاكثر الى بيع
والقاطن فرض كفاية وينفق عليه عامه والاف بيت المال فان تعذر اقرض عليه حالم فان تعذر فعلى من علم حاله
ولا يرجع في فرض كفاية ويحكم بالاسلام وعرضه الا ان يوجد في بلد اهل حرب ولا مسلم فيه او فيه مسلم كافر واسير كافر
رقيق وكذا كثر المسلمون فسل او في بلد اسلام كل اهله ذمة فكا فكا وان كان بها مسلم يكن كونه منه مسلم وما وجد معه
من فرائض تحته وثياب او مال في حبيه او تحت فراشه او مد فوات تحته طريا او مطروحا قرب بانه او حيوان شدد ود
بقياه فله والا ولي محضاته وان كان امينا عدا ولاوطا هرا مراكفا رشيده او له خط ماله والا فاق عليه منه
وقبول هبة ووصية له بغير حكم حالم ويصح القاطن قن لم يوجد غيره وذم لذي يقرينه من بالادية قنما في حقه او يري
تقله الى الحضركايد وبان يقل في المواضع او من وجع في الحضركايد يقله الى البادية او مع فسقه او رقة او كثره والقيط
مسلم وان التقطه في الحضركايد يريه النقلة الى بلد اخر او قرية او من طلة الى طلة لم يقرينه مالم يكن الجمل الذي كان به ونيا
كثور بستان ونحوه ويقد مرسومه ومن ملتقطين على ضد هرا فان اسويا اقرع وان اختلفا في الملتقط من هرا قد من له بنية

ومع رق ملتقط وانكار
سبيل فلا بد من بنية

وان لم يطلع من بلد كثر
تبع اللد ارجح صارت
في اسلام فسلم

فان عداها قد مر واليد بيته فان كان يديها ارفع من قعر سلم اليه مع بيته وان لم يكن لها يد فوصفه احد هما بلامه
مستور في جسده قد مر وان ومفاته ارفع والاسلم الحالم الى من يري منيها ومن غيرهما من اسقط حقه **فصل**
وميراثه ودينه ان قتل لبيت المال ويخبر الامام في عديها والتصام وان قطع طرفه عند انظر بلوغه ورشد
الا ان يكون فقيرا فيلزم الامام العفو على ما يثق عليه وان ادعى بان عليه او قاذفه رقة ولكنه باقبط بالغ فقله
وان ادعى اجبي رقة وهو بين صدق بيته كويته نسبة مع رقة والا فشدق له بيته بغير وطف انه ملكه او ملك
او ان امته ولدته في ملكه حكم له به وان ادعاه ملقط لم يقبل الا بيته وان اقربه لقط بالغ لم يقبل وبكفر وقد ينق
باسلامه وهو يعقله او مسلم حكم له به وان اقربه من يمكن كونه منه ولو انشئ ذات زوج او نب معروف الحق ولو انشئ
به كزوج مكره ولا شرع في رقة ولا كافر في دينه الا ان يقيم بيته انه ولد على فراشه وان ادعاه اثنان فالتزم من له
بيته فان تساوا في ادعيهما عرض مع مدعيه او ان اقر به ان مات على الفاقة فان المته بواحد او اثنين لم يثبت
لما بينهما ارث ولله وراثته ارث اب وان دعي له قبله وان ظف احد هاله ارث اب كامل وبسبه ثابت من الميت ولا يبي
ابويه مع امر نصف سدس وطانفة وكذا الوا الحقة بالثر وان لم توجد باقة او نقت او اشكل او اختلف قايان
او اثنان وثلاثة مانع نسبة ويؤخذ باثنين خالفهما ثالث كيطاوين وطيبين في عيب ولو رجع ويكتفى بواحد وهو
الحالم فيكني مجرد خبره وشرط كونه ذكرا عدا حرا محررا في الاصابة وكذا ان ولي اثنان امرأة بشبهة او اثنتيها في طهر وقفا
او اجبي بشبهة زوجة او سرية لا فرق وانت بولد يمكن كونه منيها وليس لزوج الحق به اللعان لنفسه **كتاب**
الوقف تحبس مالك مطلق التصرف ماله المسمع به مع بقائه تنقطع تصرفه وغيره في رقبته تصرف ربه الى
جهة بترتقيا الى الله تعالى ويحصل بفعل دال عليه عرفا كان بني بنايا على هبة مسجد وياد ان اذا عاينا في الصلاة فيه
حتى لو كان سفل بيته او علوه او سطحه واستطرق او شيا لقمنا حاجة او تظير ويشترط ان يجعل ارضه مقبرة وبان اذا عاينا
في الدفن فيها او بقوله وصرفه وقف وجست وسلك وكايتة تصدقت وحرمت وابدية ولا يصح لها الابنية او قرفها بغير
الانفاط الحقة كشدت موقوفه او محبة او مسيلة او محرمه او مؤبدية او يحكم الوقف لا يتابع او لا يوقف او
لا تورث او على قبيلة او طائفة كذا فلو قال تصدقت بداري على زبيد قال اردت الوقف وانكر زبيد لم يكن وقفا **فصل**
وشرطه اربعة مصادقة عينا يصح بيعها ويتبعها عرفا كالحار مع بقاياها او مشا منيها متقولة كيون واثاث وسلاح
على ليس وعارية او لا كعقار لا دمة له او عبيد او عجمي كالحمد هذين او مالا يصح بيعه كاردل وكلب ومهره او لا
يتبع به مع بقايا كطهور ومشهور واثان كقنديل من نقد على مسجد ونحوه لا يتبع كرسى الجار وسرج منفضين الثاني كونه
على كالمساكن والمساكن والناظر والافاقية ونحوه من ذي على مسلم وعسكه ولو اجنبا وبتمرله اذا سلم ويلغو شرطه مادام
كذلك على كاييس او يوت نار او بيع ونحوها ولو من ذي على المازنهما من مسلم وذي ولا على ثلث التورية والاحمل او خري
او مرتبة ولا على نفسه وسصرف الى من بعده في المال وعنه يصح المنقح اذ كان جماعة وعليه العمل وهو الظاهر وان وقف على
غيره واشتري عليه او بعضه باله او لولده او اكل او لا تنفع لاهله او يطعم صدقة مدة حياته او مدة معينة مع كلومات
في اتانها فلورثته وتصح اجارها ومن وقف على الفقرا فافتقر تناول منه ولو وقف مسجدا او مقبرة او بيتا او مدرسة للفقرا
او بعضهم او رباطا للصوفية مما يصح فهو كغيره **الثالث** كونه على معين يملك ثانيا فلا يصح على مجهول كرجل ومسجد او معجم
كاحد هذين او لا يملك كفن وامر ولد وملك وهدية وحمل اماله ككلى من سيول الى اولفان بل يتبع ككلى او لا يملك
فلان وفيهم حمل فيستحق وكل حل من اهل وقف من ثرو وزرع ما ستمه مشرك وكذا ان قد مر الى موقوف عليه فيه او خرج

عمر عواذ من الحقة به الفاقة
بفعل ومع عدم احكامها بواحد
من سبب الرجوع هذه الجاني

عدد الاكثر

المثله

الى مثله او ملكه ثانيا كصاحب الرابع ان قد نازلا فلا يصح تعليقه بالميته ويلزم من بيته ويكون من ثلثه وشرط بيعه
لا وبيته من ثلثه او خالفه او توقيته او تحويه بطل **فصل** ولا بشرط الزومه اخرائه عن يده ولا فيما على معين قبوله
ولا بطل برقة وتعين مصرف الوقف الى الجهة المصينة فلو سئل ما الشرط لم يجز الوضوء ومنقطع الابنية او الوضوء
الوسط في المال الى من بعده ومنقطع الاخر كما وقفه وسكت الى ورثته نسا على قدر راسم وقفا ويقع الحجب بينهم كارت فان عدوا للفقرا
والسالكين ونصفه في مصالح المسلمين ويجعل في صحيح وسط فقط لا اعتبار بين ويملكه موقوف عليه فينظر فيه هو او وليه ويملك
زرع غصب ويلزمه ارش خطاه ودفترته وزكاته ويقطع سارقه ولا يتزوج موقوفه عليه ولا يطاها وله تزويجها ان لم بشرط
لغيره وان دعي ميراثا او لولوي شبهة وولده هان شبهة عرقا على والحق قيمته تصرف في مثله ومن زوج او زنا وقف ولا يملك
ولا ميراثه وولده عرقا وعليه قيمته تصرف في مثله ويحقق بموته وتجب قيمتها في تركته بشرط انها وشبهة وحيث
يتلوا او بعضها مثلها او شخص يصير وقفا بالشر لا يصح موقوف موقوفه وان قطع فله التوكل وان عفا فارشه في مثله
وان قتل ولو عدا اقيمته ولا يصح عفو عنها وقودا بطل الوقف لا ان قطع ويتلفا كل بلن عن واقعه فاذا اتبع الطين
الاول من الممنوع مع شاهد لشبوت الوقف فلم يرد بعد ثم الحلف وارش جاية وقف على غير معين خطا في كيه **فصل**
ويرجع الى شرط واقف وشبهه اشتبا وتخص من منفعة وعطف بيان وتوكيد وبطل ونحوه وجاز يحل ان يشرط ان يشرط ان يشرط
ونحوه فلو تعلق بجملة عاد الى الكل في عدم ايجاره او بتردية وفي قسمته وتقدم بعض اهله ككلى زيد وعمر وبكر وسيد
بالدفع الى زيد او كلى طائفة كذا او سيد ابدا لم يلغ ونحوه وتاخير عسكه وترتيب كحل استحقاق بلن مرتبا على آخره بالتقدم
تأ الاستحقاق للآخر على صفته ان له ما فضل ولا سقط والترتيب عدمه مع وجود المتقدم وفي اخراج من شأنه اقل
الوقف او صفته وادخال من شأنه من اوصافه لا ادخال من شأنه من غيرهم كشرطه تغيير شرطه وفي ناظره وانفاق عليه
وساير احواله كان لا يزل فيه فاسق ولا خير ولا متيق ونحوه وان خصص مقبرة او رباطا او مدرسة او امامت باهل
مذهب او ببلد او قبيلة تخصصت للمسلمين فما ولا الامامة بيدي مذهب مخالف لظاهر السنة ولو جعل شرطه على اعادة
جارية عرف ثم التناهي فان لم بشرط ناظره فلو توفى عليه المصور كل على حصته وغيره ككلى مسيد ونحوه الحالم ومن
الحلق النظر الحالم كمثل اي حالم كان سوا كان مذهب مذهب حالم البلد من الواقف افر كذا ولو فوضه حالم لم يخر
نقصه ولو ولي كل منيها شيئا قد مر وفي الامراض **فصل** وشرط في ناظره اسلام وتكليف وكفاية لتصرفه وخبر
به وقوة عليه ويضع لضعيف قوي امين وفي اجبي ولا يته من حالم او ناظره الا فان فسق عزله حالم ماله حقه كالحج
بشروطه وصرفه ومن واقف وهو فاسق او فسق يفر اليه امين وان كان موقوف عليه يجعله له او لكونه اقل لعدم غيره
فمواحق مطلقا ولو شرطه واقف لغيره لم يصح عزله لا بشرط وان شرطه لنفسه ثم جعله لغيره او اسند او فوضه اليه فله عزله
ولناظره اجماله موقوف عليه وحالم نصب وعزله ناظر بشرط ولا يوصي به ولا واسند لاثنين لم يصح تصرف احد هما لا بشرط
وان شرط لكل منيها او التصرف لواحد واليد كذا او عارته لواحد وتخصيل ربيعه كذا فرمح ولا ينظر الحالم مع ناظره حالم لكن
انه النظر العام فيعرض عليه ماله لسوء ولا من من تفريطه او هبة ليجعل المصور ولا اعراض اهل الوقف على امين
وفي المطالبة بالتنازع كالب الوقف والناظر الاستدانة عليه بلا اذن حالم لمصلحة كشرائه للوقف بسية او ينفق لم يبيته
وعليه نصب مستوف للعمال المتفرقين ان اجنح اليه اولم تتم عملية الابه **فصل** وطيفته حفظ وقف وعارته
وايجاره وزرعه ونجاسة فيه وتخصيل ربيعه من ارضه او زرع او ثمر والاحتياط في تقيته وصرفه في جهاته من عارة واصلاح
واعطاسه ونحوه وله وضع يده عليه والتفريق وطايفه ومن قرر على وفق الشرع حرمه صرفه لا بموجب شرعي ولو اجبر

بعد من يجوز الوقف عليه

ومنى المصنف الحجة
والواقف جرح ليه

بلا بشرط

بالنقص صح ومن النقص المنقح او غرس او بني فيما هو وقف عليه وحده فهو له حصته وان كان شركا اوله النظر فقط فغير
محرم كونه ان اشبهه بالوقف ولو عرسه للوقف او من مال الوقف فوقفه وسوجه في غرس اجني انه للوقف
ويبقى على ذي روح ما عيّن واقفه فان لم يبيّن من غلته فان لم تكن فعلى موقوفه عليه محرم فان سدر ربيع ومرف غلته
في سنة يكون وقفاً على النشوة فان امكن ايجاره كجدار او فرس او جريد بريقته ونفقة ما على غير معين كالنقرا
ونحوه من بيت المال فان تعدد ربيع كان قد مر وان كان عقاراً لم يجب عمارته بلا شرط فان شرطها على به مطلقاً ومع الهلاك
تقدم على ارباب الوظائف المنقح ما لم يقض الى تعطل مصالحه فيجب بيعها بحسب الامكان ولو احتاج خان سبيل او دار
موقوفة لشككي حاج او غزاة ونحوه الى مرقاة او جرسه بقدر ذلك وتحويل كواب الوقف من الوقف **فصل** وان
وقف على عدة معين ثم المالكين فالتسوية بينهم رتبة نصيبه على من سبق فلو مات ابيهم المالك فليس له ان يترك
مال من مات او رتبة حكم نصيبه حكم المتطوع كالواحد في الميراث فيكون في التواضع من التواضع الى الباقي المتطوع
وعلى واهله او ولد غيرهم المالكين دخل الموجودون فقط المذكور والاثبات بالسوية وولد البنين وجه واحالة الوقف
او كوصية ويستحقونه مرتباً كطعن بعد طعن ولا دخل ولد البنات وعلى عقبه او نسله او ولد وولده او ذرية لم يدخل
ولد بنات الا بقرينة من مات فصيبه لولده ونحوه وعلى اولاده ثم اولادهم فترتيب جملة على مثلها لا يستحق البنون الثاني
قبل انقراض الاول فلو قال من مات من ولد فصيبه لولده استحق كل ولد بعد ابيه نصيبه الا على والعاية وما لو اوص
لا اشتراك وعلى ان نصيب من مات من غير ولد لمن في درجته والوقف مرتب فهو لاهل البطن الذي هو من ماله
الوقف وكذا ان كان مشتركين البنون فان لم يوجد في درجته احد فكل اولادهم لم يذكر الشرط فيشترك الجميع في مسألة
الاشتراك وتخص الا بقرينة في مسألة الترتيب وان كان على البطن الاول على ان نصيب من مات منهم عن غير ولد لمن في
درجته كذلك فيستوي في ذلك كله اخوته وبنوه ونحوه وان لم يكن ابيه ونحوه الا ان يقول بقدر الاقرب فالاقرب الثاني
ونحوه فيتمسك بالاقرب وليس من الدرجة من هو اعلا او انزل والمات من اهل الدرجة بعد موت الاصل نصيبه اليهم
كالوجودين حيث يشاءون وعلى هذه الوجدت من هو اعلا من الموجودين وشرط استحقاق الاعلا فالاعلا اخذه منهم
وعلى ولدي فلان وفلان وعلى ولد ولدي وله ثلاثة بنين كان على المسمين واوادمها واوادمها الثالثة دونه وعلى زينة
فاذا انقرض اولاده فاعلى المسكين كان بعد موت زينة ولا ذرية ثم بعد ذلك المسكين وعلى اولاده ثم اولادهم المذكورة
والاثبات ثم اولادهم المذكورين ولد الطير فقط ثم نسليم وعقبهم ثم النقر على ان مات منهم وترك ولد وان سفل فصيبه
له فانت احد الطبقة الاولى وترك بنتاً ثم مات من ولد فله ما استحقته قبل موته ولو قال ومن مات عن غير ولد وان سفل
فصيبه لاخوته ثم نسليم وعقبهم ثم من لم يعقب ومن اعقب ثم انقطع عقبه ويصير على ولد ومن يولد له وعلى بنيه
او بنى فلان فلان المذكور وان كانوا قبيلة دخل نساهم دون اولادهم من غيرهم وعلى عشرة او عشيرة كل قبيلة وعلى قرابة
او قرابة زينة فلان المذكور والاثبات من اولادهم واوادمها وابيه وجده وابيه وعلى اهل بيته او قومه او نساياه او اهل اوطان
كل قبيلة وعلى ذوي رحمة فكل قرابة له من جهة الابا والامهات والاولاد وعلى الايامي او الغراب فلم لا ربح لمن
رجل وامرأة والارامل النساء اللاتي فارقتن ازواجهن وكبر ووثب وغانس واخوة وعمومة له كروايش وان وقف او
وقى اهل قرابة او قرابة او اخوته ونحوه لم يدخل من بخلاف دينه الا بقرينة وعلى مواله وله موال من فوق ومن اسفل
تناول جميعهم ومتى عدم مواله فلصبيهم ومن لم يكن له مولى فلو الى عصيته وعلى جماعة يمكن حصصهم وجب تعميمهم
والنسوية بينهم كالأولاد ولو امكن ابتداء ثمنه ركونه على رضى الله تعالى عنه ثم من امكن وسوي بينهم والاعمال والتفصيل

نصيبه الى
الامهات
نحوه

قال في الداموس العقب
المحرم بعد المحرم
الولد كالعقب

والنقص
في غرس
في وقف
في وقف

والاقتصار على واحد ان كان ابتداء كذا وعلى النقر او المسكين يتناول الاخر ولا يدفع الى واحد الا شرايد دفع اليهم
ركاة ان كان على حصة من املاكها ومن وجهه منه من استحقها وما يخذ النقر منه كرزق من بيت المال كالحل
ولا كاجرة وعلى النقر فلا حظا وعلى اهل الحديث فلم يعرفه وعلى العليا فللمجلة الشرع وعلى سبل الخير فلم يخذ من زكاة
لحاجة وشمل جمع مذكريا لم يضمن الا لثب لا كسكة ولجماعة او جمع من الاقرب اليه فلاه ويضمن ما بعد الدرجة الاولى
وشمل اهل الدرجة وان كثروا وصية كوقف لكثيرا **فصل** والوقف بعد الاصل ولا يفسخ باقالة ولا غيرها ولا
يبيع الا ان تعطل ما منه الممودة بخلاف او غيره ولو سجد ببقية على اهله او خراب بخلته او جيتا لا يبيع لغزو فباع ولو شرط
عدم مبيع وشروط فاسد ويغيره في مثله او يبيع مثله ويبيع بفضله لا صلاح باق ان ائخذ الوقف والجمعة ان كان سبي
او مينا ولم ينقص القيمة والبيع الكلي واقتى عبادة بخوارق وقدم من ربح خراج حصة المنقح وعليه العمل ويجوز نقض مائة سهم
ودرجتها في حايطة التحصينة واختصار اربعة وانفاق الفضل على الاصلاح ويبيعه ما لم كان على سبل الخيرات والاعمال فخره والاعمال
اذن ما لم له ويجوز شراء البدل بغير وثق كبدل امنية ودرهم الف والاحتياط وقعه وفضل فله موقوف على من استحقاقه
بقدر معين ارصادة ومن وقف على ثغر فاحل صرف في ثغر مثله وعلى قياحه مسجد ورباط ونحوها ومن وقف على قنطرة
فاخرف المايرصد لعله يرجع وما فضل عن حاجته من خضر وزيت ومخل وانقاض والة ونحوها يجوز صرفه في مثله والفقير
ويحرم خبز وخرس شجر مسجد فان فعل طخت وقطعت فان لم تقطع فخرها المسكينه وان غرت قبل بناءه ووقف معه فان
عين مصرفا على به والا فمكتطع ويجوز رفع مسجد اراد اكثر اهله ذلك وجعل سفله سقاية وهو ائتمه لا تقبله مع امكان
عمارة دون الاولى **فصل** في تملك حايض التصرف ما لا يملكه الا وهو
تقدر على وجوده او لا على تسليمه غير واجب في الحياة لا عوض ما يندبه عرفا وهو وسبقه ووقفه ووقفه او لا
عليه كوقف تملك مال في الحياة لا عوض ما يندبه عرفا وهو وسبقه ووقفه ووقفه او لا
والا اذا او بؤد داخوخ فدية والا فدية وعطية وخلة وبيع خبيث النقر ومن اهدى له اكثر فلا يمس به لغز النقر على الله
عليه ولم يمس وما اهدى به مع عرف كركه ردهية وان قلت وكذا في اوبى عولا اذا علم انه اهدى حايض الرد وكان شرطها
عوض معلوم صارت بيعا وان شرط ثواب مجهول لم يمسح وان اختلفا في شرط عوض فقول منكر وفي وهبني ما يدي فقال
بل بقتله ولا بينة خلف كل على ما انكر ولا بهية ولا بيع وتصح وتلك بعقد وبخاطة بفعل ففهم بنية بجزا الى بيت روح تملك
وهي في تراخي قول وقدمه وغيرهما كبيع وقبض الجميع ولا يصح الا باذن واهب وله الرجوع قبله وبطل موت احد هما وان
مات واهب فوارثه مقامه في اذن ورجوع وتلزم بقض كبعده فمما يدي متب ولا يحتاج لمضى زمن يتاخر قبضه فيه وتصل موت
متب قبل قبض فلو انفذها واهب مع رسوله ثم مات لم يوجب له قبل وصو لها بطلت لان كانت مع رسول موهوب له وقبل قبض
لصغر ويجوز ان يهب هو وكل من قبل ويقض هو ولا يحتاج اب وهب مواله لصغر الى وكيل ومن ابرام دينه او
وهبه له ماله او اوطه منه واستقطعه عنه او تركه او ملكه له او تصدق به عليه او عفا عنه صح ولو قبل طوله او غنقه عدمة
لان علقه وان مات فانت في حل وصية وبر او لوردة او جعل له ان علمه مدين فقط وكتمه خوفا من انه ان علمه لم يبرأ ولا
يصح مع اتمام المثل كبريات احد غريمي او من احد ديني وما صح بيعه صحت هبته واستأنفقه في زمانا معينا وبغيره ليشاع
اذن شريك وتكون حصته وديعة وان اذن له في التصرف بخلافه كبرية ويا بعة فمكسور لا مجهول لم يتعه زعله ولا بهية ما
في ذمة مدين لغيره ولا ما لا يند على تسليمه ولا تعليق او لا اشتراط ما ينافي بالان لا يبيعها او يهبها ونحوها وتصح في ولا
موقوفة الا في الغريم كغيرك او اربقتك هذه الدار او النرس او الامه ونتمه لا يباع وحل على الورع او جعلت لك غنمك او

بغير وقف من حرم

لعطية وقد يراد بعطية
هبة في مرض الموت

بموجب صرف قبل ان يصرح

في قبوله هنا وفي رصده

بغيره او جعله الى الغريم

في وقف

ان علم

حالك او عري او رقي او ما بقيت او اعطيتك اضعه وتكون لغيره ولو رثته بعد ان كانوا كثر من جهة واحدة لان المال كان
 شرط رجوعها بلطف ارباب او غيرهم عند موته او اليه ان مات قبله او الى غيره وهي الرقي او رجوعها مطلقا اليه او الى ورثته
 او اخرها موتا لغيره ولو رثته كالاول ومنعك وسكاه ونقلت ونصته لك عارية **فصل** في الرجوع في النكاح والطلاق
 بين من رثت بقرابة من ولد وغيره في هبة غير تامة كوكها بقدر راقم الا في نفقة نفقة الكفاية وله التخصيص باذن الباقي
 فان خص او فصل لا اذن رجوع او اعطى حتى يستور امان مات قبله وليست عرض موته ثبتت لا خذ وتحرر الشهاده على
 تخصيص او تفصيل محلا وادانته اكل عند فاسد عنده وتباح قسمه ماله من ورثته وتعلم ما دلت حصته وجوبا ومن انكره
 ذكر على ان في وقت ويصح وقد ثلثه في مرضه على بعضيهم لا وقد رثت ولو على اجني زياد على الثلث
 المتخ ولو جلة لكل نفسه ثم عليه ولا رجوع واهب بعد قبضه ويصح من اهل البيت زوجه ما لته ثم رثها بطلاق او غيره
 والاب ولو نطق بها وهب حق كفس او رغبة كزوج الا اذا وهبه سرية الاعفاف ولو استغنى او اذا استقطعه منه ولا
 يمنعه نقص او زيادة منفصلة وهي الولد الا اذا حملت الامة وولدت فيمنع في الامم ومنعه المنفصلة ويصدق اب في عديها
 ورثته الا ان يملك وهبة الولد لو ولد الا ان يرجع هو وبيعه الا ان يرجع اليه بفسخ او فسخ مشتركة ان يرجع او كانت له
 وملكه مكانا ولا يصح رجوعه الا بقول **فصل** في الرجوع في النكاح والطلاق وله مال لم يضره الاستبراء ولو لم تكن
 او ليعطيه لولده اخر او عرض موت احداهما وحصل قبض مع قول اونية فلا يصح تصرفه قبله ولو عتقا ولا يملك اربابته
 ولا غرم وله ولا قبضه منه لان الوان لا يملكه الا قبضه ولو اقر الله بقبضه وانكر الولد رجوع في غرمه والغرم على الاب
 وان اولد جارية وله ما رثت له امر وله وله حركة تارثه قيمته ولا مير ولا ح ولا ميرز وعليه ويصح ما ولا يملك الملك في ان كان
 الابن قد وطئها ولو لم يستولكها فلا تصير امر وله للاب ومن استولده امة احد ابويه لم تصير امر وله وله من رثته ولو لم يكن له
 ولا ورثته مطالبه اب به من اوقية من لثف الارش جارية ولا غير ذلك الا بشفقة الواجبة وبين مال له ميرز وشبه له في ذمتها له
 ونحوه وان وجد عين ماله الذي اقضه او باعه ونحوه بعد موته وله اخذ ان لم يكن انتقدته ولا يسقط دينه الذي عليه بوه
 بل جانيته وما قضاه في مرضه او في بقاياه من راس ماله **فصل** في عطفية مريض بمرض الموت ولو نجوا او غير نجو
 كسداع ووجع ضرر ونحوها ولو صار نجوا ومات به كسج وفي مرض موته الخوف كالسرايم وذات الجنب والرافد الدائم
 والقيام المندرك والفالج في ابتداء السل في انتها وما قال عدلان من اهل الطب انه خوف كسبه ولو عتقا او عتقا او عتقا
 لا كابة او وصية بما لحاجة **فصل** في قيمته كالمدة كالمسل والجدام والفالج في دوامه ان ما رماحها صاحب فراش
 فخوفة والا فلا وكريش مرض الموت الخوف من من الصفن وقت حرب وكل من الطائفتين مكافاة او من الخيرة ومن بالية
 عند المحمان او وقع الطاعون ماله او قدم لقتل او جبن له واسير عند من مادته العسل وجرع موحيا مع ثبات عقله وكامل
 عند خاضع مع اهل حتى تنجو وليت من دمج او ابنت ضوته ولو على صبي عتق منه فوجه في مرضه من ثلثه وقد عطفية اجعت
 مع وصية وضاق الثلث عن ما مع عدم الاحاق وان عجز عن التبرعات المنجزة يدعي مالا ولا فاه ول فان وقت دفعة قسم بين
 الجميع بالحصص ولا يتقدم عتق او امانا وموته بشئ المثل فصيح من راس المال ولو مع وارث وان جاني وارثه بطلت في قدرها
 ومحت في غير بقسطه وله الفسخ لتبعض الصنعة في حقه لا ان كان له شقيق واخره ولو جاني اجنيا وشقيقه وارثا غنما
 ان لم تكن حيلة لان الحيازة لغيره وان اجر نفسه وجاني المستاجر مع جانيه وبقي ثلثه عند موت فلو عتق ماله يملكه غيره ثم
 ملك ما يخرج من ثلثه بتيقنه كله وان لزمه من يستغرقه لم يبق منه شيء **فصل** في تارة الطية الوصية في الرجوع
 ان يبدل الاول فالاول منها والوصية يسوي بين متقدميها ومتأخرها السالي انه لا يصح الرجوع في العطفية بخلاف الوصية

ان

انه يقرب قول عطفية عندها والوصية بخلافه **الراجح** ان الملك يثبت في عطفية من حيث ما راها فاذا خرجت من ثلثه عند موت متبينا
 ان كان ثانيا فلوا عتق او وهب ثانيا مرضه فكسب ثم مات سيد فخرج من الثلث فكسب متقوله وهو موقوف لموصيه له وان خرج
 فليما من كسبه بقدره فلوا عتق ثانيا لمال له سواء فكسب مثل قيمته قبل موت سيد فقد عتق منه شي وله من كسبه شي والولد
 شيان فصار وكسبه نصفين بقى منه نصفه وله نصف كسبه وللورثة نصفها وان كسب مثل قيمته ما رث شيان وعتق منه
 شي وللورثة شيان فيعتق ثلاثة اجناسه وله ثلاثة اجناس كسبه والباقي للورثة وان كسب نصف قيمته فقد عتق منه شي
 وله نصف شي من كسبه وللورثة شيان فيعتق ثلاثة اسباعه وله ثلاثة اسباع كسبه والباقي للورثة وفي هبة لموصيه له
 بقدر ما عتق ويقتدر من كسبه وان عتق امة ثم وطئها وهي شيان نصف قيمتها فاما لو كسبه بعتق ثلاثة اسباع او لو وطئها
 لم يرض اخر لمال له فويها الثاني للاول محبت هبة الاول في شي وما د اليه الثانية ثلثه بتيقنه ثلثه لورثة الاخر ثلثا شي وللاول
 شيان فلم يملك ثلاثة ارباعها وللورثة الثاني ربعها وان باع فقير لملكه غيره يساوي ثلاثين بغير شيان وشرة ولم يترك الورثة
 فاسقط قيمة الرد من قيمته الجيد ثم انبى الثلث الى الباقي وهو عشرة من عشرين بغير شيان في نصف القيمة نصف الرد
 وبطل فيما بقي لا ينفذ الى ربا الفضل فلو لم يرض كسبه يساوي ثلاثين بغير شيان وشرة مع ثلثه بالضرع والثلثان
 كالهبة للبايع نصفها ان كان وارثا وان اقال من سلفه عشرة في كسبه عند الاقالة ثلاثون ميت في نصفه ثم
 وان اصدق امرأة عشر لمال له غيرها وصادق مثلها خمسة فمات ثم مات فليما بالصد ان خمسة وشي بالمائة رج اليه
 نصفه عتقا ما رثه سبعة ونصف الا نصف شي بعدل شيين اجرها نصف شي وقابل يخرج الثلث لورثة ستة ولورثتها
 اربعة وان مات قبلها ورثته وبطلت الحيازة ومن وهب زوجة كل ماله في مرضه فمات قبله فلورثته اربعة اجناسه ولورثته
 خمسة **فصل** في الوارث في مرضه انه عتق ابن عمه او نحوه في محبة او ملك من يبق عليه هبة او وصية عتق من راس ماله
 وورثه فلوا اشتري لينة ونحوه ما ية ويساوي العاقد رالمائة من راس ماله والثلث ومن كل من يبق عليه من ثلثه ويرث
 فلوا اشتري اباه بكل ماله وتركه ابنا عتق ثلث الاب على الميت وله ولا ورث ثلثه الحر من نفسه ثلث سدس باقي المروقة
 ولا ولا على هذه الجز وبقية الثلثين يبق على الابن وله ولا ولا لو كان الحر تسعة دنانير وقيمه ستة عتقا فكان ثلث
 الثلث للبايع حيازة وثلثه للاب عتقا يبق به ثلث رقبته ويرث البايع دينارين ويكون ثلث الاب مع الدينارين ميراثا وان عتق
 على وارثه مع عتق عليه كان دينارين عتق ونحوه عتق ولم يرث وانت مر اخر حياتك عتق وورث خلاف من عتق عتق قربة
 وليس عتق وصية له ولو عتق امة وترجوها في مرضه ورثته وعتق ان خرجت من الثلث ويصح النكاح والاعتق قدره وبطل
 النكاح ولو عتقها وقتي امانة ثم تزوجها وصادقها ما يمين لمال له سواها وهما ميراثا ثم مات مع الحق ولم يستحق
 المصدق الا ليقضي الي بطلان عتقها ثم بطل صدقها ولو تبرع بثلثه ثم اشترى اباها ونحوه من الثلثين مع الشرا ولا عتق
 فاذا مات عتق على وارث ان كان من يبق عليه ولا ارث لانه لم يبق في حياته **كتاب الوصية**
 الامر بالتصرف بعد الموت وعمل التبرع به بعد الموت ولا يعتبر في القرية وتصح مطلقة ومقينة من مكلف لم يباين الموت ولو
 كافرا او فاسقا او اخر من لا مقتلا لسانه باشارة او منفي بمال لا ماله وله ولا سكران او مبرحا ومن ميرزا كلفا بلطف ونحوه
 ثابت باقرار ورثة او بينه لا ان يرضى واخذ على ما ولم يبق الا خطه ونس لمن ترك خيرا وهو المال الكبير عتقا بخمسة لغيره
 تقير والامسكين وعالم ودين ونحوه وتكره لغيره ورثة المتخ الامع من الورثة وتصح من لا وارث له
 فلورثته زوج او زوجة ورثا بالكل بطلت في قدر فرضه من ثلثه فاخذ وصي الثلث ثم ذوالعرض من ثلثه ثم عتق ما د
 وصي عتقا الاخر فله كله ارثا ووصية وخرج من يرثه غير زوج او زوجة يرايد على الثلث لا اجني ولوارث بشي وتصح وتنفذ على

رضه

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

وَقَفَّعَ مِنْ الشَّيْءِ وَفَسَّخَ لَهُ
مِنْهَا سَمَانًا وَكَأَنَّ الرِّجْسَ

اشنين واربعين ونمى من
ما نئين وخمسة عشر الموى
له خمسة ولعل ابن اثنان
واربعون ص

ماله

وَنَصَحَ بِالْأَعْمَالِ
وَنَصَحَ بِالْأَعْمَالِ

[illegible]

ولد

فَعَنْتُمْ نَمَانًا

الى موته

بلغ مقامه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

مبعض

لازم وبتتصفيها
م خمسة امان المال على
الام مع ارفعها السدس
اللازم تسعة وعشرون من
الاشمن وسبعين والنت
اربعة عشر

45

حصته بغير ما اذاعا وبغير ما اذاعا وان اذاعا واختلفوا في قدر ما اذاع كل واحد فقول مدعي اد الوالي ويصح ان يكافى بعض عبد فاذا اذاع عتق كله وشخصا من شركته بغير اذن شريكه ويملك من كسبه بقدره فاذا اذاع ما كوتب عليه والآخر ما يقابل حصته عتق ان كان من كاتبه موسرا وعليه قيمة حصته شريكه وان اعتقه الشريك قبل اذاعه عتق عليه كله ان كان موسرا وعليه قيمة ما للشريك مكانا ولما كاتبه عبدا على تساوي وتنازل ولا يؤدي اليها الا على قدر ملكيها فان كانا متفردين فوق احد هما او ابراه عتق نصيبه خاصة ان كان محسرا والكله وان كاتبه كتابة واحدة فوق احد هما بغير اذن الاخر لم يفتق منه شيء وان كان ياذنه عتق نصيبه وسرى الى باقية ان كان موسرا ومن نصيب شريكه بقدرته مكانا واذا كاتبت ثلاثة عبدا فادى الاداء اليهم فاعتق احد ثم شارك في اقرار بقبضه ونقته قبل شهادتها عليه ومن قبل كاتبه عن نفسه وغاب صح كذا بغير فان اجاز الغائب والارزاه الكل **فصل** وان اختلفا في كتابة فقول من كره في مدعوى له او جنسه او اخطا او وفاقا ما لقول سيبه وان قال قبضتها ان شاء الله اوزيد عتق ولم يؤثر ولو في مرضه وشيت الاداء بغيره لان امرئ يبيع ولله كذب فيها ولكل شخص ما يقتضيه الموت سيبه وجنونه وجبر عليه لسببه **باب** **فصل** في امر الوالد وهي شرائه ولد له ولد ما فيه مودة ولو خفية من مالك ولو بعضها او مكاتبا ولو حرمة عليه او اب مالكها ان لم يكن الابن وطيبا وتفق عتقه وان لم يملك غيرها وان وضعت جسيما لا تحيط فيه كالمفقة ونحوها لم تصريه كذا وان اصابها في ملك غيره لا يزنا ثم ملكها حامل عتق الحمل ولم تصر ام ولد ومن ملك حاملا فوطئ امرأته بغيره عتقها ويصح قوله لا منه يدك ام ولد يدا ولا ينها يدك ابني واحكام ام ولد كامة في اجابة واستد امرؤ وطئ وسائر امورها الا في تدبير ما ينقل الملك كبيع غير كاتبة وكهبة وصية ووقت او يراد له كرهن وولدها من غير سببها بعد ايلادها كهي الا انه لا يفتق باعنا قها او موقعا قبل سببها كذا ولا يفتق عتق وان مات سيدها وهي حامل فتفتق المنة على ما بين مال حليها والافعل وارثه وكلما جنت ام ولد فداها سيدها بالاقول من الارش او قيمتها يوم الفداء ولو اجتمعت اربعة قبل اعطاشي منها بعلق الجميع بريقها ولم يكن على السيد الا الاقل من ارش الجميع او قيمتها فان لم تقدر بارباب الجانيات تخافوا بقد رخصتكم وان قلت سيدها بعد ايلادها ان لم يكن ولد لها القصاص فان عتق على مال او كان القتل خطأ كرهها الاقل من قيمتها او دية وتفق في الموضوعين ولا حد بقدر ام ولد وان اسلمت ام ولد كافر منع من غشائها وحل بيعة ومنها واجبر على نفقة ابان عدم ركبتها فان اسلمت له وان مات كافر عتق وان ولي احد اثنين اختها ادب ولم يرضه لشريكه مهر بقدر حصته فلو ولدت مارت ام ولد وولد مكره يستقر في ذمته ولو محسرا قيمة نصيب شريكه لان مهر وولدها كاتبة وان ولدها الثاني بعد فعله مهرها وولد رقيق ان علم الابد شريكه وان جعله نوله مهر وطه فداؤه يوم الولاية **كتاب** **فصل** في النكاح وهو حقيقة في عقد التزوج بخلاف الوطئ والاشهر مشترك والمقود عليه المنفعة ومن لدى شيوخ لا يخاف زنا واشتغاله به افضل من التحلي لوافل العباد وواجب لمن لا يزوج له وجب على من يخاف زنا ولو خاف من رجل وامرأة وبيعت مخرجين على حج واجب ولا يكتفى بمنع بل يكون في مجموع العمر ويجوز به ارباب الضرورة لغمر اسير ويعزل ويجزئ تسريحه ومن تميزت الدية الولود البكر الحسية الاجنبية ولا يبال عن دنيا حتى يحد جالما **فصل** في ولين اراء خطبة امرأة وتلق على طهه اجابة نظر ما ينظر بالاكوبة ورقبة ويبرق ويكره وتيا مل الحاسن لا اذنه ان امن الشبهة من غير طهه ولرجل وامرأة نظر ذلك وراش وثاق من امة مستامة وذات محرم وهي من تحرر ابد اسبب او سبب باح لم يرقها الا انما النبي صلى الله عليه وسلم فلا ولعبد لا ببعض او مشترك نظر ذلك من مولاه وكذا غير اولي الاركة كنعين

برث ولدها شيئا من دمه

وكبر

وكبر ونحوهما ونظر من كسبه كجوز وورقة وقيمة ونحوهن دابة غير مستامة الى غير موزن صلاة وتحرر نظر حتى ويجوب ونسوح الى اجنبية ولنا هه ومعا مل نظر وجع شيه عليها ومن تعامله وكسبه ما مع الحاجة والطبيب ومن يلجأه مريض ولو انش في وضوء واستنجا نظره من دابة الى حابة وكذا الوطئ مائة من لاصته ولا مرة مع امرأة ولو كاتبة مع سله رجل مع رجل ولو امره نظر غير موزن وهي هنا من امرأة مائة من مائة وركبة ولا مرة نظر من رجل الى غير موزن ومثله كاشي به له مع امرأة كأمرة كذا والنهوق معي وشت تسع مع رجل كحمره وخفي مشكل في نظر اليه كأمرة المتفق ونظره الى رجل كطير امرأة اليه والى امرأة كطير رجل اليه ولو رجل نظر لغيره بغيره وتحرر نظر لها او مع خوف نورها الى احد من ذكرنا كطير ولش كطير اولي وموت الاجنبية ليس بموتة ويحرم طهه ذبعا عه ولو بقرقة وطهه مع غير مبرر على الجميع مطلقا كرجل مع عدد من نساء وعكسه ولكل من الزوجين نظر جميع بدن الآخر ولله بلا كراهة حتى فريها كبت دون سبع وكره النظر الى حال الطهه وتقبيله بعد الجماع لا قبله وكذا اسيد مع امة المباحة له ويتطهر من زوجة وسلم من امة الوثنية والمجوسية الى غير موزن ومن لا يملك الا بعضا كمن لا يملكه كحرمة من حرمة غير زوج وسيد **فصل** في حرمة من هو ماله يملك غير النكاح خطبة معتدة الا لزوجه قبل له وتعرض خطبة رجعية ويجوز في مئة وفاة وبيان ولو بغير ثلاث وتصح لعتة وعيب وهي في جواب كفو فها يملك ويحرم والعرض ان في ذلك رغبة ولا تعوتني بنفسك وتبنيه ما رغب عتقه وان قضى شي كان ونحوها وتحرر خطبة على خطبة مسلم اريب ولو تقرضا ان علم والا او تركه او اذن او سكت عنه جاز والتحويل في رد واجابة على ولي مبرر ولا فعلها وفي تحرر خطبة من اذنت لوليها في تزويجها من معين اتمه لان ويصح عتقه مع خطبة حرمة وكسب ما يوم الجمعة وان خطب قبله خطبة ان مسعود وهي ان الحمد لله نحمدك ونستعينه ونستغفره ونعوذ به بالله من شرور انفسنا وسيات اعمالنا من بعد الله فلا نضل له ومن يضل فلا هادي له وايه ان لا اله الا الله واشي به ان محمد عبده ورسوله ويجزئ ان يقتني ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وان يقال كزوج مارك الله وليها ويصح بيعها في خير وعاية فاذا رقت اليه مال الليم او مال صهرها وخير ما جلتا عليه واعود بك من شرها وشربا جلتا عليه **باب** **فصل** في النكاح وشروطه ركاه ايجابا لفظ النكاح او تزويج وليس يملكها او يبيعها اعتقك وحلت عتقك مداوك ونحوه وان فتح وليا تزويجك فقبل بيع مطلقا وقيل من جاهل وعاجز ويصح زوجت بضمم الزاي وفتح التاء قبول بلفظ قلت اورضيت هذه النكاح او قلت اورضيت فقط او تزويجها ويصحان من هازل وللمجة ومما يؤدى منهاها الخاص بكل لسان من عاجز ولا يلزم تعلم كاتبة واشاره في بومة الا من اغرسه وان دل لم تزج ازوجت فقال نعم والمتزوج اقبلت فقال نعم مع الا ان تقدم قبول وان تراخي حتى تقربا او تقربا غلاما يقطع عرفا بلل الايجاب ومنه اوجب ولو في غير نكاح ثم جن او اعني عليه قبل قبول بطل كونه لا ان نام وكان للنبي صلى الله عليه وسلم ان تزوج بلفظ الهبة **فصل** في شروطه خمسة يمين الزوجين ولا يبرح زوجك بنتي وله غيرها حتى يتزها والا فيصح ولو سماها بغير اسمها وان سماها باسمها ولم يقل بنتي او قال من له عايشة وفاطمة زوجك بنتي عايشة فقبل ونوبا فاطمة لم يبرح كمن سمي له في العقد غير مخطوبة قبل بطنها ياها وكذا ازوجك مثل هذه المرأة **الثاني** رضى الزوج مكلف ولو رقيقا وزوجه حرة عاقلة ثيب ثم طاعت سنين ويجزئ ثيبا دون ذلك وبكر او مكففة وليس اسقيد انما مع اثباتها وبوطه يمين بنت تسع كس كذا لا يمين اب ومجنونة ولو بلا شهود او ثيبا او مائة وعزوها مع شهودها كل ولي وانما صغيرا او بالغاً مجنونا ولو بلا شهود وتزوجها الحاجة مع عدم اب وصية فان عدم فقام ويصح قبول ميراثها ماذن وليه ولكل ولي تزويج بنت تسع اكثرها ذنبا وهو مختبر كمن دونهما بكاره واذن ثيب بوطي في قبل ولو زنا او مع عود بكارة الكلام وبكر ولو وطئت في

ثم حاد من

والاصح قولهم

ان شاء الله

هنا قول الشيخ في قوله
والشيخ في قوله ان
الشيخ في قوله ان
الشيخ في قوله ان

احدهما عينا او نكح **فصل** ولايت خيار في عيب زال بعد عقد ولا عالم به وقته فهو على التراجع لا يستطفي
عنه الا بقوله وسقط به ولو ابا فاشم اياه وسقط في غير عنة بما يدل على رضى من وطئ او تمكن مع علم بقوله ولو
جهل الحكم او زاد او ظنه يسيرا ولا يصح فسخ بلا حكم ففسخه او برده الى من له الخيار ويصح مع غيبة زوج ففان فسخ
قبل دخول فلا يبرك ولها بقدر دخول او طوع المسمى كالوطأ العيب ويرجع به على مفر من زوجة فاقلة وولي ووكيل
ويصل بول ولي ولو تمثالا في عدم علم به فلو وجد من زوجة وولي فالصمان على الولي ومثلها في رجوع على غار لزوج امرأة
فادخلها عليه غيرهما ولحقه الولد ويجوز زوجه بالبراءة وان طلفت قبل دخول او مات احد هما قبل العلم به فلا رجوع
فصل وليس لولي مغير او مغيرة او مجنون او مجنونة او امة تزويج مريض بركة ولا لولي حرة ملكة تزويجها به بلا
رضاها فلو فعل لم يصح ان علم ولا يصح له الفسخ اذ علم وان اخارت ملكة مجبوا او ميمنا لم تنكح ومجنونا او مجنونة
أبرص فلو بها العاقد منعها وان علت العيب بعد عقد او حدث به لم يجز على الفسخ **باب نكاح الكفار**
ونكاح المسلمين فيما يجب به وتحرم المحرمات ويقررون على محرمات ما اعتقدوا والحيات لم يرتفعوا اليها فان اتوا قبل عقد
مقدناه على حكمنا وان اتونا بعد او اسلم الزمان فان كانت المرأة تباح اذن فقد في عدة فرغت او لا شيهود او ولي او صيغة
او على اخ زوجة مات اقراء وان حرمت الكاها الان كذا تهرم اذ في عدة لم تنكح او جلي ولو من زنا او شرط الحائض مطلقا
او من لم ينكح او استند امر نكاح مطلقته فلا نكاح ولو معتق اطلقا فرق بينهما وان وطئ حربي عرية واعتقد ان نكاحا اقرا والامانة
ومتي مع المسمى اذ نكح وان قبضت الفاحدة كله استقر وان بقي شي وجب قطعه من مهر المثل وتعتبر فيما يده كله اذ تزويج
او عقد به ولو اسلما فاشم ختم لا تم طلق ولم يدخل رج بصفته ولو طلق الخ قبل طلاقه رج بصفته مثله وان لم تنكح شي
او يتم مهر في المهر مثلها **فصل** وان اسلم الزمان معا او زوج كاتبة فلي نكحها وان اسلمت كاتبة تحت كافر او احد غير كاتبين
قبل دخول الفسخ ولها نصف المهر ان اسلم فقط واسلم اذعت سبعة او قالا سبق احدنا ولا نعلم بينه وان قال اسلمنا معا فلي
النكاح فانكرته فتوطأ وان اسلم احدهما بعد الدخول وقت الامر الى انقضاء العدة فان اسلم الثاني قبله فلي نكحها ولا يفسخ
فمنه منذ اسلم الاول فلو وطئ ولم يسلم الثاني في فلي امير مثلها وان اسلم فلا وان اسلم قبله فلي انقضاء العدة ولو ابا فاشم
وان اسلم قبلها فلا وان اختلفا في السابق او جهل الامر فتوطأ ولها النفقة كغير المصدق بكامله ومن مهر البتة بدمه مؤثر
او سبلا او سبلة ولا خرب ارباب لم تنكح **فصل** وان اسلم وتجه اكثر من اربع فاسلم او كن كاتبات اختاروا ولو هم مكرما
ارعا منهن ولو من مبيات ان كان مكفرا والا وقت الامر حتى يملك ويقتل المختارات حتى تنقضي عدة المختارات او تم
وان اسلم بعضهن وليس الباقي كاتبات ملكه اما كاتبات في سلة خاصة وله تحيل اما كاتبات مطلقا وان اخبر حتى تنقضي
عدة البقية او يسلم فان لم يسلم او اسلم وقد اختار اربعا فعد هن منذ اسلم فان لم يختار اربعا بحس ثم تغيرت عليه تنقضي
الى ان يختار ويكني امسكت هو لا او ترك هو لا او اختارت هن الفسخ او لا ساك ونحوه وحصل اختيار بوطي او ملاقاة
لا يطهر ارا او الايمان وطئ الكل تعين الاول وان طلق الكل اطلاقا اخرج اربع بقرعة وله نكاح البواقي والمهر من الفسخ
نكاحها بالا اختيار ان كان دخل بها والا فلا ولا يصح تعليق اختيار بشرط ولا فسخ سلة لم يتقدمها السلام اربع وان
مات قبل اختيار فلي الجميع اطول الامرين من عدة وفاة او ثلاثة قرو وورث منه اربع بقرعة وان اسلمت اختار اختار
منها واحدة وان كانتا اما وبنا فسد نكاحهما ان كان دخل بالامه والنكاحها وحدها **فصل** وان اسلم وتجه اما فاسلم
معه او في العدة مطلقا اختار ان جاز له نكاحهن وقت اجتماع السلامه بالاجم والافسد وان تجوز للفرقة اختار من الاول
وغيره الفسخ وقت الاجتماع فان كان موسرا لم يسلم حتى اعسر والملت احداهن بعد ثم عقدت ثم اسلم البواقي فله الاختيار وان

عقد

عقدت ثم اسلمت ثم اسلمت ثم اسلمت او عقدت بين السلامه واللامه فليختار الاولى ان كانت نفقة وان اسلم وتجه
حدها اما ما سلمت الحرة في عدة فلي اسلم او بعد هن الفسخ نكاحهن وتعتد الحرة ان كانت نفقة هذه ان لم يقن ثم يسلم في
العدة وان وجد ذلك فالحارير وان اسلم بعد ونقه اما فاسلم معه او في العدة ثم فسخ او لا اختار شيه وان اسلم وعقن ثم اسلم
او اسلم ثم عقن ثم اسلم اختار اربعا بشرطه ولو كان تحت حرا فاسلم معه لم يكن لها خيار الفسخ ولو اسلمت من تزويج اثنين
في عقد لم يكن لها ان تختار احدهما ولو اسلموا معا **فصل** وان ارتد احد الزوجين او هما قبل الدخول انسخ النكاح
ولها نصف المهر ان سبقها او ارتد وطئ وتنفق فرقة بعد دخول على انقضاء عدة وتسقط نفقة العدة بردها ولو لم يوطأ فلي
او طلق وجب المهر ولم تنكح طلاق وان اسلمت او اسلمت الى دين لا يبر عليه او تمسك كاتبة او تمسكت دونة فلي
الحدائق وهو العوض المسمى في عقد نكاح وبه وهو مشروع في نكاح ويستت
شتمه فيه وبخفيته وان يكون من اربع مائة وهو صدق بات النبي صلى الله عليه وسلم الى خمس مائة وهو صدق ارا وانه وان
زنا فلا ياتر وكان له صلى الله عليه وسلم ان يزوج لامرئ ولا ينفق وكل ما صح ثما او اجن مع مهر وان قل ولو على منفعة
زوج او تزويج معلومة مدة معلومة كعامة غني مدة معلومة او عمل معلوم منه او غير كعامة ثمنها وردت بها من قبل
معين وتعلميها معينا من نفقة او هديت او شعر مباح او ادب او صنعة او كتابة ولو لم يعرفه وتقبله ثم يعلمها وان تعلمه من
غيره لزمت اجرة تعليمها وعلمه بطلا فاقبل تعليم ودخول نصف الاية وبعد دخول كليها وان علمها ثم سقط رج بلا اية
مع تصفقه بغيرها ولو طلقها فوجدت حافطة لما اصدقها وادعي تعليمها واكرت حلفت وان اصدقها علم من القرآن
او نكحها لم يصح ومن تزوج او طالع نسا غير او عوض واحد مع قسم بينهن على قدر مهرهن ولو قال بينهن فلي
عد وهن **فصل** ويشترط على فلو اصدقها دارا او دابة او ثوبا او عدا مطلقا او ردة عبد فان كان او صدقها مائة
فما اصدقها او ما غير شجرة ونحوه او متاع عتيق ونحوه لم يصح وكل موضع لا يقع التسمية او خلا العقد عن ذكر مهر المثل
بالعقد ولا يفسخ جهل بغير فلو اصدقها عبد من عبدة او دابة من دوابه او قصاص من قصاصه ونحوه ولها احد مهر
ولا غير زوجي زواله فصيح على معين من ابق او منقصب بحصه ودين لم ويصح اشتراؤه ولم يقبضه وبعد مو مو صفت
فلو ابا فاشم او خالته على ذلك فليته بها لم يلزم قبوطها وعلى شرايه لها عبد زيد فان تعد شر او بقمته فلي اقمته
وعلى الف ان لم تكن له زوجة او ان لم يخرجها من دارها او ولدها والغني ان كانت له زوجة او اخبرها ونحوها مع كمال اليد
ان كان ابوها حيا والغني ان كان ميتا وان اصدقها عتيق فلي له مع كماله للاق زوجة له او جعله اليها الى مدة ولها مهر
شملها ومن مال السيد اعقبني على ان تزويجك فاعقته او قال انتد اعقبك على ان تزويجني عتيق مائة ومن قال
اعقبك عتيق عني على ان تزويجك ايتي لزمت قيمته بصفة كاعتق عتيق على ان ابيك عتيق وما سمي او فرض مؤطلا ولم
يذكر ماله مع وماله الفرقة **فصل** وان تزويجها على خمر او خمر او مال مقصوب صح ووجب مهر المثل وعلى عتيق
عرا او مقصوبا فلي اقمته يوم عقدها وفي اثنين بان احد هما حرا والاخر وقية الحر وتغيرت عينا بان جزمها استحقاق
او عتيق درهما فبات اقل من اخيه ومعه ما نقص وبين قيمة الجميع وما وجدت به عينا او ناقصا صفة شرطها فكبيع
ولم تزوج على عصير بان خمر مثل العصير ويصح على الف لها والف لا يجرها او الكل له ان صح ملكه ويرجع ان تارق قبل دخوله
في الاول ما الف وفي الثانية بقدر نصفه ولا على الاب ان قبضه مع التيه وقيل قبضه ياخذ من الباقي ما ناسا بشرطه
فصل ولا يزوج بكرويت بدون صداق مثلها وان كرهت ولا يلزم احد ائتمته وان فعل ذلك عمره باء فاصح
لابد ونه يلزم زوجها نفقة ونفقة الولي شتمه من زوج بدون ما قدرته ولا يصح كون المسمى من يهودي على زوجة الا باذن

وحدها واللام بقدم

مطارد من ردة او فسخ
نكح ونكحها او لا

لا نكحها بشرط
غيره

وخلق وزاید علی مهر مثل لم
بودن فيه امر علی را
شیء له بر منند صبر
حره صبر

وعنه يوم نرى على اذني
دعاه من عقده الي قبضه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

نامہ

فَعُولًا

70

31

三

五

三

2

100

...

11

卷之四

إلا

卷之四

五

16

三

11

一

五

五

...

卷之六

تعمیر

10

بجوازها او احدها بغير ما يطل الوكالة **كتاب الطلاق** وهو فراق زوجة بعوض بالنكاح مخصوصة
وباح لغيره كالمفوضة بشر ان لا يتم حده وانه تعالى في حده وتسن اجابته حيث ايج الامع بمجة لها فيس مبرها وعدم
اخذها او كمن يبيع مع استقامة وتحرر ولا يبيع ان عظمها التخلع ويتبع رجعا بلفظ طلاق او نية ويباح ظلمه من اهل
النشوزها او تركها فرضا ويبيع ويلزم من بيع طلاقه وبذل عوضه من بيعه ولو من شدة ابتلاها ووردة الي
اقتة السير فيصير اطلقا على كذا على او على ما واما ما من ولا يلزمها ان تاذن ويصح سواها على مال اجني ما ذنوبه ويقتضه
زوج ولو صغيرا او صغيرا او قنا محجور عليه لفس ومكاتب المنيخ وقال الاكثر ولي وسيد وهو اصح انتهى وطلاق بنتي
وانت بري من مهرها فتدل بنت ولم يبرأ فليرجع على الاب ولا تطلق ان قال طلقها ان برت منه ولو قال ان ابرأني
انت منه فلي طالق فابراه لم تطلق ولو قال طلقها ان ابرأني منه فلي طلاقه وليس له طلاقه ان قال طلقها ان ابرأني
ولا لا يبرأ من مهرها او يبرأ من مهرها ان طلقها او طلقها على ما وان طلقها على شيء ابلغ لا اذن سيد او محجور لفسه او صغير
او جنون لم يبيع ولو اذن فيه ولي ويتبع بلفظ طلاق او نية رجعا ولا يطل ابرأ من ادعت سفيها طلقه بلا نية ويصح
من محجور على الفس في ذمتها **فصل** وهو طلاق بان لم يبيع مطلقا من غير طلاق وكنت وطقت وفاديت ولم يبرأ
به طلاقا فيكون نسفا لا ينقص به عد طلاق ولو لم يوطأ وكما يات بارتك وابرأك وانتك فمع سوال وبذل يبيع
بلا نية والا فلا بد من اتي بكاية وتغير الصيغة من ما فيه طلق او نحو على كذا او من ابرأني او نحو ويصح بكل
لقعة من اهلها لا محلقا كان بذلت لي كذا اقد طلقك ويلغو شرط رجعة او خيار في طلع دونه ويستحق المنيخ فيه ولا يقع
عقدة من طلع طلاق ولو ووجهه به ومن خولج بغيره من كسفيها او يدها لم يبيع المنيخ **فصل** ولا يبيع الا بعوض
وكن بالكرما اعطاها وهو على محرمة طلقا محرمة وبزدة وان طالع كافران محرمة طلقا او احدهما قبل فقه
او مستحاضة وله بدله وان بان مبيعا فله ارشاه او مته وبزدة وان طالع كافران محرمة طلقا او احدهما قبل فقه
فلاش له ويصح على رضاع وله مطلقا ويصرف الى حولين او تنقيها عليه او على كفالته او تنقته او سكني داره فانه
محبته فلو لم تنقته حتى اهدمت او جد لنها ادمت او الولد رجعي ببقية فقه بوقا فومها ولا يلزمها كذا له له اوص
ارضاة ولا تعتبر تنقته ووصفها ويرجع لعرف وعادة ويصح على تنقته ماضية ومن حامل على تنقته حتى ايقطع
ولو طالعها فابراه من تنقته حتى يبرأ الى طاقمه ويصح على ما يبيع من الجاهالة او غير ذلك على ما يدها او يبرأ
من درهم او مائة ما يبرأ فان لم يكن سوى فله ثلاثة دراهم او ما يبيع مائة على محل شجرة او امة او ما يبيعها ما يبيع
فان لم يصل شيء وجب فيه وفما يبيع مطلقا لثوب ونحو مطلق ما تاوله الا سحر وعلى هذا التوب الهروي فيان مرويا ليس
له غير ويصح على هروي في الذمة ويخير ان اتته هروي بين رده واسا له **فصل** وطلاق معلق بعوض كلع في
ابانة فلو قال ان اعطيني عبدا فان طلق طلق باينا باي عبده وملكه وان اعطيني هذا العبد او هذا التوب
الهروي فان طلق فاعطه اياه طلق ولا شيء له ان بان مبيعا او مرويا وان بان مستحقا لم يقتل فارش عبده وان
خرج او بعضه مضموبا او مراهجه لم تطلق وان طلقه على خرا وعوض فاعطه فرجعي وان اعطيني ثوبا هرويا فان طلق فاعطه
مرويا او هرويا مضموبا لم تطلق وان اعطته هرويا مبيعا فله مطلقا بسلام وان اودا اومت اعطيني او امصتي القبا
فان طلق از من جهة فاني وقت اعطته على صفة يملكه النفس النافا اكثر وازنة ما صار واذن في قبضه ولو مع نقيص في
العبد بانه ملكه وان لم يقبضه وطلق او اعطني بالف او على الذ او ذلك الذ او ان طلقني او طلقني فذلك الذ او ان
منه فقال طلقك او طلقك ولو لم يذكر الالف بانه واستحقته من غالب تعد البلد ان اجابا على الفور واما الرجوع قبل اجابته

في العتد لذلك مع

فوجع من

فصل

من سبل الملع على شيء تطلق لم يستحقه ووقع رجعا ومن سبل الطلاق فلع لم يبيع وطلق او طلق بالف الى شيء
او بعد شيء لم يستحقه الا بطلاقا بعده ومن لان الى شيء لم يستحقه الا بطلاقا قبله وطلقني به على ان تطلق عرق او على ان
لا تطلق اصح الشرط والعوض وان لم ينفذ له الاقل منه ومن المنيخ وطلقني واحدة بالف او طلقك او ذلك الذ ونحوه فطلق اكثر
استحقه ولو اجاب بانه طالق وطلاق بانه لا ولي وان ذكر الالف بعد الثانية بانه لا ولي وبجبة واذن
الثالثة وان ذكر عقبها طلق ثلاثا وطلقني ثلاثا بالف وطلاق اقل لم يستحق شيئا وان لم يكن بقى الثلاث لا ما اوقعه
او لم يعلم استحق الالف ولو قال امرأته طلقنا بانه فطلق واحدة بانه بطلت او لو قال له احداهما فرجعي ولا شيء له
وانما طلقنا بالف ان شيئا نقا لنا شيئا واحد اما غير رشيدة وقعها رجعا ولا شيء عليها ولا الرشيدة باينا ولا يفسد
الالف وان طلق وملكه الذ او على الذ او بالف فقبلت بالمجلس بانه واستحقه والا وقع رجعا ولا يفسد باينا لانه
به بذرهما ويصح رجوعه قبل قبولها **فصل** اذا خالفت في مرض موتها فله الاقل من المنيخ او ارشاه من المنيخ او ارشاه
في مرض موتها ثم وصي او اقربها بزياد عن ارشاهم تستحق الزايك وان طالعها بوطاها في راس المال ومن وكل في طلع امرأ
مطلقا قال بان تنص من مهرها من النص وان عين له العوض تنقص منه لم يبيع المنيخ وان زاد من وكلته والمطقت
على مهرها او من عينت له العوض عليه مع المنيخ ولزمت الزيادة وان طالعها جنت او طولا او تعد البلد لم يبيع ولا
يقطع ما بين تحت العين من حقوق كالحا او غير بسكونت عنى ولا تنقته بامل ولا بقية ما خولج بيضه ونحوها المنيخ حلة
لا سقاط بين طلاق ولا يبيع المنيخ وغالب الناس واقع في ذلك **فصل** اذا قال طالعك بالف فانكرته او قالت انما
طالعك غيري بانه وتقبل لغير العوض وان اقرت وقالت فمعه غيري او في ذمته قال في ذمتك لزمها وان اختلفا في
قد رجوعه او عينه او مته او اجله فقولها وان طالعها بقتة ثم المنيخ بانه ثم رجوعها فوجدت طلق ولو كانت
وجدت حال بينوتها **كتاب الطلاق** وهو طلق النكاح او بعضه ويكره بلا حجة وبما
عند ما وكن لتضررها بنكاح ولزمتها مالا وعنه ونحوها وهي كمن ان تطلق ان تركها طلقا ولا يفسد طلقا
ابوي ولو عدلين في طلاق او وضع من تزويج ولا يبيع الا من زوج ولو مبرأ ببقية وطالع على موله وتغير ارادة لفظه
لمعناه فلا طلاق لغيره يكره وماك ولو عين نفسه ولا يكره زوال عقله بغير او اغا او برأمر او نكاح ولو بغيره
نفسه وكذا الكل ينج ونحوه ومن غضب حتى اغي او غشي عليه وقع من افاق من جنون او اغما فذكر انه طلق وعمر شر
لو كان مسكرا او نحو مما يجرم بلا حجة ولو طلق في لامة او سقطت بين من الاعيان وبأحد بيار قوله وكل فليعتبر
له العقل كقرار وقد وطأه او اذنا وقل وسرقة وزنا وعون ذلك لان مكره لم يكره طلقا بعقوبة او تعد بغيره
او لولاه من قادر بسلطنة او تغلب كلعي ونحوه قبل او قطع طرفه او ضرب او جسد او اند مال بغيره كثيرا وان
طلق تبعا لقوله وكره من سحر ليطلق لان سحر او غرق به ومن قصد ابتاعه دون دفع الكراه او اكره على طلاق
مضنة فطلق غيرها او طلقه فطلق اكثر وقع لان كره على مضنة فطلق مضنة او ترك النكاح بلا عذر او اكره على طلق
وعين ونحوها كلى طلاق ويصح باينا ولا يستحق عوض من سبل عليه في نكاح قبل بيمينه ولا يبرأها طلق ولا يكون شيئا
في حين لا طلع لطلوع عن العوض ولا في باطل اجما ولا في نكاح فضولي قبل اجازته ولو نكحها وكذا اعتق في شرائه
فصل ومن مع طلاقه مع نكاحه فيه ونكحه ولو قبل لم يجد له هذا ان طلق متى شالا وقت به عة ولا اكثر من واحدة
الا ان يجعله له ولا يملك ما طلقا تلقيا وان وكل اش من ينفذ احدهما الا مان وان ولا في ثلاث طلق احدهما اكثر من مرة
وقوعا اجتمعا عليه وان قال طلق نفسك كان لها نكاحا كوكيل وبطل رجوعه ولا ملك به اكثر من واحدة الا ان جعلها لها

وانما طلقا بالف فقبلت واحق
مطقت بغيرها

بفسطها من المنيخ

لا ويكلمها خلو لا

وكمن من

من الموكل

وكذا شرط ملحق
وعطف مغرر

الحمد لله

یستشام

وقبل موتي ينفع في الحال محو

الثالثة وانت طالق في كل سنة طلاقه تقع الاولى في الحال والثانية في اول المحرم وكذا الثالثة ان كانت في عيمته ولو
بانت من صفة الثالثة ثم تزوجها لم يقع ولو كان في الثانية او الثالثة طلقه عقبه وان قال في اذ امنت السنة
اردت بالسنة اثني عشر شهرا من قبل حكمه وان قال اردت كون ابنة السنين المحرمين ولم يقبل حكمه
تحليل الطلاق بالشروط وهو ترتيب شئ غير حاصل على شئ حاصل او غير حاصل بان او احد بناتها
ويصح مع شرط واحد بشرط وبكافة مع قصد ولا يفسر فصل من شرط وحده كلامه مسطرات طلاقه
بازائية ان قتل ويطلقه سكوتة وتسمية ونحوه وانت طالق مربعة رفعاً ونصباً يقع بغيرها ومن واي المضافة الى النقص
يقضيان عموم عمرهما فالجاء او مفعولا ولا يصح الا من زوج فان تزوجت او عين ولو عتيقه فوطا طالق لم يقع بترقيها
وان قتل طالق وهي اجنبية فزوجها ثم مات لم يقع كلفه لا يفعل كذا فلم يقع له زوجة ثم تزوج اخرى ولم يقع
ويقع ما علق زوج بوجود شرطه قبله ولو قال عجلته وان قال سبق لساني بالشرط ولم ارده وقع ان
فصل وادوات الشرط المستعملة غالباً في طلاق وعقاق شتان وان
ومنى ومن واي وكلما وفي وحدها للترك والكلما وفيها لا م اوتية فور او قريته للترابي ومع لم للقول لان مع عدم
نية فور او قريته فان اذ اوتى او من او اتى او اتى كانت طالق وقع قيامه ولا يقع سكره الا مع كلما ولو لم
او اقامه الاربع في اتى او من قامت او اتى المطلق ولو قال اتى لم اها اليوم فضا طالق ولم يبا طلق ثلاثا
ثلاثا فان وطى واحدة ثلاثا بعد وطى فترافاً من ثنتين ثنتين وان وطى ثنتين فثلاث ثنائين وان وطى واحدة واحدة
وان وطى ثلاثا وقع بالمومنان فقط واحدة واحدة وان اطلق ثنتين بالعمرك ولو قال كلا المثلث رمانة فانت طالق وكلما اكلت
نصف رمانة فانت طالق فالت رمانة ثلاثا ولو كان بدل كلما ادات غيرها فثلاث وان علقه على صفات فاجتمع في عين
كان رايه رايه فانت طالق وان رايه اسود فانت طالق وان رايه فانت طالق فانت رايه اسود فانت طالق ثلاثا
وان لم اطلق فانت او فضا طالق فانت اقدم وقع اذ ابقى من حياة الميت ما لا يتسع لا يباعه ولا يرث بائناً وترثه
وان نوى وقتاً او قامت قريته بغور تعلق به ومتى لم اود الم او اي وقت لم اطلق فانت طالق او اتى لم اوزن المطلق
فخر طالق فضى زمن يمكن انقائه فيه ولم يفعل طلقه وكلما لم اطلق فانت طالق فضى ما يمكن انقائه ثلاث مرتبة فيه ولم يفعل
طلق ثلاثا ان دخلها والاباء بالاول **فصل** وان قال عاتي ان قتل بغير الحرق فانت طالق فشرط كنيته وان قاله
بارب عتقناه او قال انت طالق اذ قتل او وان قتل او ولوقت طلق في الحال وكذا ان اول وقت وانت طالق فان قال اردت
الحر او ان قاتلها او طلقها شرطان شئ او جوا لثلاث ثم اسكت ذين وقبل حكمه وانت طالق لوقت كان قتل وان مال ان طلق
الدار فانت طالق وان دخلت فترتك فنتي دخلت الا ولي طلق لا اخرى بدخولها فان قال اردت جعل الثاني شرطاً لطلاقها
ايضا طلق ثنتين وان قال اردت ان دخول الثانية شرط لطلاقها فلي ما اراد وان دخلت الدار وان دخلت هذه فانت
طالق لم تطلق الا بدخولها وان قتل فعدت او ثمر فعدت او ان قتل متى فعدت او ان قتل فعدت او ان قتل فعدت او ان
فعدت ان قتل فانت طالق لم تطلق حتى تقوم ثم فعدت وان عكس ذلك لم تطلق حتى تقوم ثم فعدت وانت طالق ان قتل فعدت او
لاقت فعدت طلق بوجودها كيف ما كان وان قتل او قعدت او ان قتل وان قعدت او لاقت فعدت طلق بوجود
احدهما وان اعطيكه ان وعدتك ان ما لتي فانت طالق لم تطلق حتى تسأله ثم يبريهها ثم يعطيها وكلما اجبت فان اعتلت
من حمار فانت طالق فاجبت ثلاثا واغتسل برح فيه طلقه ويقع ثلاثا مع فعل لم يرد مع كل جارية كوت زيد وقدمه وان
استطاع النائم جراً متاخراً فيها **فصل** في تعليقه بالحصى اذا قال اذ امنت فانت طالق يقع باوله ان يتبين

احدها او هو

ايح

لم يقع ويبيع واذا امنت حصة بانقطاعه ولا يقع حصة لم يقع في اذ امنت حصة بانقطاعه ولا يقع حصة بانقطاعه
وطلقة في ثمانية غير يدي واذا امنت نصف حصة فانت طالق فاذا امنت حصة مستقرة بينا وقوعه لنصفها ومثله
حماً وانكر قولها فان اقررت بنفي فانت طالق وادعته كذا في وكلاهما ان لم يقر بالحل وكذا في قيام ونحوه ولو اقرته طلق
ولو انكرته واذا اقررت فانت طالق وفي حايض فاذا انقطع الدم والا فادعته من مستقبله وان حضت فانت طور
طالقتان فالت حضت وكذا طالقت وحدها وان حضتا فالتا طالقتان واذا عتاه فصدت طالقتا وان كان كذا
لم تطلقا وان كان كذا احدى طالقت وحدها وان قاله لا ربع فادعته وميد فتن طلق وان صدق لا طالقت
المكذبة وان صدق دون ثلاث لم يقع شئ وان قال كلما حاضت احدى ان فترافاً طالق فادعته وميد فتن طلق
كلاماً وان صدق واحدة لم تطلق وطلق فترافاً طلقه وان صدق ثنتين طلق طلقه طلقه والمكذبتان ثنتين
ثنتين وان صدق ثلاثا طلق ثنتين ثنتين والمكذبة ثلاثا وان حضتا حصة طلقا بشروطها في حصة ثنتين
فصل في تعليقه بالحمل والولادة اذا قال ان كنت حاملاً فانت طالق فانت حاملاً من طلقه
سنة ولا او وطى بعده وولدت لسته اشهر فاكثر من اول وطى لم تطلق وان لم تكون حاملاً فالت طالق فالت طلقه وطى
قبل اشهر فيهما وقبل زوال رية او طهر محل في الثانية ان كان بائناً وبطل حصة موجودة او مستقبله او ثمانية
لم يبا بعد ها وان اذ اجمعت لم يقع الا عتيقه ولا يبا قبل حيض وكذا اكثر من مرة كل طهر وان كنت حاملاً بذكر
فطلقه وباشي ثنتين فولدت ذكر من فطلقه وان شئ مع ذكرنا كثر ثلاثا وان قال ان كان حملك او ما في بطنك فولدت
لم تطلق ولو اسقط ما طلق ثلاثا وما علق على ولادة يقع بالثاني فغيره امة اموليه وان ولدت ذكر فطلقه
وان شئ ثنتين ثلاثا عتيقه وان سبق احد هادون ستة اشهر وقع ما علق به وبات بالثاني ولم تطلق به كانت طالق
مع انقضاء عدته وبسة اشهر فاكثر وقد وطى بغيرها ثلاثا ومتى اشكل سابق فطلقه بيقين ولو لم يماز ولا فرق
بين من تلده حياً او ميتاً وان ولدت ذكرين او اثنتين او حيين او ميتين فانت طالق فالت بذكر وان شئ احد هادون
فقط حياً وكلما ولدت او زادت ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة معاً ثلاثا وسعاً قبلي طلق باول وثان وباشي ثلاثا
وان ولدت اثنتين وزاد للسنه مطلقه بطهر ثم اخرى بعد طهر من حصة **فصل في تعليقه بالطلاق**
اذا قال ان طلقته فانت طالق ثم اوقعه بائناً لم يقع ما علق كعلق على طلق وان اوقعه رجلاً او علقه بقيامه ثم وقع
فالتا فقامت وقع شانه وان علقه بقيامه ثم اوقعه او ايقاه فقامت فواحدة وان علقه بطلاقها ثم اوقعه بقيامها فقامت
ثلاثا وان طلقته فانت طالق ثم قال ان وقع عليك ملاقي فانت طالق ثم جره رجلاً ثلاثا فلو قال اردت اذا طلقته
فالتت ولم ارده عقبه صفة ذين ولم يقبل حكمه وكلما طلقته فانت طالق ثم قال انت طالق فثلاثا وكلما وقع عليك ملاقي
فانت طالق ثم وقع عما شرع او سبب ثلاثا ان وقعت الاولى والثانية رجعت ومن علق الثلاث بتطبيقه عليه فيه الرحة
لم تطلق واحدة وقع الثلاثا وكلما وان وقع عليك طلاق فانت طالق فله ثلاثا ثم قال انت طالق ثلاثا فالت طلقه بالمخبر
وتسمى من المعلق ولو لم يلقه قبله ونسي السرية ويقع من لم يدخل بها المنيعة فقط وان وطىك وطى ما كان او انك
او فنت نكاحك وان طهرت منك او ان راجعتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد شئ مما علق عليه وقع الثلاثا ولنا قوله
قبله وكلما طلقته فترتك فانت طالق ثم قال مثله للفرقة ثم طلق الا ولي طلق الفقرة طلقه والا ولي ثنتين وان طلق الفقرة
فقط فالتا طلقه طلقه وشل فله ان او كلما طلقته فقرة طالق ثم قال ان او كلما طلقته فقرة فقرة طالق فقرة
كالفرقة فيما قبل وكس ذلك قوله لفرقة ان طلقته فقرة طالق ثم فقرة ان طلقته فقرة طالق فقرة هناك

او ايها كانت مو

ان كان وطى في طهر طلقه
فها

فله طلق ثلاثا اذا طلقته فانت طالق فالت طلقه
فنت طلق ثلاثا اذا طلقته فانت طالق فالت طلقه

فله طلق ثلاثا اذا طلقته فانت طالق فالت طلقه
فنت طلق ثلاثا اذا طلقته فانت طالق فالت طلقه

فله طلق ثلاثا اذا طلقته فانت طالق فالت طلقه
فنت طلق ثلاثا اذا طلقته فانت طالق فالت طلقه

فله طلق ثلاثا اذا طلقته فانت طالق فالت طلقه
فنت طلق ثلاثا اذا طلقته فانت طالق فالت طلقه

او انه لم يفعل كذا الذي لا يلزمه الاقرار به خلف ونوى بقوله طالق من عمل وقوله لا ثلاثا ايام ونحوه وكذا ان قال طالق
او كل زوجة لي طالق ان فعلت كذا ونوى زوجته النجاسة او الحيوانية او غيرها من كل زوجة تزوجها باليمين
ونحوه ولا زوجة ولم يتزوج بها نواه وكذا النوى ان كنت فعلت كذا باليمين او نوى من الاماكن التي لم يفعلها في النكاح اقل
تالي طالق ان كنت فعلت كذا ونوى بياته او نكحها ولو قال كل ما اطلقك به فقل نعم او اليمين التي اطلقك بها لا زمة لك
قل نعم فقال نعم ونوى بيمينه الا انما هو كذا الذي يخلو لها او ايمان السعة لا زمة لك فقال ونوى بيمينه او اليمين
التي تبسط عند البيعة كذا اقل اليمين يميني والية يمينك ونوى بيمينه يميني والية البيعة من اليمين وكذا ان فعلت
كذا فزوجتي على كل امر اتي ونوى باليمين ما يركب من خيل ونحوها وكذا النوى عظمها لو اشد على امر وكذا اقل ولا
فكل مملوك لي حر ونوى بالمملوك الذي في المملوك بالزيت او السمن وكذا النوى بالمرء النحل الجليل او الرمل الذي ما وطي
وبالجمارية السفينة او الزنج وبالحق السماكة الكثرة المطر والكرامة من النوق وبالا حرار البقل وبالحرير الايام ومن
خلف ما فلان هنا وعين موضع ليس فيه لم يثبت وعلى زوجة لا سرقته من شيا فثانته في وديعة لم يثبت الا بيمينه او بيمين
باب الشك في الطلاق وهو ما يطلق التردد ولا يلزم بك فيه او فيما طلق عليه ولو
يقول ان لم تكن طلقت في طالق ويمنع حالف لا ياكل ثمرة ونحوها اشبهت بغيرها من اكل واحدة وان لم يمتعه بذلك
من الوطء ومن شك في عدده بنى على اليقين فانت طالق بعد طلاق زيد زوجة وجعل فطلقه ولا مراية احد الا طالق
وتم منوية طلقت والا اخرجه بقرعة كخبرة نسبه وكذا لو قال طالق من طائر ان كان غرابا فخصه طالق والا فتمر وجعل وان
ما ت اربع ورشة ولا ياقيلها او تب البقرة ومضى طهر لم يحرر ان المطلقة غير المحرمة زدت ما لم تزوج او يكره بالقرعة والزوج
او امته احد الا طالق او حرة عند افانت احدها او زاله ملكه عن قبله وقب بالباقية ومن زوج بنتا ثم ماتت وجعل
حرر الكل ومن قال عن طائر ان كان غرابا فخصه طالق وان كان حمارا فتمر وجعل لم يطلاق واحدة منها وان كان مال كان غرابا
فزوجني طالق ثلاثا او امة حرة وقال اخر ان لم يكن غرابا شله ولم يعلم لم يطلق ولم يبقا وحرر عليهما الوطء الا مع اعتقاد
احدهما خطأ الا غرابا يشترى امة او حرة او غرابا فتمر بيمينها جفينة وان كانت مشتركة بين موسرين وقال جفينة لم يمتعهما
فصبي فترعت على احدهما وتبر بقرعة ولا مراية واجنبية احد الا طالق او قال سبي طالق واسم سبي طلقت امراته فان
قال اردت الاجنبية دين ولم يقبل حكم البقرة وان نأدي من امراته هذه افا جاشه عمره او لم تجبه وهي الحاضرة فقال
انت طالق يطني المائدة طلقت دون عمره وان على غير المائدة طلقنا ان اراد طلاق المائدة ولا طلقت عمره فقط وان
قال لمن طلقها زوجة فلانة انت طالق او لم يسميها طلقت زوجة وكذا اعلمها وشله العلق ومن اوقع زوجة كلمة وشك
هل هي طلاق او طاهر لم يلزمه شي وان شك هل طاهر او طلق ما به تعالى لزمه بحث ادنى كذا رتبها **كتاب**
الرجعة وهي اعادة مطلقة غير بائن الى ما كانت عليه بغير عقدة اذ اطلق عمر من دخل او طلقها في نكاح صحيح اقل من
دول مخوضه لفظ راجعها ورجعها وارجعها ولو كرهت امانة على حرة او ابى سبي او ولي وصيه من غير قول للملك
تزوجها وليس من شرطها الاشهاد وعنه بلى فبطل ان اوصى الشهود بكما في الرجعة زوجة يصح ان تلعن وتطلق
ويطعن طاهره واللاق وكذا ان تشتره له وتزين له وله السفر والخلق لها ووطؤها وتصل به رجعيها ولو لم ينوها
لا يباشرة وتطرح لغيره ولو لم يشره الا على قول المنع اخاره اكثر وتصح بعد طهر من ثالثة ولم تقبل وقيل وضع

انظر

في الرجعة ما لا يلزمه الاقرار به خلف ونوى بقوله طالق من عمل وقوله لا ثلاثا ايام ونحوه وكذا ان قال طالق او كل زوجة لي طالق ان فعلت كذا ونوى زوجته النجاسة او الحيوانية او غيرها من كل زوجة تزوجها باليمين ونحوه ولا زوجة ولم يتزوج بها نواه وكذا النوى ان كنت فعلت كذا باليمين او نوى من الاماكن التي لم يفعلها في النكاح اقل تالي طالق ان كنت فعلت كذا ونوى بياته او نكحها ولو قال كل ما اطلقك به فقل نعم او اليمين التي اطلقك بها لا زمة لك قل نعم فقال نعم ونوى بيمينه الا انما هو كذا الذي يخلو لها او ايمان السعة لا زمة لك فقال ونوى بيمينه او اليمين التي تبسط عند البيعة كذا اقل اليمين يميني والية يمينك ونوى بيمينه يميني والية البيعة من اليمين وكذا ان فعلت كذا فزوجتي على كل امر اتي ونوى باليمين ما يركب من خيل ونحوها وكذا النوى عظمها لو اشد على امر وكذا اقل ولا فكل مملوك لي حر ونوى بالمملوك الذي في المملوك بالزيت او السمن وكذا النوى بالمرء النحل الجليل او الرمل الذي ما وطي وبالجمارية السفينة او الزنج وبالحق السماكة الكثرة المطر والكرامة من النوق وبالا حرار البقل وبالحرير الايام ومن خلف ما فلان هنا وعين موضع ليس فيه لم يثبت وعلى زوجة لا سرقته من شيا فثانته في وديعة لم يثبت الا بيمينه او بيمين

تواش

تواش في ردة ولا تطلقها بشرط كل اطلقتك فقد راجعتك ولو عكسه صح وطلقت ومتى اغسلت من ثالثة ولم
يرجعها مات ولم تطل الا نكاح جديد وتعود على ما بقي من طلاقها ولو بعد وطئ زوج آخر وان اشهد على رجعيها ولم تطل
حتى اعتدت ونكحت من امها ردت اليه ولا يطأها حتى تعتد وكذا ان صدقته وان لم يثبت رجعة وانكراه ردة
قوله وان صدقته الثاني بانته منه وان صدقته لم تقبل على الثاني ولا يلزمها من الاول له لكن متى بانته عادت
الى الاول لا يعتد جديده ومن ادعت انفسا عداها وامكن قتلها في شهر يحض الا بيمينه واكل ما تقضي عنه عدا
فيه باقرا ستة وعشرون يوما ولحظة وامة خمسة عشر لحظة ومن قالت ابتداء انقضت عدي فقال لك راجعتك
وانكرته او دعيها ما تقولها ولو صدقته سيدة امة ومتى رجعت قبل كحد احد النكاح ثم يتردد به وان سبق
فقال ان رجعتك فقالت انقضت عدي قبل رجعتك قوله **فصل** وان طلقها عرثا او بعد ثنتين ولو عتق
لم تطل له حتى يطأها زوج غير في قبل مع انتشار ولو ينجونا او خصيا او ناعا او مغي عليه وادخلته فيه او دعيها
وهي مية او لم يزل او يبلغ عشر او طمها اجنبية ويكفي تقييد الحشفة او قدرها من محبوب ووطئ محرر لم يضر وضيق
وقت ملاءة ويبيد ولقبض مهر ونحوه لا يحض او نفاس او احرام او مومر فرض او في دير او نكاح باطل او فاسد
او ردة او بيشية او علك يمين وان كانت امة فاشترها ما طلقها لم تطل ولو طلق عدا طلقة ثم عتق ملكة ثالثة
شكا فطلق ثنتين ثم رق ومن غاب عن مطلقه ثلاثا ثم حضر فذكرت انها نكحت من امها بها وانقضت عداها وامكن
فله نكاحها اذا غلب على ظنه صدقها ان رجعت قبل عقد ولا يقبل بعده فلو كذا بها الثاني في وطئ بقوله في
تصنيف مهر وقولها في اباحتها الاول وكذا الزوج حاضرا وفاقدا وادعت اماسية وهو منكرها ومثل الاول
لو ماتت حاضرا وادعت ان زوجها طلقها وانقضت عداها فله تزويجها ان ظن صدقها ولا سيما ان كان الزوج لا يعرف
بما به تطلى او صدقته على ترك وطئ زوجته الممكن جامعها في قبل ابد او يطلق او فوق اربعة اسهر او ينويها
ويترتب حكمه مع خصا وبت بعض ذكر وعارض برجي زواله كخبره كعكسه كرتق ويطله بت كله وشله ونحوها
بعد ولمول في الحكم من ترك الوطء فمرازا بلا عدا ووطئ ومن طاهر ولم يغير وان طلق في دير او
دون فرج او لا جامعها الجماع سويرة ضجيفة لا يزيد على النكاح الثاني لم يكن موليا وان اراد في الدبر او دون
الفرج ما موليا ومن عرف معي لا يحتمل عمره واتى به وهو كذا لا ادخلت ذكرى او ضغني في فرجك وللكرامة
لا انقضت عداها من مطلقا ولا اعتلت منك او انقضت اليك او غشيتك او لمسك او امسك او اقترنك او طلقك
او جامعك او باععتك او باشرتك او باععتك او قرتك او مسكتك او امسكتك او اقترنك او طلقك او جامعك او باععتك او باشرتك
مع عدم قرينة ولا كفاية باطنا ولا ضاهنا جحك او دخلت اليك او قرتك فراشك او بت عندك ونحوه لا يكون موليا في الا
نية او قرينة ولا الا باطن بنذر او موثق او طلاق ولا يان وطئك فانت زانية او نية على مومر امس او هذا الشهر
او لا وطئك في هذه البلد او مخضوبة او حتى تصوي نكاحا او تقوي او يادن زيد فيموت وان وطئك فعبدي
حر من طاري وكان طاهر وطئ عتق عن النكاح او لا يفسد مولد قور وطئ لم يقب ولن وطئك فمومر قور من طاري
المستبعد فمومر وطئ في الاول لم يقب والمطلقة في شهر طمس **فصل** وان جعل غايته مالا يوجد في اربعة
اشهر نالها كواسه لا وطئك حتى يزل عيسى او يخرج الدجال او حتى تجلي وهي ايسة او لا ولم يطأ او يطأ وبنته جركته
لو عركا حتى تشري عرا او استأطأها او هبته او اضعته ونحوه قوله كذا في او حالك او امسك او عتق او عتق

وتنحل يمينة ويقبل
في الثامنة

في المدة لم تنقطع مادام
في العدة ص

غير لاجبة او لعلقة بزوجه او قال انت علي حرام ونفي ابد اصح عليا لان الطلاق او نوي اذن وتقبل حكا وبمع الطها
 مجزا ومعلقا من طه فيه او بطلاق او عتق وخفت لزومه ومطلقا وموقالات علي كل شيء اتي شهر رمضان ان وطئ فيه
 كذا والزال وعجز علي مظاهرو ومظاهرها وطئ ودوامه قبل تكفير ولو بالعام خلاف كفارة عيبر وثبت في ذمته
 بالعود وهو الوطئ ولو من مجنون لا من مسكر ولا يثم مكنت ثم لا يطاخي بغيره واحدة لمكر رطلها رامن واحدة قبل
 تكفير ولو لم يجز ايس او اراد استينا فاما ذلك ان تسابكة وبكلمات لكل كفارة ويلزم اخراج بغيره علي وطئ ويجزئ قبله وان
 اشترى زوجته او ايات قبل الوطئ ثم اعادها مطلقا فليار حاله وان مات احد هما قبله متط **فصل** وكفارته
 وكفارة وطئ نهار رمضان على الترتيب ثلث رقية فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فالعامة ستين مسكيا وكذا
 كفارة قتل الا انه لا يجب فيها الطعام والمختبر وقت وجوب كفة وقود وامكان الاداء مبني على زكاة فلو افسر موثر قبل
 تكفير لم يحزه صوم ولو ايسر محرم لم يلزمه عتق ويجزئ ولا يلزم عتق الا لما لك رقية ولو شتيه بقرابه فهو بقرابه رقية
 ثم يقرع بين الرقاب فيخرج من قرع اولن تملكه بشئ مثلي او مع زيادة لا يخف او نسية وله مال نائب او دن مؤجل لا
 بهية وتفضل عما يحتاجه من ادنى سكن صالح لثله وخادمه لكون مثله لا يخدم نفسه او جهم ومركوب وعرض يد له
 وكتب علم يحتاج اليها وثياب تحمل وكفايته ومن يوفيه داما وراس ماله لذلك وفاقا دين ومن له فوق ما يصلح لثله
 من خادم ونحوه وامكن بيعه وشرا صالح لثله وريقة بالفاضل لزومه فلو تفررا او كان له سرية يمكن بيعها وترا سرية
 وريقة بشئ لم يلزمه وشرط في رقية في كفارة ونذر عتق مطلق اسلام وسلامة من عيب مضرة ضررا يبيها بالحل
 وشال يد او رجل او قطع احد ارجي او سبابة او وسطى او ابهام من يد او رجل او خصر وبصر من يد وقطع اذنه
 من ابهام او اذنين من غير عككة ويجزئ من قطعت بصر من احدى يديه او رجليه وخصر من الاخرى او جرح
 اذنه او اخفق احيا او اعلق عتقه بصفة لم توجد ومدير وصغير وولد زنا واعرج يسيرا وجوب ونهي وامر
 واخرس تنهم اشارته واعور وموهون وموحدان واعمق وحامل ومكاتب لم يؤد شيئا من ادى شيئا واشترى
 بشرط عتق او يعق بقرابة ومريض مايوس ومغضوب منه وزمن ومعتقه وخيف ما جرح عن عمل واخرس اتم ولو فحش
 اشارته ومجنون مطبق ونائب لم يقين حياته ومومي بخد منه ابد او امو له وفيه ومن اعق جزا ثم مات او نصف
 قنين اجزا لا ماسري يعق جزا ومن علق عتقه بغيره بطي اثم طاهر عتق ولم يجزئ عن كفارته كما لو جرح عن طهاره كان طاهر
 او علق طي اثم بشرط فاعقه قبله ومن اعق غير مجزئ طانا اجزا **فصل** فان لم يجد صام حرا او ثاغر
 ويلزمه تبيت النية وتعيين اجهة الكفارة والتابع لا يثمة وينقطع بوطئ طاهر منها ولو ناسيا او مع عذر يبرح النظر
 او ليل لا غيرها في الثلاثة وبصوم غير رمضان ويقع عما نواه وبغير بلا عذر لا رمضان او فطر واجب كعذر جنس
 ونفاس وجون ومرض مخوف وحامل ومريض عوفيا على انفسها او لعذر يبرح كمرض غير مخوف وحامل
 ومريض لضرر ولدها ومكر ومخلى وناس لا جاهل **فصل** فان لم يستطع صوم الكبر او مرضي ولو رضى بقر
 غاض زياته او تطاوله اولشق اطعم ستين مسكيا مسكرا ولو اثنى ولا فطر وطئ نطاهر منها اثنا الطعام ويجزئ
 دفعها الى صغير من اهليها ولو لم ياكل الطعام ومكاتب ومن يعطي من زكاة الحاجة ومن طه مسكيا فان غيا والى
 مسكين في يوم واحد من كفارتين لا الى من يلزمه مؤنة ولا تردية هاعلى مسكينين ستين يوما الا ان لا يجد غيره
 ولو تقدم الى ستين ستين منه او قال هذا ايشكم قبله فان قال بالسوية اجزا ولا فلا مالم يعلم ان كلا اذ قد رقية
 والواجب ما يجزئ في فطره من برقه ومن غير منه ان ومن اخراج ادمع مجزئ ولا يجزئ غير ولا غير ما يجزئ في

卷

أوقات البينين

الماضي في مرض موته الأطول من عدة وفاة وطلاق ما لم تكن أمة أو ذمية فلطلاق لا غير ولا تعتد لموت من انتقضت عدتها قبله ولو ورثت ومن طلق معينة ونسيها أو مسمى ثم مات قبل قرعة اعتد كل نأيه سوى حامل الأطول منها وان اراد متوفى عنها زوجها أو بعده ما مائة حمل كركه أو انتفاخ بطن أو رفع حوض لم يصح نكاحها حتى تزول الرية وإن ظهرت بعد ذلك لم يفسد ولم يجل وطؤها حتى تزول ومتى ولدت له من نصف سنة من عدتها ثبينا فسادا

الثالثة ذات الأقار المفاصلة في الحياة ولو بثلثة فتعده مرة ومبعضه ثلاثة قرو وفي الميكن وغيرهما بقرون وليس الطهر على ولا يعتد بمبعضه طلق في ما لا يجل لغير إذا انقطع دم الآخر حتى تعتدل وتقطع بقية الأحكام بانقطاعه ولا تحسب مرة نفاس المطلقة بعد وضع **الرابعة** من لم تحض لصغر أو إياس المفاصلة في الحياة فتعده مرة ثلاثا أشهر من وقتها وأمة بشرى من ومبعضه بالحساب وعدة بالغة لم ترمضا ولا نفاسا واستحاضة ناسية لوقت خصها أو مشددة كأيسة ومن علت أن لها حيفضة في كل أربعين مثلاً فتعدها ثلاثة أمثال ذلك ومن لها عادة أو غير ذلك علت به وإن حاضت صغيرة في عدتها استأنفتها بالفروء ومن يشتت في عدة أقرا أيتها عدة أيسة وإن عتقت معتدة أنثى عدة أمة إلا الرجعية فتعده عدة مرة **الخامسة** من ارتفع حوضها ولم تدر ربيبة فتعده لكل نأيه عدة ثم تعتد كأيسة على ما قبل ولا تنقص بعود الحوض بعد المدة وإن علت ما رفعه من مرض أو رضاع ونحوه فلا تزال حتى يعود فتعده به أو تصير أيسة فتعده عدتها وقيل قول زوج أنه لم يطلق إلا بعد حوض أو ولادة أو في وقت كذا **السادسة** امرأة المفقود فتعده ما تقدم في ميراثه ثم تعتد للوفاة وللمنكحة في غيبه طاهرها المطلق ولا يفتقر إلى حكم كالم بضر المدة وعدة الوفاة ولا إلى طلاق ولي زوجها بعد اعتد أدها وينفذ حكم بالفرقة طاهرها فقط بحيث لا يمنع طلاق المفقود وتقطع النفقة بتفريقه أو تزوجها ومن تزوجت قبل ما ذكر لم يصح ولو بان أنه كان ميئاً من التزوج ومن تزوجت بشرطه ثم قدم قبل وطئ الثاني ردت إلى قادمه ونحوه وإن وطئ الثاني بين أخذها بالعقد الأول ولو لم يطلق الثاني ويلا بعد عدته وبين تركها معه بلا تعديدها المنع قلت الأصح بغيره أتتني ويأخذ قدر المدة الذي أعطاه من الثاني ويرجع الثاني على ما أخذ منه وإن لم يقيد مرضى مات الثاني ورثته بخلاف ما إذا مات الأول بعد تزوجها ومن انقطع حوضها لا يفسد طهرها والسلامة كالنار والساج ترتب زوجه عامر تعيين علم منتهى لم تعتد متى ظهر موته باستفاضة أو بينة فكيفقود وتعتبر البينة ما تلف من ماله وفي الثاني متى فرق بين زوجين لموجب ثم بان استفاق فكيفقود ومن أخرج بطلاق نأيه وأنه وكل آخر في نكاحه لها وضمن المير فتكفنه ثم جاز الزوج فانكر في زوجته ولها المير وإن طلق غائب أو مات اعتدت منذ الفرقة وإن لم تحدد عدة موطوءة بشبهة أو زنا المطلقة أمة غير من زوجة فتعتبر بمبعضه ولا يحرم على زوج من عدة غير وطئ في فرج ولا ينسخ نكاح بزنا وإن أمسكها استبرأها **فصل** وإن وليت معتدة بشبهة أو نكاح فاسد أتمت عدة الأولى ولا يحسب منها مقايها عند الثاني وله رجعة رجعية في التمة ثم اعتدت لو طئ الثاني وإن ولدت من أحد هما ميئاً أو الحق به قافة وأمكن بان تأتي به لنصف سنة فأكثر من وطئ الثاني ولا رجع سنين فأقل من بينونة الأول لعدة وانتقضت عدتها به كميها وإن أشكل أو لم توجد قافة ونحوه اعتدت بعد وضعه ثلاثة قروء وإن وطئها ميئاً في أمة أنكحها وبشبهة استأنفت عدة الوطئ ودخلت فيها بقية الأولى ومن وطئ زوجته بشبهة ثم طلق اعتدت له ثم للشبهة ويحرم وطئ زوج ولو مع حمل منه قبل عدة وطئ ومن تزوجت في عدتها لم تنقطع حتى يطأها إذا فارقها بنت على عدتها من الأول واستأنفت الثاني وإن ولدت من الأول استأنفت

حرة وأمة

طلو

معدن الآخر وان استغنى
عالمين وانقضت زواجه
منهم

دفع

أوقات البينين

معدن الآخر وان لم يكن كمنعها ما سبق والثاني أن ينكحها بعد العدة من ومن وطئها بعد بشبهة أو زنا لم يفسد عدتها ومن طلق مطلقة فلم تنقض عدتها حتى طلقت أخرى بنته وإن راجعها ثم طلقها استأنفت كغيرها بعد رجعة لفق أو غير ذلك وإن أبانها ثم نكحها في عدتها ثم طلقها قبل دخولها بنته وإن انتقضت قبل طلاقه فلا عدة **فصل** يبرأ من أحد أو فوق ثلاث على ميت غير زوج ويجب على زوجته نكاح صحيح ولو ذمية أو أمة أو غير مكلفة زمن عدته ويجوز لبائنه وهو ترك زينة وطيب كزفران ولو كان نكاحاً صحيحاً ولو ذمية أو أمة أو غير مكلفة زمن عدته وأصغر وأخضر وأزرق ما فيه وما صبح قبل نكاحه كعبه وتحسين بها أو اسفنداج وتكيل بأسود لإحاجة وأدهان عطيب ونحوه ونحوه ولا تمنع من صبر إلا في الوجه ولا لبس أبيض ولو صفاً ولا ملون له فجع ونحوه كالكحل ونحوه ولا من ثياب وأخذ طفر ونحوه ولا من تطيف وغسل وتحرر بملابس من مسكن وجبت فيه الإحاجة كالجوف والحق وتحويل مالها وطالبه فوق أجرته ولا يجده ما يكثر به إلا من مالها فيجوز إلى حيث شئت وتحويل مالها من حوزها ولو لم تنقله لإحاجة العود وتنقض العدة بغير الزمان حيث كانت ولا تخرج إلا لها رالحا حوزها ومن سافرت بأذنه أو معه لنقله إلى بلد فأتت قبل مفارقة البينان أو غير النقلة ولو لم يجر قبل مفارقة قصر اعتدت بمنزله وبعد هجرته وإن أحرمت ولو قبل موته وأمكن الجمع عادت ولا يفسد صحيحاً ولا يفسد ولا يفسد وتخلل لفته بغيره وتعد بآين بما موين من البلد حيث شئت ولا تنقض الأوبة ولا تاذن وإن سكنت علواً أو سفلاً وميئاً في الآخر ويصحبها باب مطلق أو معها محرماً جاز وإن أراد أسكناً بمنزله أو غير ما يصلح لها تصديداً ٥ لغرضه ولا يحد ورثته لزمها وإن لم تلزمه نفقة كعتدة لشبهة أو نكاح فاسد أو مستبرأة لفق ورجعية في لزوم منزل كمتوفى عنها زوجها وأوجب من لزمته شكلي أو مخرج أكثرى عنه طالم من ماله أو اقترض عليه أو قرض أجرته وإن أكثرته بأذنه أو أذن طالم أو بدو ونحوه المخرج رجعت ولو سكنت في ملكها أيتها ولو سكنت أو أكثرته مع حضوره وسكوته **باب استبرأ الأماء** وهو قصد طهارة رحم ملك يمين مدونة أو زوا من حمل نالسا بوضع أو حيفضة أو شهر أو عشرة ويجب في ثلاثة مواضع أحدها إذا ملك ذكر ولو طفلاً من بوطاشها أو أنثى سبية أو لم تحض حتى من الحمل وأنثى لم يحل استماعها بها ولو قبله حتى يستبرأها فإن عتقت قبله لم يجز أن ينكحها ولم يصح حتى يستبرأها وليس لها نكاح غير ولو لم يكن بائعاً بها الأعلى رواية المنع وهي أصح ومن أخذ من سكاينة أمة حاضنت عنده أو باع أو وهب ونحوه أتمت ثم عادت إليه بفسخ أو غير حيث أشكل الملك وجب استبرأؤها ولو قبل قبض لا إن عادت مكاتبته أو رجمها المحرم أو رجم مكاتبه المحرم بغير أو قبله أتمت من رهن أو أخذ من غيره الناجرة أمة قد استبرأها أو أتمت بحوسبة أو وثنية أو مرتدة حاضنت عنده أو ماله بعد ردة أو ملك صغيره لا بوطاشها ولا بملك أنثى من أنثى ومن طئ ملك زوجته ليحل وقت حملها ومتى ولدت لستة أشهر فأكثر فأمروا له ولو أنكر الوليد بعد أن يفر بوطاشها لا فلا ولا مع دعوى استبرأه ويجزى استبرأه من ملك بشراً وعبدة ووصية وعتبة وغيرها قبل قبض كزمن خيار كشتير ويبر ويل كيد موكل ومن ملك معتدة من غيره أو من زوجة فطلق بعد دخول أو مائة أو زوج أتمت ثم طلقت بعد دخول الثاني ماله عدة وله وطئ معتدة منه في ما كان طلقت من ملك من زوجة قبل دخول وجب استبرأؤها **الثاني** إذا وطئ أمة ثم أراد تزويجها أو بيعها حرماً حتى يستبرأها ولو خالف صح البيع دون النكاح وأدلم يطأ أيتها قبله **الثالث** إذا اعتق أمروا له أو سبية أو مائة من لزمها استبرأ نفسه إلا أن استبرأها قبل أن يبيعها أو أراد تزويجها أو يبيعها فاعتقها مشتر قبل وطئها أو كانت من زوجة أو معتدة أو فرغت عدتها من زوجها

قد خرج مع بعدهم

استبرأه

حضر في ذلك

أراد تزويجها

ام ولد

كتاب الرضا
باب ما اذا
تزوجت قبل
الولادة

فانما قيل في طهه وانما قيل في حوله او بعده او مات فاعتدت ثمرات حيدها فلا استبراء لم يطه
 كن لم يطها اطلاقا ومن ابيعت ولم تستبرا فاعتدت ما مشرت قبل وطئ واستبرا استبراء او تحت ما وجد عند مشرت
 وان مات زوجك وشيدها وجعل سبعها فان كان بين ما فوق شهرين وخمسة ايام او جعلت المدة لربها بعد موت
 اخوها الا طول من عتق حرة لوفاة او استبراء ولا يثبت من الزوج من تحت موتها ولا اعتدت كمن لوفاة قطعه
 ومن عطيها بعد موتها استبراء **فصل** وانما ما لم يوضع ومن تحيض بحضه لا يقضي بها ولو ماتت
 بعد شهر فحيضه كوايسة وصغيرة وبالقلم لم تحض بشهر وان ماتت فيه فحيضه ومترفع حيضها ولم يدر ما وقته
 فحيضه اشهر وان ماتت كحرة وعمر وطئ زمن استبراء ولا يقطع به فان حملت قبل الحيضة استبراء بوضعه فيها
 وقد ملكها ما قبل ذلك وفي حصة ابتدأها عنده قبل في الحال لجل ما في حصة وتصدق في حصة ولو انكرتم
 فقال اخبرني به مدق وان ادعت مورثة تحزني على وارث بوطن مورثة او مشرأة ان لها زوجا هدية
كتاب الرضا وهو شرعا مص لبن ثاب من حمل من ثدي امرأة او شربه ونحوه ويجزى
 كتب من ارضعت ولو مكروه بلبن حلال حتى بالواطي طفلا مزارا في تحريم كحاشي ثبوت محرمية واباحة نظروا
 ابويه وهو ولد لها واولادها وان سفلوا اولاد ولد لها واولاد كل من هما من الاخر او غير اخوته واخواته
 واباؤها اجداده وجداته واخوتها واخواتها اعمامه وعماته واخواله وخالاته ولا تنتشر حرة الى من يدرية
 مرتفع او فوقه من اخ واخت واب وام وعم وعمه وخال وخالة فحمل مرضعة كابي مرتفع واخيه من نسب وامه
 واخته من نسب لابي واخيه من رضاع كما يحل لابي واخيه من امه ومن ارضعت بلبن من زنا او ثني
 بلعان لفلان صار ولدا لها وعمر على الواطي تحريم مصادره كمن شئت حرة الرضا في حقه وان ارضعت بلبن
 اثنين وطناها بشبهة طفلا وثبتت ابوتها او ابوة احد هما ولو ولد فالمرتع انهما او ابنة احد هما والابان مات
 مولود قبله او فقدت فاقه او نفقة عنهما او اشكل امره ثبتت حرة الرضا في حقهما وان ثاب لبن لم يحل
 ولو حمل مثله لم ينش الحرة كلبن رجل وكذا لبن حثي مشكل وطمية ومن تزوج او اشترى ثني لبن من زوج
 سيد قبله فزاد بوطنه او حملت ولم يزد او زاد قبل او انه فلا قول وفي اوانه ولو انقطع ثم ثاب او ولد ثني فزاد
 ولم ينقص فلها كغير مرتضعة ابنا لها وان زاد بعد وضع الثاني وحله **فصل** والحرة شرطان احدهما
 ان يرتضع في العامين فلوارضعت بعد الحمل لم يثبت **الثاني** ان يرتضع خمس رضعات ومتى امتص ثم قطعت
 ولو قهر او لتنفس او مله او لا تنال الى ثدي اخر او مرضعة اخرى فمرضعة ثم ان عاد ولو قريبا فقتلناه وسعوط
 في انق ووجور في كرضاع ويجزى ما جئت او شيب وصفاته باقية او طب من مية ونخش به من طه لا يشتر
 لشاة لا حصة ولا اثر لو اصل جوف لا يغدي كثافة وذكره ومن ارضعت خمس ايماء او اولاده بلبنه زوجة له مغري
 كل واحدة رضعة حرة لثبوت الابوة لا ايماء او اولاده لعدم ثبوت الامومة ولو كانت المرضعات ثمانية او ثمانية
 زوجة فلا امومة ولا يصير جدا ولا زوجة جده ولا اخوة المرضعات اخوالا ولا اخواتهم خالات ومن ارضعت امة
 وبنته واخته وزوجه وزوجة ابنته طفلة رضعة لم تحرم طهه ومن ارضعت بلبنها من زوج طفلا ثلاث رضعات
 ثم انقطع ثم ارضعت بلبن زوج اخر رضعتين ثبتت الامومة لا الابوة ولا يحل مرتضع لو كان اثني لو احده من الزوجين
 ومن زوج امرأته برضيع حرم يصح فلوارضعت بلبنه لم يحرم على السيد **فصل** ومن تزوج ذات لبن ولم يطه
 لها وصغيرة فالتزواج رضعت وهي زوجة او بعد ايماء صغيرة حرمت ابدا وبقي كحاشي الصغيرة حتى ترضع ثمانية

كالحما

لا الاصغر هو

واحد من الصغار

كحاشيها كالأوراضعيها ما دكا وان ارضعت ثلاثا منفردات او ثنتين معا والثالثة منفردة انقض كحاشيها الاولين
 وبقي كحاشيها الثالث وان ارضعت الثلاث معا بان شربة ملوفا معا من اوعية او احدى او احدى من منفردة ثم ثنتين معا
 انقض كحاشيها جميعا ثم ان تزوج من الاصغر وان كان دخل بالكبرى حرم الكل على الابنة **فصل** وانما ما لم يوضع
 انما ترضعن من اجنية ومن حرمت عليه بنت امرأة لاجته وجدته واخيه وربيتة اذا ارضعت طفلة حرمها عليه
 ومن حرمت عليه بنت رجل كايه وجه واخيه وابنه اذا ارضعت زوجة بلبنه طفلة حرمها عليه وينقض فيما كان
 الكاح ان كانت زوجة ومن لا مراته ثلاث بنات من غير فارضعت ثلاث نسوة له كل واحدة واحدة ارضا كاملا ولم
 يدخل بالكبرى حرمت عليه ولم ينقض كحاشيها كحاشيها لكونها من غير فارضعت واحدة واحدة من رضيعتين
 حرمت الكبرى واذا طلق زوجة لها لبن منه فترجعت بصبي فارضعت بلبنه ارضا كاملا انقض كحاشيها وحاشيها
 وعلى الاول ابدا ولو تزوجت الصبي او لا ثم فميت كحاشيها لم ينقض ثم تزوجت كبرا صار طاهرا لبن فارضعت به الصبي
 او زوج رجل امته بعد له رضيع ثم عقت فاختارت فراقته ثم تزوجت من اولدها فارضعت بلبنه زوجها الاول
 حرمت لبيها ابدا **فصل** وكل امرأة افسدت كحاشيها برضاع قبل الدخول فلا مهر لها وان طلقه بانقضاء
 فترضع من ثيمه او مغي علمها ولا يسقط بعده وان افسده غيرها الزمه قبل دخول نفسه وبطله كله ويرجع فيها
 على نفسه ولها الاخذ من المفسد ويوزع مع تعدد مفسد على رضا اثنين المحرمة كالأولى رؤسهن فلوارضعت امرأته
 الكبرى الصغرى وانقض كحاشيها فطهه نصف من الصغرى يرجع به على الكبرى ولم يسقط مهر الكبرى وان كانت الصغرى
 دبت فارضعت منها وهي ثيمه فلا مهر للصغرى ويرجع على الكبرى ان دخل بها ولا ينقضه ومن له ثلاث
 نسوة لبن منه فارضعت زوجة له مغري كل واحدة رضيعتين لم تحرم الرضعات وحرم الصغرى وعليه نصف
 مهرها يرجع به على من اعطاهن كحاشيها على من ارضعت مرتين وخمسة على من ارضعت مرة **فصل** وان شك في
 رضاع او عدده بنى على اليقين وان شك في مريضه ثبتت ومن تزوج ثم قال هي اختي من الرضا انقض الكاح حكما
 وفيما بينه وبين الله تعالى ان كان صادقا ولا فالكاح كاله ولها المهر بعد الدخول ولو صدقته ما لم تطاوعه
 طاعة بالتمهر ونسقط قبله ان صدقته وان قالت هي تلك واكد لها في روجه حكما وان قال هي اختي من الرضا
 وهي من لا يحتمل ذلك لم تحرم ليقين كذب وان اختلف فيما لو قال هي اختي من الرضا ولو ادعى بعد ذلك حكما لم
 يقبل كقوله ذلك لانه ثم يرجع ولو قال احد هما ذلك قبل الكاح لم يقبل رجوعه طاهرا ومن ادعى اخته اجنية او
 يتوكل من رضاع وكذبته قبل شهادة ائمتها ونفيها من نسب بذلك لانه ولا يثبت وان ادعت ذلك هي وكذبها وانكر
 ولو ادعت امة اخوة بعد وطئ لم يقبل وقبله يقبل في تحريم وطئ لا يثبت بغيره وكذا استرضاع فاجرة ومشاركة
 وحما وسبة المطلق وجد ما ويرضا **كتاب النفقات** جمع نفقة وهي كفاية من ماله
 خيرا وادما وكسوة وسكنا وتواضعها وعلى زوج ما لا غنى الزوجة عنه من ما كوله وشروبه وكسوة وسكنى
 بالمعروف ويعتبر ما لم تكن ان تلبس بها فيفرض لموسرة مع موكفايتها خيرا كما ما ياديه المقادير لها
 وكما عادة الموسرين على ما وتقبل متبرمة من ادم الى غيره ولا ينفق من ماله على الدار ولا ينفق في شرب
 والعدل ما يلبس بها وما يلبس مثلها من حرير وخزجيد كان وقطن واقله قميص وسراويل وطريقة وثقبة
 ومدايس وجبة للثاء والنوم فراش والحاف ونحوه واللبوس ساطا ورفيع المصير ولنفقة مع فقير كفايتها
 خيرا خشكا ياديه وزيت مصباح وكما الحادة وما يلبس مثلها ويأمر فيه ويجلس عليه ولو توفقه مع يتوكل

ولو مضى من وفي شبهه
غير مطاوعه

وموت مع فقير وعكس ما بين ذلك وهو من نصف تركتوسطين ومصر كذا كعسرين وعلية مؤنة نطاعتها من ذنوبه
وثن ما وشط واجه قنقه ونحو كذا واجه طيبه وكذا ان طيب وحنا وحضاب ونحو ان امرئها تزيانة او قطع
راية كزفة وعلية تركت حنا وزينة في غنقه وعلية لم يلا خادوم وخد من شلها ولو لم يرض خادوم واحد ويجوز كناية وكذا
يقولها ونقته وكسوته كقنقيرين مع خد وملحة كحاجة خروج ولوانها الا في نطاعة كزفة وكزفة مكرية ومكرية على مكر ومكر
وتعين خادومها اليها وسواها اليه وان قالت انا اخدم نفسي واخذ ما يجب لخادومي او قال انا اخدمك بنفسى
وان اخدمك بجبره ولا يلزمه اجرة من يرضى مرضه خلاف رقيقه **فصل** والواجب دفع قوت لادله وكذا
اول كل يوم ويجوز ما اتفق عليه من تعجيل وتأخير ودفع عوض ولا يجبر من ابى ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب
كراهه مثلا الا باتفاقهما ولا يخاف من الماضي برؤي وكسوة وغطا ووطا ونحوها اول كل عام من رضى وجوب ذلك
فلك يقض فلا بد لما شق او بلى والتصرف فيه على وجه لا يضرها وان اكلت معه مادة او كاهها فلا اذن سقط
ومتى انقضى العام والكسوة باقية فعليه كسوة الجديده خلاف ما تون ونحو وان قضى ثمر مات او ماتت او ماتت قبل
مضيه رج سقط ما بقى وكذا نفقة تجل على الكسوة ببقية يوم الفرقه الا على ناشر ويرجع بقضى من مال غايب بعد
موتة بغير ورع ومن غاب ولم ينفق لزمه الماضي ولو لم يرضى الحاكم **فصل** ورجية وبأن حامل كزوة كزففة
للاعتق نفقها فان استلحقه لزمه ما سبق ومن اتفق ينفقها حامل فان لم يرضى من تركه ينفقها حامل فان لم يرض
لزمه ما سبق ومن ادعت حلا وجب اتفاق لثلاثة اشهر فان مضى ولم يرض رج خلاف نفقة في كراح بين فسادة على
اجنية والنفقة للحمل الناشر وحامل من وطئ شيمة او كراح فاسد وملك يمين ولو اعتقها وعلى وارث زوج ميتة
ومن مال حمل موسر ولو تلفت وجب بدله ولا يسكن لها ولا يملك ولا تجب على زوج رقيق او معسر او غايبة ولا على وارث
مع عسر زوج وتسقط نفق الزمان المنقح ما لم تسته بادن حاكم او تنفق بنية الرجوع انتهى وان وطئ رجعية بشيعة او
كراح فاسد ثم بانها حرة يمكن كونه منيها فتعقبها حتى تضع عليها ولا ترجع على زوجها كاس معتدة ومتى ثبت نسب
من احد هارج عليه الا حرا اتفق ولا نفقة لابن غير حامل ولا من تركه لم ينفق عليها ولا من ولد ولا سكنى ولا يكون
ولو حامل كزانية **فصل** ومتى تسل من يلزمه تسليها او بدله في اولى ولو مع مفروض او مرضه او عنته
او جت ذكره او تعدر وطئ لحض او تناس او رفق او قرن او كلفها نضوة او مرضية او حدث لها شي من تلك عند
لزمته نفقةها وكسوتها لكن لو امتنع ثم مرضت قبله فلا نفقة ومن بدله وروجه غايب لم يرض لها حتى يرسله
حاكم وعرض من يمكن قنقه في مثله ومن امتنع او منعها غيرها بعد دخوله ولو ليض صداقها فلا نفقة لها
ومن لم يملكها ولا حرا فكنه ولو ابى زوج وليلا فقط نفقة طار على سبيل وليل كسنا ووطا وغطا ودهن صباغ
ونحوه في زوج ولا يصح تسليها لها رافعة ولا نفقة لناشر ولو ينجح في علة ويكسر لناشر ليل او فحرا او يرض
احدهما ويجرد اسلام مرتبة ومختلفة ولو في غيبة زوج تلزمه كالا ان اطاعت ناشر حتى يعلم ويض ما يقدم في مثله
ولا نفقة لمن سافر لحاجة او لزهة او زياره ولو باذنه او لتقريب او حبس ولو طلق او صامت لكراه او قضا
رمضان ووقته متسع او صامت او حجت نفلا او نذر محيا في وقته فيها بلا اذنه ولوان نذرها باذنه بخلاف من
احرمت بقرينة او مكتوبة في وقتها يستلها وان اختلفا ولا ينفق في بدله تسليم طه وفي نشوز واخذ نفقة طه
فصل ومتى عسر نفقة معسر او كسوته او يرضى ما او عكسه او صار له النفقة الا وما دون يوم خيرة دون
السيد ها او وليها بين فتح فوراً ومترافيا ومقام مع منع نفقها وبذنه ولا ينفقها ككبا ولا ينفقها طه الفخ بعد

وان يملزمها

فان حار

وفي النزع فاما الاستعاق
والحاجة اليه كذا في باب
منه لا يزوج الفرض
لحاجة الفرض ما لا يزوج

لها

وإذا كان في حق زوجها كسور

وكذا

وكذا لو قالت رضيت عسرة او تزوجه بمائة وبقي نفقة معسر وكسوته ومسكنه ان اقامت ولم تنع نفقها ودينها ودينه
ومن قدر يكتسب اجرة ومن تعد رعية كسب او بيع في بعض زمنه او مرض او غير من اقراض اياها بيرة او اعسر
او بنفقة موسر او متوسط او باء من فلا تسخ وتبقى نفقها والادمر في ذمته وان منع موسر نفقة او كسوة او بعضهما
وتدثر على ماله اخذت كفايتها وكفاية ولدها ونحو عرفا لا اذنه ولا ينفق على صغر من ماله بلا اذنه
وليه وان لم تعد زاجرة فان ابن جسده او دفعها منه يوما بيوم فان غيب ماله وصبر على الجس او غاب موسر
وتدثر نفقة باستدانة وغيرها على الفسخ ولا يبيع الحاكم فيفسخ بطلها او تسخ بامرعه وله بيع عقار وعرض لغايه
ان لم يرض غيره وينفق على يومها بيومها ولا يجوز اكثر من ان يان ميتا قبل اتفاقية حسب علمها ما اتفقته سعيها او باء حاكم
ومن امكنه اخذ ذمته فوسر باب **نفقة الاقارب والماليك** وجب او كالماليك
لا يويه وان علوا وولده وان سفل حتى ذي الرحم منيهم جميع معسر او كسوته ولكل من يرثه بفرض او تعصيب لا يرث من
سوي عموذي نسبة سوا ورثة الاخر كاخ او كزفة وعقيق معسر مع فقر من ينفق له ونحوه من كسب ولا ينفق
نقصة تجب لعمه مكلف لا حرفة له اذا فضل عن قوت نفسه وزوجه ورقيقه يومه وليلته وكسوة وسكنى من مال او
ميتل من راس مال ومن ملك والة عمله ومن قدر يكتسب اجرة لاسرة على كراح وزوجه من ينفق له كسوته ونحوه
ولو حلا وزاؤه وان ابى فنقته على قدر رزقه منه والاب ينفقها فحدا واخ او امر امر وامر اب ينفقها سوا وامر
او ابن بنت الا ثلثا وامر وبت او جة وبنت ارباعا وبتة وعامت غير اب استدانة وعلى هذا احكامها فلا تلزم بالامر
مع امر وابت بنت مع امها ولا اخذ مع ابنه ويلزم موسر مع فقر الا بقرينة رارته ويلزم جدا موسر مع فقر اب وجدة موسر
مع فقر امه ومن لم يملك ما فضل عنه جميع من تجب نفقته بذا يزوجه فرققة فاقرب ثم العصة ثم التناوي فيقدم ولده
على اب واب على امه وامر على ولد ابن وولد ابن على جده وجدة على اخ وابواب على ابى امه وهو مع ابى اب مستويان
ولستحق الاخذ بلا اذن مع امتناع كزوة ولا نفقة مع اختلاف دين الا مالوك **فصل** وجب اعفاف من ينفق له
من عموذي نسبة وغيره يزوجه مرة او سرية نفقة ولا يملك استرجاعها مع غناه ويقدم تعين قريب والى امر سوا
على زوج ويصدق انه تايق بلا يمين ويض غير يمينى ويكفي بواحدة فان ماتت اعفه ثانيا لا ان طلق بلا عذر ويلزم اعفا
امر كاب واما دم للبرج لحاجة كزوجة ومن ترك ما وجب منه لم يلزمه لما مضى اطلقه الا اكثر وكذا بعض من لا يفرض حاكم
وزاد غيره او اذنه في استدانة ولو غاب زوج فاستدانة لها ولا ولادها الصغار رجعت ولو امتنع من زوجها او
قريب رج عليه منفق بنية رجوع وعلى من يلزمه نفقة مغير نفقة طهر حولين ولا ينفق قبلها الا برضى ابويه او بغيره
ان كان رقيقا لم يضره ولا يبيع منه كارضاعه ولو انفا في جباله وهي احن باجرة شلها حتى مع متبرعة
او زوج ثان ويرضى ويلزم مرة مع خوف تلفه وامر ولد مطلقا بجانا ومتى عقت فكباينة ولزوج ثان منع من
ارضاع ولدها من الا والاضروته او شرطها **فصل** ويلزمه وسكنى عرفا الرقيقه ولو ابنا او ناشرا او ارثه
من حر ومن زوجها الا ان كان عتلا له من غالب قوت البلد وكسوته مطلقا ولم يرض بقدر رقة وبقية عليه وعلى
حر نفقة ولدها من عتد وكذا مكاتبة ولوانه من مكاتبة وكسبه لها وزوج بطلب غير امة يستمتع ولو مكاتبة بشرطه
وتصدق في انه لم يطا ومن غاب عن امة غيبة منقطعة فطلبت التزوج زوجها من ماله وكذا امة مبي ومجنوبة
وان غاب عن امر ولد زوجت لحاجة نفقة المنقح وكذا الرقيق ويجب ان لا يطفوا مشتاكيرا وان يرأوا وقت قبولة ويوم
ولادة مفروضة ويركس عتبه لحاجة ومن بعت منم في حاجة فان لم يملك مسجدا يملك فيه على فلو عذر راعها

وسبقه اذا دعى

في ذلك كله

نفقة قريب

وان لم يعلم فوجد شيئا فمضى ما حقه ثم مله فلو مل قبل فلا بأس ونسب مد او اقم ان مرضوا او المعام من طعامه كومن
وليته نعه او منه ولا ياكل بلا اذنه ولا ياتي به زوجة وولد ولو مكلفا من وجب غير مبرح وريق كاشحما
ان خاف عليه ولا يشتم ابويه الكافرين ولا يلزمه بيعة مع القيام بعهده وحرمان تضرع امة لغير ولد لها الا بعد
رؤية ولا تفتح اجارها بلا اذن روح زمن حقه ولا جبر على خراجة وهي جعل سيد على رقيق كل يوم او شهر شيئا
معلوما له ويجوز ان يفتا قها ان كانت قد ركبته فاقبل بعد نفقته ولا يشترى عبد مطلقا ويبيع على مروج
ياذن سيد المنع وهو الاطهر ونفس عليه في رواية الجماعة واخاره كثير من المحققين انتهى فلا يملك سيد
رجوعا بعد تبرعه ولحق امة ملكها بجزء الحر بلا اذن كوعلى سيد امتنع مما الرقيق ازاله ملكه بطلبه كقوة
زوجية **فصل** وعلى مالكة نصيبه الطعام ما وسقيها وان عجز عن نفقته اجبر على بيع او اجارة او ذبح ما لول
فان ابي فعل ما لم املح او اقترض عليه ويجوز انتفاع بها في غير ما خلقت له كقيل لجل وركوب وابل وجر لحرث
وذبح غير ما لول لا راحة له ونفقها له وتنفقها عليه ويجوز لغيرها وتحميلها مشقا وطحا ما يضر ولدها كضرب وجهه ووسم فيه
ويجوز في غير الغرض صحيح ويكره خصا وجر مفرقة وناصية وذنبه وتعليق جرس او وتره وجره على فرس
وتسبي نفقته على ماله غير الحيوان **باب الحضانة** وتجب كهي خط ميغير وصق
وهو الحمل العقل ويجوز ان يضرهم وترفعهم بحمل صالحهم ومستحق بارجل عصبة وامارة وارثة كأمه او ابنته
بوارث كخاله وبنت اخيه او عصبة لعمته وبنت اخ وعمر وذو رحم كابي او اعمامه واولادها ولو باقية مثل اكرضاع
ثم اتمها لها القربى فالقربى ثم ابي ثم امة ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا
كلاوين ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا ثم جد كذا
وعمته على التفصيل المتقدم ثم لباقي العصبة الا قرب فلا قرب وشروط كونه محرما ولو برضاع ونحوه لا يملك سببا
ويسلم با غير محرمة كترتيب سببها الي ثقة بخارها او محرمه وكذا امر تزوجت وليس لولدها غير هاتين لذي رحم ذكر
وانش من تقدمه واو لا هم ابوا فامهاته فاح كذا ثم لباقي العصبة مع امتناع مستحق او بعد ما املك
الى من بعده وحضانة بعض القرب وسيدتي باية ولا حضانة لمن فيه رق ولا لانساق ولا حافز على سلم
ولا لزوجة باجنبي من محضون من زمن عقده ولورضى زوجة ولا يجوز زوال مانع ولو بطلاق رجعي ولم تنقض
عدها ورجوع متمتع بعود الحق ومتى اراد احد ابوين نقله الى بلدان وطريقه مسافة قصر فالتز لم يكن
قاب احق والى قريب لشكنى فامر والحاجة بعده او لا فقيم **فصل** وان بلغ مبيع سبع سنين فلا خير بين
ابويه فان اختار اياه كان عنده الا لا وطهارة ولا يمنع زيارة امة ولا هي تحريمه وان اختارها كان عندها
الا وعنده فطرا ليوذبة ويملكه وان عاده فاختار الاخر نقل اليه ثم ان اختار الاول رد اليه ويقع ان لم يختار
او اختارها وان بلغ رشيدا كان حيث شاء ويستحب ان لا يتفرد عن ابويه وان استوي اثنان ما كثر في الارض
ما لم يبلغ محضون سبعا ولو انش في غيرهما والحق من عصبة عند عد ما با او اهليته كاب في تحرير اقامة ونقله
ان كان محرما لا يبي وسائر النساء المستحقات لها كالمهر في ذلك وتكون بنت سبع عند اب الى زفاف وجوبا وسننها
ومن يقوم مقامه ان يتفرد ولا يمنع اقر من زيارتها ان لم يخف هتكها ولا ترضي بابيها ولها زيارة ابيها ان مرضت
والمتنوء ولو انش عند امة مطلقا ولا يقر من محضين يده من لا يوصونه ويملكه **باب الحجيات**
جمع جناية وهي التعدي على البدن بما يوجب قصاصا او مالا والقتل ثلاثة اشرب عند تحقق القود به بشرط الشرع

بطلبه

تعد رغيره

دشه

وشبهه وخلافه الحد ان يقصد من يعله ادنيا معصوما فيقتله بما يغلب على الظن موته به وله تسع مؤرا حة
ان يجرحو ماله نفوذ في البدن من دمه كسكين ومسلية او غير كشوة ولو صغيرا كشرط حمار او في غير مقتل
او بصغير كقرن بارع ونحوها في مقتل كالنواد والمصينين او في غير كنفه ويه فتطول علمه او بصير فمما
ولو لم يد او يجرحو قادر حرجه حتى يموت في الحال ومن قطع او بطل لغة خطر من مكلف لا اذنه فأت فطلبه
القود ولا يجرحو من مجنون ومغير لمصلحة **الثانية** ان يضره بمقتل فوق عود الفسطاط كاهوك وهو الخشب
التي يقوم على بيت الشجرة او بما يغلب على الظن موته به من كودين وهو ما يدق به الدقاق الثياب ولت
وسدان وتجركير ولو في غير مقتل او في مقتل او حال ضعف قوة من مرض او صغيرا وكبرا او حر او برد
به ونحو ذلك او يدين به او يلقى عليه ما يهلك او سقيا ونحوها او يلقيه من شاق فيموت وان مال لم اتصد قتله
لم يصدق **الثالثة** ان يلقيه بزيعة اسد ونحوها او مكتونا يقضا عصية نكلا او في مضيق محضرة مية او ينشيه
كلما او حية او يلصقه عقربا من القوتائل غالبا فيقتل به **الرابعة** ان يلقيه في ما يفترقه او نار ولا يملكه التلصق
فيوت وان املكه فيها فقد راحا خمسة ان يخنقه بحبل او غيره او يصدقه وانته او يصير خصيته زمانا يموت في
شبهه نالها فيموت **السادسة** ان يحبس ويمنعه الطعام والشراب فيموت جوعا وعطشا الرمن موت منه من ذلك
غالبا بشرط تعدد الطلب عليه والا فلا ية كتركه عند فصد **السابعة** ان يقيه سببا لا يعلم به او يطلعه بطعام
ويطعمه او يطعمه اكله فيا كله جلا فيموت فان علم به اكل مكلف او طعمه بطعام نفسه فأكله احد لا اذنه فهد
الثامنة ان يقتله بغير مقتل غالبا ومتى ادعى قاتل بسم او سحر عد مر عليه انه قاتل او جهل مرض لم يقبل **التاسعة**
ان يشهد رجلان على شخص بقتل عمدا او برقة حث استنعت توبة او اربعة زنا محض فيقتل ثم ترجع البيعة وتقول عدنا
قتله او يقول الخاتم او الولي عتد لها وغدت قتله فيعاد بدله كله وشبهه بشرطه ولا يرد على بيته ولا حكم
مع مباشرة وليه ويخص به مباشر لم يولي فيبيته وحكم ومتى لزم ما كما وبينه دية فالحلها ولو مال واحد
من ثلاثة ما كثر عدنا واخر اخطانا فلا قود وعلى من قال عدنا حصته من الدية المخلطة والاخر من الحقيقة ومن
اشترطوا المقر بقتل القود والاخر نصف الدية ولو مال كل عدت واخطا شريك فطعمها القود ولو رجع ولي
وبيته ممنة ولي ومن جعل في طلق من قتله جبرا ونحو غرامة وشدها ببال ثم ازال ما حقه اخر عدنا فأت
فان جهل ما زيل وداه من ماله والا قتل به **فصل** وشبه الحد ان يقصد جناية لا تقتل غالبا ولم يجرحوها
كمن ضرب بسوط او عصا او حجر صغيرا او كذا او كذا غيره في غير مقتل او القاة في ما قليل او سحره بالايقتل نالها فأت
او صاح بقاتل اغتله او بصغير او مقتوم على سطح فسقط فأت لودع بقتل ونحوه ففيه الكفارة في مال جان
والدية على قاتله **فصل** والخطا مبركان ضرب في القصد وهو نوعان **احدهما** ان يري من يظنه صبيد او باح
الدم فبين ادنيا او معصوما او يفتل ماله فقتل انسانا او يتعد القتل صغيرا ومجنونا فيصير في شبيه
ومن قال كنت يوم قتل صغيرا او مجنونا وامكن منه ق بيمينه **الثاني** ان يقتل به ارحب اوصف كفار من يظنه
حريرا فيبين مسلما او يري وجوبا كذا كذا ترشوا بسل وجب حيث خيف على المسلمين ان لم يرههم فيقصد دم وشبهه
ففيه الكفارة فقط **الضرب الثاني** في الفعل وهو ان يري صبيد او هدهد فاقصيب ادنيا لم يقصد او يقلب وهو نابرا
نحو على انسان فيموت فالكفارة **الثالث** لو كان الرامي دميما فاسلم بين ربي وامانة ضمن المقتول في ماله ومن قتل سبب
كفر يبر ونصب سكين او حجر او نحو تعديا ان قصد جناية تشبهه عد ولا فخطا فيصير في شبيه الحد لا يشبه الحد

او يموت هو

فعلى عددهم

هو ماله الهان وعلى
عاقلة الدية

وعلى قاتله دية

وامسال الحية محرمة وجانية فلو قتلته بمسك من مدعى شيعة ونحوه فقاتل نفسه ومع ظن ان قتله شبه عند منزلة
من اكل حتى يشترى ومن اراد قتله قودا فقال شخص انا القاتل لا هذا ولا تودع على مقرا الدية ولو اقر الثاني بعد
اقرار الاول قتل الاول **فصل** ويقتل العدد بواحد ان سلح فقل كل للقتل به ولا ولا توطى فلا يوجب
مع عفو اكثر من دية فان جرح واحد برصا واخر مائة فسوا وان قطع واحد من كوع ثم اخر من مرفق فان كان قد برص
الاول فالقاتل الثاني والا فها وان بدل واحد ما لا يتبقى معه حياة لقطع شتوته او مريه او وجهه ثم دمه اخر
فالقاتل الاول ويبرر الثاني كما لو جنى على ميتة ولا يصح تصرف فيه لو كان قنا وان رماه الاول من شاطئ فلقاه الثاني
محمدا فقتله او شق الاول بطنه او قطع طرفه ثم دمه الثاني هو القاتل وعلى الاول موجب جراحه ومن رمى في جوف
فلقاه حوت فابتلعه فالقود على راميها ومع قاء الما ان علم بالموت فذلك والا او القاء مكتوبا فبضاعة مسيح فم
به دية تقتلته فالدية ومن اكره مكلفا على قتل معين او على ان يكره عليه ففعل فعل كل القود واقتل نفسك والا
قتلك اكره ومن امر بالقتل مكلفا بجعل تحريمه او صغيرا او مجنونا او امر به سلطان ظلم من جهل ظلم فيه لرمه
الا ومن علم المكلف تحريمه لزمه واذا بامر ومن دفع لغير مكلف الله قتل ولم يامر به فقتل لم يلزم الدية شي ومن
امر من غيره بقتل قن نفسه او اكرهه عليه فلا شيء له واقتلني او امرني ففعل فهدركا قتلني والا فقتلك ولو قاله
قن ضمن لسيده بقيمة **فصل** ومن اسك انسانا لاخر حتى قتله او حتى قطع طريقه فمات او فوجى فمات فمات
قتل قاتل وطمس مسك حتى يموت ومن قطع طرف هارب من قتل فطمس حتى ادركه فقتله او قيد منه في طرفه وهو في
النفس كمسك وان اشترى عدد في قتل لا يقا به البعض لو انفرده كره وقتن في قتل قن واب وضحي وخطي وعامد
ومكلف وغير مكلف او وسيع او مستول فالقود على القن وشريكه اب كسك ابا على قتل ولده وعلى شريكه قن نصف
قيمة المقتول وعلى شريكه غيرهما في نصف دية وفي قن نصف قيمته ومن جرح عده اذناه بشتم او ضربه في اللحم احمي
او دخل تلك عليه او الحاك فمات فلا قود على جرحه لكن ان اوجب المرح تصامما استوفى دية واخذ ارش
باب شروط القصاص وفي اربعة احكامها تكليف قاتل ثانيا عمة مقتول ولو استغنى
دمه بقتل اخر قاتله فالقاتل الحربي او مرتد قبل توبه ان قتل ظاهرا او لزان محصن ولو قبل توبه عند حاكم لا قود ولا دية
عليه ولو انه مثله ويغزو ومن قطع طرف مرتد او عزي فاسلم ثم مات او رماه فاسلم ثم وقع به المرح فمات فهدركا قتل
لحرقا او اكثر من مسلم فارتد ثم مات فلا قود وعليه الا قتل من دية النفس او ما قطع من الجسد لا يستوفيه الا ما مر واد
عاد الاسلام ولو بعد زمن تسري فيه الجناية فكل لو لم يرتد **فصل** الثالث مكانة مقتول حال جناية مان لا يفضل
قاتله بالسلام او حربة او ملك فيقتل مسلم حرا وعبد وذمي ومسا من حرا وعبد مثله وكا في مجوسي وذمي مسلمان
وعكسيهما وكا في غير عزي حتى تم اسلم مسلم ومرتد بدني ومسا من ولو تاب وقلبت وليست بعد جرح او بين رمي
وامصابة مانعة من قود وقن عزي وقن ولو اقل قيمة منه ولا اثر لكون احدهما مكاتب او كونهما الواحد او كون مقتول
مسلم لذمي ومن بعضه حر مثله وبأكثر حرية ومكلف بغير مكلف وذكر نضحي وانتي وعكسيهما مسلم ولو ارتد بكاه
ولا حريق ولا مجوس ولا مكاتب بقتله ولو كان ذارح محرمة ولا تسلم عزي على ما لا يستعمله وان انتقض
عند ذمي بقتل مسلم لتعنه فعليه دية الحر او قيمة القن وان قتل او جرح ذمي او مرتد ذميا او قن قاتل اسلم
او عتي ولو قبل موت مجروح قتل به كما لو جنى ولو جرح مسلم ذميا او حرقا فاسلم او عتي مجروح ثم مات فلا قود
وعليه دية حر مسلم واستحق دية من اسلم وارثه المسلم ومن عتي سبيته لقيمة لم يفتق فلو جاور شيئا ارش جانية فالرا

او ولي مقتص

لورثة

لورثه ولو وجب هذه الجانية قود فعليه لورثته ومن جرح قن نفسه فقتل ثم مات فلا قود وعليه دية لورثته واستحق
دية من اسلم وارثه المسلم ومن عتي سبيته لم يفتق وان رمى مسل ذميا عده اقل وقع به الرمية حتى عتي واسلم فمات
منها فلا قود ولو لورثته على رامي دية حر مسلم ومن قتل من يعرفه او يظنه كافرا او قنا او قاتل ابيه فبان تخير حاله
او خلاص ظنه فعليه القود **فصل** الرابع كون مقتول ليس بولد وان سفل ولا بولد بنت وان سفلت لقاتله
فيقتل وله باب وارتد وجب وجبة لا احد هم من سب به ولو انه حر مسل والقاتل كافر قن وبوخذ حرا بادية ومي ورث
قاتل او ولده بعض دمه فلا قود فلو قتل زوجته فورثها ولدها او قتلها فورثته ثم مات فورثها القاتل او ولده
سقطه ومن قتل اباه او اخاه فورثته اخواته ثم قتل احدهما صاحبه سقط القود عن الاول لانه ورث بعض دمه نفسه
وان قتل احدا بين اباه وهو زوج لاه ثم الاخراته فلا قود على قاتل ابيه لانه ورث منه سبعة اثنان دية
بما فيه وله قتله ورثته وعليه ما مع عدم زوجية القود ومن قتل من لا يعرف او ملفونا وادعي كره او رقة او موه
وانكر وليه او شخصا في دار وادعي انه دخل لقتله او اخذ ماله فقتله دفعا عن نفسه وانكر وليه او تاجر اثنان او
كل الدية عن نفسه فالقود والدية ويقت قن منكر يمينه ومتى صدق الولي فلا قود ولا دية وان اجتمع قوم على
قتل وجرح بعض بعضا وجعل المال على بائنة المبروجين دية القتل يسقط من الارش المبرج ومن ادعي على اخر انه قتل
مورثه فقال انما قتله زيد فصدق زيد اذ به **باب استيفاء القصاص** وهو قتل
يجب عليه او وليه جان مثل نعله او شيه وشروطه ثلاثة احكامها تكليف مستحق ومع صفه او جونه بحسب جانب
البلوغ او افاقة ولا يملك استيفاء لها الا كومي وحاكم فان احاجا لتفقه فلولي مجنون لا صغر العفو الى الدية وان
قلا قاتل مورثها او قطعها فاطمها قاصرا سقط عنيها كما لو اقتضا من لا تحمل العاقلة دية الثاني اتفاق المشتريين
فيه على استيفائه ويتطرق ومرايب وبلوغ وافاقة كدية وقن مشترك بخلاف مجارية لقتله وقد تدف لوجوبه
لكل واحد كمالا ومن مات فوارثه هو ومتى انفرده من منع عزي سقطه وشريكه في تركه بان حقه من الدية ويخرج
وارثه بان على مقتص بما فوق حقه وان عفا بعضهم ولو زوجا او زوجة او شهد ولو مع فسقه بعفو شريكه سقط
القود ومن لم يعرف حقه من الدية على جان ثم ان قتله فمات قتل ولو ادعي نياحه او جوارحه وكذا اشريك علم بالعفو
وسقط القود به والا وادع هو يستحق كل وارث القود بقدر ارثه من مال ويتنقل من مورثه اليه ومن لا وارث له
فالا ما مر وليه ان تقص او يعفو الى مال لا يحاجا **الثالث** ان يؤمن في استيفاء تعديه الى عرمان فلو لم يزل القود
جاملا او طرا لم يمتل بقتل حتى تصع وتسقيه اللبا ثم ان وجد من مرضعه والا فحتى تقطعه لوليها وكذا احد برجم
وقاد في طرفه وتعد بجلد عيرد وضع ومتى ادعته وامكن قبل وطبت لقود ولو مع غيبة ولي مقتول بخلاف طين
في مال غايك لا الحد حتى يبين امرها ومن اقتص من جاني من جنينها **فصل** وبغير استيفاء قود بلا حصر لظن
اولايه وله تعزير مخالف وتقع الموقعة وعليه تعقده استيفاء كمنع منه بكا لة وينظر في الولي فان كان قد ربح على استيفاء
ويمنه مكنه منه ويختبر بين ان يباشر ولو في طرف وبين ان يوكل والا ابران يوكل وان احاج لاجرة قن جان كدية
ومن له وليان فاكثر وارا دكل مباشرته قد مر واحد بقرعة وكله من بقي ويجوز اقتصاص جان من نفسه رضي ولي
لا قطع نفسه في سرقه وسقط بخلاف حدتنا او قن باذن وله حق نفسه ان قوي واحسنة ويجوز ان يسوي في
نفس الاستيفاء كما لو قتله محرم في نفسه كواط وتخرج حرقه وفي طرفه الا يسكن ويحويها الى الجيف ومن قطع طرف شخص
م قتله قبل برة دخل قود طرفه في قود نفسه وكذا قتل من فعل به ولي كقطعه لم يضمنه فلو عفا وقد قطع ما فيه دون

فلا يفرق بعضهم

والثالث

10

اشرف ديننا الموسية
تحت كاي اوكا اية تحت
مسلم فقرة فمها عشو
ديت الامر لو كانت على ذلك الية

ولو اعتقه ولو بعد علمه
يا جنابة صر

في حروبه جاً ولايته تقول جاز وفي حين دابة ما تقرر **فصل** وان جني قتل خطأ او عمد الا هو دونه او فيه تو
واختار المال او اختلف مالا خسر سيدة بين بيعه في الجناية وقد آية شران كانت باع او اذنه قد اء مارشها الله
والا فلا قل منه او من قيمته وان سلمه فابي ولي قبوله وقال بوجه ان لم يلزمه وببيعه حاكم وله التصرف
فيه كوارث في تركه وان جني عمد انفعاً ولي توذ على رقبته لم يملك بغير رضي سيدة وان جني على عمد خطا زام
كل نصيبه فلو عفا البعض او كان واحد المات فعفا بعض ورثته يعلق حق الباقي بجميعه وشرأ ولي توذ له عنوه
عنه وان جرح مراً فعفا ثمان من جراحه ولا ماله واخا سيدة فيه ان لزمته قيمته لوم يصف فده ابلشها
وان لزمته الدية زدت نصيبها على قيمته ففقد به سنة القتل المات

دية الأعضاء

باب دية الأعضاء ومنافعها من انكسار ما في الإنسان منه وأجزاء
تألف ولومع عوجه وذكر ولو لصغير أو شيخ فإن لسان سقط به كبير أو صغير بكا فتيه دية نفسه وما
فيه منه شيان ففيها الدية وفي أدها نصفها كعيني ولومع حول أو عشم ومع يباض ينقص البصر ينقص بقدر
كاذنين وشفتين ولحيتين وشدة وفي رجل وأشباهه وشدي اثني وأشباهه وأشباهها ويد من ورط من وقدر
يد أعظم وهو أعوج الرشح وموتش كصبيح ومن له كان على ذراع أو يدان وذراعان على عضد وتساوي في
شفتيها حكومة وفي بطن أيضا فدية وكذا في حكومة وفي أدها نصف دية يد وحكومة وفي أصبع أدها
سنة أربع ولا يقدان ولا أدها بيد وكذا أحمر رجل وفي ألتين وهما ما على الظهر وعن أسوأ الخ
نم يصل إلى العظم الدية وفي منخرن ثلثاها وفي جارتها وفي الأجنان الدية وفي أدها ربعها وفي
مبايع اليد من أو الرطين الدية وفي أصبع عشرين وفي الأمانة ولومع ظفر من إصبع نصف عشرين وفي غيره ثلثا
في ظفر من إصبع أو عا د أسود خمس دية أصبع وفي سن أو ناب أو فرس قلع بسننه أو الظاهر فقط ولومن صغير
من إصبع أو عا د أسود واستمر أو أبيض ثمر أسود بلاطة خمس من الأبل وفي سنخ وطه وسن أو ظفر عا د صغير
صغير أو أبيض ثمر أسود لحة حكومة ويجب دية يد ورجل يقطع من كوع وكعب ولا شئ في زائد لو قطعاً من فوق
وفي مارن أثني وشفتة ذكر وحلة شدي وسود سن وظفر واثني وأذن بحيث لا يزول وثلث غير أنف وأذن
ومثانة أو أدها ربع نفع عضو دية كاملة وفي شفتين صارتا لا يطبقان على أسنان أو استرخا فلم ينفصلا عنهما
بما أو في قطع أشل ومخروم من أذن واثني وأذن أمم وانف أخم دية كاملة هي نصف ذكر بالمول نصف
نصفه وفي عيني قامة بكانها صحيحة غير أنه ذهب نظرها وعضود قلب نفعه وبقيت صورتها كمثل من يد ورجل وأصبع
يذكر ولان أخرج أو طفل بلغ أن يحركه بيكا ولم يحركه وذكر ضعي وعيني سن سودا وشدي بلاطة وذكر
شفتة وقصة أنف وشجة أذن وزايد من يد ورجل وأصبع وست وثلث أنف وأذن وتوقعها حكومة وفي ذكر
شفتين قطعاً أو هو ثم هما ديان وان قطعاً ثم قطع ففيها دية وفيه حكومة ومن قطع أنفاً أو أذنين ففيه ثم
سمع فديتان وتدرج دية نفع باقي الأعضاء في دية أفضل في دية المنافع بجه كاملة في كل ناحية
مع ويبروشم وذوق وفي كلام وعقل وحلب وصغر بأن يضر فيصير وجهه في جانب أو في تسويد ولم يزل
ولا يستسك غايظاً أو بولا ومنفعة مشى ونكاح وأكل وموت وبطش وفي بعض يعلم بقدره كان بحق يوماً وبنفق
أو ذهب ضوء عيني أو شتم منخر أو سمع أذن أو أدها المذاق المحس وفي الألاق والمرارة والعدوية والملاحة
نومته وفي كل واحدة خمس الدية وفي بعض الكلام حسابها وتنقسم على ثمانية وعشرين حرفاً من الحروف والالتفات

الرسخ ناسكان السين ومنها
وعجم من الدواب الموضوع
المستندق الذي من الحمار
وموصل الوطيف من اليد
والرجل والوطيف مستند
الدراع والساق من الخيل
والبل وخوها والجح وطعم
من خط اليد

في المائدة المحمدية

نَادَوْا نَادَوْا

لكبر وعظم كبره والآن نخرج على الناس وان لم يعلم قدره كتعب سمع وبصر وشم وشئ وانما قليلا او بان ما رآه
مدهوشا او في كلامه قمتة او عجلة او شغل او لا يلتفت او يلبس ربة الابشية او اسود بياض عينه او احمر او تقلصت
فنته بعض التقلص او تحرك سنه او تحمرت او اصفرت او اخضرت او كلت فحكمة ومن ما ارتفع فله دية الحرف
الذهب ولو اذهب كلام التبع فان كان ما يوشا من ذهاب لثقتة فغيبه بقط ما ذهب من الحروف والا كصغير
فالدية وان قطع بعض اللسان فذهب بعض الكلام اعتبر اكثرهما فقل من قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام
نصف الدية وعلى من قطع بقية تتمها مع حكومة اربع اللسان ولو قطع نصفه فذهب ربع الكلام ثم اخر بقية
وعلى الاول نصفها وعلى الثاني ثلاثة ارباعها ومن قطع لسانه فذهب نطقه وذوقه وكان اغرس فدية وان ذهب
واللسان باق او كسر عليه فذهب مشيه ونكاحه فديتان وان ذهب ماؤه او احواله فالدية وكلاهما لا يخل ارض جارية
اذ عبت عقله في دية ويقبل قول مجي عليه في نقص بصر وشم وفي قدر ما اثلث كل من جانين فاكتر وان اقلها
في ذهاب بصر اري اهل الحرفة او امتن بتقريب شئ الى عينيه وقت غفلته وفي ذهاب سمع او شم او ذوق صبح يوم
وقت غفلته واتبع فنته والطعم المر فان فرغ من الصالح او من مقرب لحيته او عيب للمتن او المر سقطت دعوى
والاسدق بيمينه ويرة الدية اخذ علمك به **فصل** وفي كل من الشعور الاربعة الدية وهي شعر راس
ولحية ولحامين واقدام عينين وفي ما ج بصفه وفي ذهاب رجب كوفي بعض كل بقطه كوفي شارب حكومة كوما عا سقط ما
فيه من ترك من لحية او غيرها ما لا جمال فيه فدية كاملة وان قلع عضا فذهب فدية الجن فقط وان قلع لحين باسناغها
فدية الكل وان قلع كفا باصابعه لم يجب عمدة به وان كان به بعضها دخل في دية الاصابع ما اذا هاء عليه ارض بقية
الكدم وفي كذا الاصابع وذراع بلا كف وعضد بلا ذراع ثلث دية وكذا ان تقبل رجل كوفي عن اعور دية كاملة وان قلعها
مجي اقيده بشرطه وعليه مئة نصف الدية وان قلع الاعور ما عاثل صحيحه من صحيح عدا فدية كاملة ولا فدية وكذا

الشجاعة وكسر العظام

[illegible]

علي بن ابي طالب

٧٥

وان جرح وركه فوصل جوفه او اوضحه فوصل قناه فغ دية باقية او موضحة حكومة بجرح قناه او وركه ومن وسع
جايفة باطلا وظاهرا او قتل باقية مند ملة او موضحة نبت شعرها فباقية ولا حكومة ومن وطى زوجة صغيره
او خفيقة لا يوطى مثلها فخرق ما بين بول ومني او ما بين السبلين فالدية ان لم يستمسك بول ولا خفيقة وان
كانت بمن يوطى مثلها او اجنبية كبيرة مطاوعة ولا شمية توقع تلك فهدر وطامع شمية او الكراهية الدية ان
لم يستمسك بول ولا غلبها او جرح ارض بكاره مع قتل وان التزم ارضه فقد لم يسقط **فصل** وفي كسر ضلع
جبر مستقيما بغير كسر ولا ارقوه ولا حكومة وفي كسر كل من ربه وعصبه وفخذ وساق وذراع وهو الساعد الجامع لعظم
الزبد بغير انكسار فاما كسر من جرح وكسر عظم فخرق ملب وعصمه وعانة حكومة هي ان يقوم بجرح عليه كانه
من الاجابة به ثم وهي به قد برأت لما نقص من القيمة فله كسبه من الدية فحين يقوم معها بشرين ويحيا عليه ستة
عشر نصف عشر دية ولا يبلغ حكومة محل له مقدار مقدور فلا يبلغ تمام ارض موضحة في شجة ووطا ولا دية اصبح اوانه
فيما دونها فلو لم تنقصه حال برق فم حال جريان دم فان لم تنقصه اشيا وزادته حيا في باب **العاقلة وما تحمله** وهي من غرم ثلث دية فالكسر بسبب جانية غير عاقلة جان ذكور عصيته نسبا ولا
حق عمو دية نسبه ومن بركه كذا لو عرف نسبه من قبيلة ولم يعلم من اي بطونها لم يعقلوا عنه ويعقل هرير ومن
واعى وغايب كنهه لا يغير ولو مقتلا ولا صغيرا ومجنونا او امرأة او ضئي شكل او قن او فباين لدن جان
ولا يعاقل بين ذنبي ومزني ويتعاقل اهل ذمة التحدث ملهم وخطا امام وطامر في حكمها في بيت المال كخطا
طالما لم يزل نفسه وخطاها في غير حكم على عاقلتها ومرا عاقلة له اوله وعجرت عن الجميع فالواجب او شية
مع كثر كان عليه ومع اسلامه في بيت المال حاة وتسقط بتعذر اخذ منه ومن تغير دينه وقد ربح ثم اصاب بالاول
في ماله وان تغير دين جاريه حال جرح وزهوق جلته فاقبلته حال جرح وان اخرج ولا ابن مضيق من جرح او ربح
وتلف فكثير دين فيهما **فصل** ولا تحمل عدا ولا صلح انكار ولا اغترافا بان يقر على نفسه كخانة خطا او شبهه
عبد توجب ثلث دية فالكسر وشكر العاقلة ولا قيمة دابة او قن او قيمة طرفة ولا جانية ولا ما دون ثلث دية ذكر مسطر
لما عرفت من مات مع امه او بعد ما جانية واحدة لا يقبلها لنقصه عن الثلث وتخل شبه عمد كوايب خطا ويجوز له ما لم
في تحصيل الجمل لا ما يسيل عليه ويبد اما اقرب كارت لكن تؤخذ من بعيد لخبية قريب فان تساؤوا وكثروا وزرع
الواجب بينهم وما اوجب ثلث دية اخذ في راس الحول وثلثها فاقبل اخذ راس الحول ثلث والتممة في راس اخر وان
زاد ولم يبلغ دية اخذ راس كل حول ثلث والتممة في راس ثالث وان اوجب دية او اكثر بجانية واحدة كضربة اذهبت
السمع والبصر ففي كل حول ثلث وبجائتين او قتل اثنين فدينهما في ثلاث وابعد حول قتل من زهوق وجرح من برق
ومن ما زاهلا عن الحول لومة وان جددت مانع بعد الحول تسقطه ولا يسقط **باب** **كفارة القتل**
وتلزم كالملة في مال قاتل لم يتجه ولو كان قاتلا او صغيرا او مجنونا او اما ما يحمله بيت المال او شاوكة او سبب بعد
موته نقاشا محرمة ولو نفسه او قن او مستامنا او جنيبا غير اسر حربي يمكنه ان ياتي به الامام ونسأ حرب وذرهم كذا
لاما حة كاذب والقتل قصاصا او حدة او دفعا عن نفسه ويكره بصر ومن مال غير مكلف وليه **باب**
التكسامة وهي ايمان مكررة في دعوى قتل محصوم فلا يكون في طرف ولا جرح وشروط ممتعة عشر كذا اللوث
القاهرة وجد معها وهو العدا او لومع سيد مقتول نحو ما كان بين الانصار واليهود واليهود واليهود واليهود واليهود
التي يطلب بعضها

المهر
بغير وطى

لو جرحه ابتداء
عليها

مؤنة لافي
سبب

في خطام

القاهرة وجد معها

بش

بشتم قتل بوث كقول مجروح فلان جرحي ومتى فقد وليت الدعوى بجملة طامع في عليه شيئا واحدة ولا عين
في عدم قتلي سبيله وعلى رواية في ما توقع بطله فلو نكل لم تقض عليه بغير الدية **الثاني** تكلف قاتل التمسك بالدية
الثالث امكن القتل منه والاكيفية الدعوى **الرابع** وصف القتل في الدعوى فلو استخف ما لم يقبل نصيبه
لم يقبل به **الحامس** طلب جميع الورثة **السادس** اتفاق على الدعوى فلا يكون بعد مرتكب بغير بعضه
السابع اتفاق على القتل فان انكر بعض فلا قسامة ويقتل بغيره بعد قتلهم لا تعرفه **الثامن** كون في
ذكور مكفون ولا يفتح غيبة بعضهم وعدم تكليفه وتكوله فلو كان مكاف ان خلف بقسطه ويستحق نصيبه
من الدية **العاشر** كون الدعوى على واحد معين فلو قالوا قتله هذا مع آخر او احدى فلا قسامة ولا يشترط
اكتفا بقتل غيره ويقاد فيها اذا انت الشرط **فصل** ويبدأ فيها بايمان ذكور عصيته الوازني فيلغون حين
يقد رارهم وكل الكسركاين وزوج خلف الابن ثمانية وثلاثين والزوجة ثلاث عشرة فلو كان مع ما بنت خلف زوج
سبع عشرة وان ارتبط وثلاثين وان كانا ثلاثة بين خلف كل سبع عشرة وان انفرد واحد طفرها وان كانا وواحدة
خلف خمسون كل واحد مائة وسيد كوارث ويغير حضور مدع ومدة على وقت طرفة كسبه عليه الامواله الا ايمان
ولا كوفها في مجلس ومتى خلف الذكور فالحق حتى في عدم الجميع وان نكلوا او كانوا كذا في حقها او نسا طرفة على
خمس مائة ويرى ان رضوا ومتى نكل لزمته الدية وليس للمدعي ان رد عليه ان خلف وان نكلوا ولم يرضوا عليه
اذى الامام القاتل من بيت المال كيت في رجة كجحة فلو كان قاتلا ولم يرضه وبينه **أخبر**
كتاب الحدود وهي جمع حد وهو عقوبة مقدرة سرا في قضية
ليمنع من الوقوع في مثلها ولا يعل على مكلف ملتزم عالم بالتحريم واقامة له ما موباه مطلقا ولا يسقط مكلف
عالم به وبشرطه ولو فاسدا او امرأة واقامة عليه واقامة تعزير على رقيق كله ولو مكاتب او موهوبا واستأجر
لا مزرعة وما ثبت بطله او اقرار كسبه وليس له قتل في ردة وقطع في سرقة وتجب اقامة الحد ولو كان من يقيم
شركا او عونا لمن يقيم عليه في المحصية وبجرم اقامته مسجدا وان يقيم اقاما وبنايه بطله او ومي على رقيق
موليه كاجني ولا يعين من لا اقامته فمأخذ الاطلاق وتضرب الرطل قايما بسوط لا خلق ولا جديد بلاية ولا
رطب ولا شريد ولا يبالغ في ضرب ولا يبدى ضارب ربطة في رقع يله ومن تفرقه على الاضمار ويضرب من جالس
طرس وما تارة ويحب اتفاقا وجورا وس فرج ومقتل وامرأة كرجل الا انها تضرب جالسة وتشد على اثارها وتكس
يداهما وتجرى بسوط مضروب وتضرب بامواله واشتد جلد زنا فقد ف ضرب فتعزير وان راي امام او نائب
الضرب في حد شرب يجرى او تعال وقال جمع وايضا المنع وهو ان يقر بانه ذلك ولا يؤخره لمرض ولورثي زواله
ولا لمرور او ضعف فان كان جلد او خيف من السوط لم يسمي فيقام بغيره ثوب وعقول خل ويؤخر لشكره ويؤخر
ماو خلف سقط ان احس والا فلا يؤخر قطع خوف تلفه وبجرم بد طع جسد وايضا بلامه ومن مات في تعزير او بد
بتلف او جلد ولم يلزم تاحيه فهدر ومن زاد ولو جلد او في السوط واعتمد في ضربه او بسوط لا يحمله تلف منه
بدية ومن امر بزيادة فزاد جهلا منه امره ولا يضرب وان فعله العاذ فقط او اخلها وادعى ضارب الجمل فمنه
العاذ وتجب امام لزيادة شبه عمد تحمله كاقلة ولا يغير لرحم ولو لم يقر وثبت ببينة ويجب في حد زنا حضور امام
او نائبه وطائفة من المؤمنين ولو واحد او من حضور من شهوده او من قتل بوث ثبت باقرار من يدا امام او من
يقيم ومتى رجح مقربه او سرقة او شرب قبله ولو بعد الشهادة على اقرار لم يقر فان رجح في اتايه او هرب ترك فان

انما امر اتفاقهم على
قاتل فلو قال بعض قتل
ريد وبعض قتل بغيره
فقسامة ص

عداوة ص

وتحرم شفاعته وقبولها في
حد لله تعالى بعد ان يبلغ الاقرار

احمدی

أو صدق فم زنا واحد وبسببونه فان شهدوا في مجلسين فالتزموا تسع بعضهم اذ لم يكملوا وكانوا لبعضهم
 لا تنقل شهادته في نفسه لحي أو فسق أو لكون احد من زوجا حذوا للقدف لا زوجا ان كانا لومان شي هو عليهم
 مجبوا أو رتقا لا لو كانوا مستوري الحال أو لكان مات احد من قبل وصفا أو لكان بات عدرا أو ان من اثنان راوا
 من بيت صغير عرفا واثنان اخري منه أو قال اثنان في قصيص ايض أو قامة واثنان في احمر أو قامة كملت شهادتهم
 وان كان البيت كبيرا أو عين اثنان مثا اولد أو بونا واثنان آخر قدفة ولو انفتحا على ان الزنا واحد وان قال
 اثنان زني بها طاعة وقال اثنان مكرهه لم يكمل وعلى شاهدي المطاوعة حذان وشاهدي الحرام كراهه واحد للقدف
 الرجل وحده وان قال اثنان وهي ايضا وقال اثنان غيره لم يقبل وان شهد اربعة فرجوا أو بعضهم قتل طع ولو
 شهد خمسة كذا الجميع وبعد حجة راجح قطع ان ورن حد قدف وان شهد اربعة برناه فلائنه فيمده اربعة احرزان
 الشهود هم الزنا بها حذوا الاولون فقط للقدف والزنا وان حملت من لاهل الزوج ولا سيد لم يحد به كذا محترده
باب القذف وهو الرمي برن أو لواط أو شهادة باحدهما ولم يكمل البينة من قدف
 وهو مطلق مختار ولو اقرس باشارة محصنا ولو اقرس من لواط مجبوا أو ذاتي محرما أو رتقا حذوا عرقاين وقتر ولوق
 عيب قدف اربعين ومبعض محاسبه ويجب قدف فليس على ملي وجه الغيرة كالملي ابوين وان علوا اولد وان سفل
 كنوا فلا يبرهن عليهما وان ورثه اخوه لا يمه ولا له لتعفيه والحق في حقه للأدعي فلا يقامر لاطلبه لكن لا يستوفيه
 بنفسه ويقتط بغيره ولو بغيره طلب لا من بضعه ومن قدف غير محصن ولوقته عذر والمحصن هنا المجرم الحامل العاقل
 الغفيف عن الزنا ظاهر ولو باثباته وملاعته وولدها وولد ربا لغيرهم وبشرط كون مثله يطا أو يوطا كابلوغه
 ولا يحد قاذف غيره بالغ حتى يبلغ أو كذا الزوج أو أغمي عليه قبل طلبه وبعد بقاءه ومن قدف فائلا لم يحد حتى يشطلبه
 في غيبته بشرطه أو محضر ويطلب ومن قال لمحصة زيت وات صغيرة فان فسح به ونسج أو قاله كذا وكسر
 بدون عشر عزره والأحد وان قال وات كافرة أو مجنونة ولم يشهد كونه كذا كذا كما لو قدف بمجهولة
 النسب وادعى رتقا فأنكرته وان شته كونه كذا لم يحد ولو قالت اردت قدفي في الحال وانكرها ويمتق قاذف ان
 قدفه حال صغير قدف فان اقاما بينتين وكانا مطلقتين أو مؤرختين تاريخين مختلفين هما قدفان يوم احدهما
 القدف والاخر التعزير وان ارتقا تارتقا واحدا وقال احدهما وهو صغير والاخرى وهو كبير تعازنا وسقطا
 وكذا لو كان تاريخ بينة المقدوف قبل تاريخ بينة القاذف ومن قال لابن عشرين زيت من ثلاثين سنة لم يحد ولا
 يسقط بردة مقدوف لموضونه أو زوال احصائه ولو لم يحكم بوجوبه **فصل** ويعمر المني موضعين **أحدهما**
 ان يري زوجه ترضي في طهر لم يطاق فيه فيعتذر ثم تنكح ما يمكن كونه من الزاني فيلزمه قدفها ونفيه فلو كان رطبا ترضي وخطه
 كونه من الرطبا لم يطاق فيه ولو ماة ولا من انكح الثاني ان رها ترضي ولم تنكح ما يلزمه نفيه أو يستفيض زناها أو
 يضر به ثقة أو يري محروفا به عند فياح قدفها به وفراقها أولى وان ات بولد يخاله لونه لو حمله لم يحد فيه
 كذا لا بقرية **فصل** ومهرجه ما يسيوكة ان لم يفسر بفعل زوج كما يسيوكة يا زاني ما عاها وقدف زيت أو زفتك
 وخم أو ما مضوج أو يالوحي فان مال اردت زاني العين أو عاها رليد أو انك من قوم لوط أو تغل علم غيرايات النكح
 ان يقبل ولست كذا كذا أو بولد فلان قدف لا لا انكفيا بلعان لم يستلحه ملاع ولم يفسر زنا أو كذا الزنا
 عن قبيلته ومات ابن فلانة ليس بقذف مطلقا ولست بولدي كذا في قدف امه وات اني الناس أو من كذا
 وقال له ما زانية أو لها يا زان مزيج في الخطاب كذا كذا التا وكسرها لها في زنيته وليس بقاذف فلائنه ومن

إعزاه ان وليم في طهر رنت
فيه وقوي في ظنه ان
الولد من الراي لشبهه
إليه وخوه

فيلسوف
فيما هو
ومن لم يعلم منهم قتل

فان منعه الا بما فوق القيمة
فاشتراه بمئته بذكر كراهة
ان يجري بينهما دمر او عجزا عن
وقاله لم يلزمه لا القيمة

ولوم

وكانت اولاهم

مفتنصر

المضاعة

بجروحام

زنگنه

2023

اسم و ردہ

ولا الصِّدِّيقِ لِيَاكُو

كالتنقيح والمرجود مبر

مُعْطَا

عنبر

و خود

وتجب الكفارة في الحالين

والا ان شاء الله

بما هما ولا، وتختلف في لفظها نحو والله أعلم، وبكره تلف بالامانة كقولك وطلاق، وبكره بذات الله تعالى وصفتها
توااضاه اليه تعالى كقوله وتخلوق الله وقته ومعالمه وكعبته ورسوله او لا كقوله والكنية وايه ولا
كنايه وعند الاكثر الامجد صلى الله عليه وسلم، ويجب الحلف لا بما مضمون من هلكه ولو نفسه، ويندب لمصلحة
ويباح على فعل مباح او تركه، وبكره على فعل مكروه او تركه منه وبكره على فعل محرم او تركه واجب او كان ذنباً عاماً
ومن حلف على فعل مكروه او تركه منه وبكره منه وكبره، وعلى فعل مندوب او تركه مكروه كرهه وسن
تركه، وعلى فعل واجب او تركه محرم حرمة وبكره، وعلى فعل محرم او تركه واجب وجهه وحرمة
تركه وبكره في مباح، وحفظها فيه اولى، كما قد امتنع الواجب عليه عند حاكم، ويباح منه غيره، ولا يلزم ايراد قسم
كإجابة سؤال الله تعالى، وبكره لا تكرر طرفة، فان افطر كره **فصل** ولو حو الكفارة اربعة شروط
أولها قصد عقده اليقين، فلا تشكك لتوا بان سقط على لسانه بلا قصد كقوله لا والله صلى الله عليه وسلم في عرض حديثه
ولا من يام ومغير ومجون ونحوه **الثاني** كونها على مستقبل ممكن، فلا تشكك على ما مضى كاذباً عاماً، وهي الغفوس
لغيره في الاثم ثم في التوبة او كانا صدق نفسه فيبين خلافه، ولا على فعل مستحيل لذاته كشراب الكوز ولا ما فيه
او غيره كقتل الميت وامايه، وتعتقد بحلف على عهده، وكل مكفرة كيمين بالله **الثالث** كون ما حلف غثاً رقيقاً فلا تشكك
من مكروه عليها **الرابع** الحث بنقل ما حلف على تركه او ترك ما حلف على فعله ولو محرمين، كما مكروها او ما هلاً او ما يابى
ومن قال فيما يكفر كيمين بالله تعالى ونذر وطى او نحوه بان شا الله او الله اراد الله وقصد ذلك وانصل لفظاً او
محلاً كقطع تنفس اوسعال ونحوه لم يثبت، فكل او تركه، ويعتبر بلفظ غير مطلق ما فيه، وقصد استئذاناً قبل تأمر
منه او بعده قبل فراغه، ومن شك فيه فنكر لم يثبت، وان حلف ليفعل شيئاً وعين وقتاً معينين، والام يثبت حتى
يش من فعله، تلف مخلوف عليه او موت ما حلف او نحوها **فصل** من حرم فلا سوي زوجته من طعام او
امة او لباس او غيره، كقوله ما اكل الله صلى الله عليه وسلم من طعامي، او طعامي على كائنه والدم، او عليه بشرط
كان اكلته فهو على من حرم، وعليه كفارة يمين ان فعله، ومن قال هو هو دعي، او كافرا وجوسي او يبيد العليب
او غير الله او ربي من الله تعالى او من الاسلام او القرآن او النبي صلى الله عليه وسلم، او يكفر بالله او لا يراه الله في
موضع كذا، او يستحل الزنا او الحر او اكل لحم الخنزير، او ترك الصلاة او الصوم او الزكاة او الحج او الطهارة منجزاً
كيفما فعلت كذا او مطلقاً كان فعل كذا اوقفه فعل محرمه، وعليه كفارة يمين ان خالفه، وان قال عصيت الله او انا اعصي
الله في كل ما امرني او محبت المحرم او اذله الله البار او قطع الله يديه ورجليه او لعن لي فعلن او لا فعل كذا
او ان فعله فيه زيد حراً او ماله صدقة ونحوه فلفوه ويلزم حلف بايمان المسلمين طهار وطلاق وعناق ونذر وعين
بالله مع النية وبايان البيعة وهي عيني رتبها الحجاج تقسم اليمين بالله تعالى والطلاق والعتاق ومدقة المال
ما في ايمان عرفها ونواها ولا فلفوه، ومن حلف بأحد ما قال ان عيني في عيبك او عليها او عليها او انا على مثل عيبك
او انا عيبك في عيبك يربد البرام مثل الزمة الا في اليمين بالله تعالى، ومن قال علي قد اذرت عيني فقط او علي قد اذرت
عيني او علي عهد الله او مثاقه ان فعلت كذا او فعله، وعليه كفارة يمين، ومن اجر من نفسه بحلف بالله تعالى ولم
يكن حلف فله به لا كفارة **فصل** في كفارة اليمين ويجمع كثير ثم رتباً، فيخبر من اذنته بين ثلاثة ايام
عشرة مساكين من جنس او اكثر، او كسوة للرجل ثوب يخرجه صلاته فيه والراة درع وخمار للذكر او عتق رقبة
او جزى ما لم تنه به قوته، فان عجز عن جزى فطعم صام ثلاثة ايام متتابعة وجوباً بان لم يكن عذر، وبخري ان يطعم بعضاً

فاشتره كثر كل واحد كفارة بين الثالث بدراج كلفه على ان البس ثوبي اواركب دابتي فيجزيك الرابع
ان ذكره كطلاق ونحوه فيس ان يكفر ولا يفعله الخامس نذر مصيبة كشر بخر وصوم يوم عيده او حيف
او ايام تشرى فيجزي الوفا به ويكفر من له فعله ويقتضي غير يوم حيف ويكفر ومن نذر دفع معصية من نفسه
فكفارة وتصدق بتصدق وليد ما لم ينو ميثاق السادس نذر تبرر كملالة وميام واعكاف وصدة ونحوه
يقصد التقرب مطلقا او على شرط نعمة او دفع نعمة كان شئ من رضى او سأل مالي او طلق يقصد التقرب كوا الله
لشئ من مالي لا قصد تن بكن افوجد شرطه لزمه ويجوز اخراجه قبله ولو نذر الصدقة من تسر له بكل ماله او باليد
ونحوه وهو كل ماله بقصد التقرب اجزا ثلثة وببعض لزمه وان نوى ثمنيا او مالا دون ماله اخذ ببنته وان
نذر ماله باليد وببنته الف يخرج ما شاء ويصرفه للسكين كصدقة مطلقة ولا يجزيه استا ط دينه ومن طلقه او نذر
لا ردته سالا فكن طلق او نذر الصدقة باله فان لم يحصل له الا ما يحتاجه فكفارة عينه ولا تصدق ثلث
الزايه وجبة بر ونحوها لست سؤال السائل وان ملك مال فلان فطلي الصدقة به فلكه فكله ومن طلق
فقال على عتق رقبة ففعل كفارة عينه فصل ومن نذر صوم سنة معينة لم يدخل في نذر رمضان
ويوما العيد بين وايام التشرى وان نذر صوم شهر معين فلم يقمه لغيره فافضل ما يتبعه وكفارة عينه
وان صام قبله لم يجزه وان افطر منه لغيره عند استا نذر من يوم فطره وكفره وكفره ونحوه ما
افطره متابعا متصلا بتمامه وكفره وان جته كله لم يقضه كوان نذر صوم شهر واطلق لزمه التابع فان قطع
لا عند استا نذره ولغيره يجزيه بلا كفارة وبين البناء ويتم ثلاثين ويكفره وكذا استا في تابع يوم صوم لغيره
شهر سوى رمضان وايام النحر ولو شرط التابع فيقضي وسنة من الان او من وقت كذا فيكفارة وان
نذر صوم له لزمه فان افطر كذا فقط بغير صوم ولا يدخل رمضان ويوم فطره ويقتضي فطره به لغيره
ويصام لغيره ونحوه منه ويكفر مع صوم طهار ونحوه وان نذر صوم يوم الخميس ونحوه فوافق عيد الاضحية
او ايام تشرى افطره وقضى وكفره وان نذر صوم يوم يقدر فلان فقد ملأ فلا شئ عليه وهما اوهو صام
وقد بقيت النية بغير صوم صح اجزاء ولا او كان مفطرا او وافق قدومه يوما من رمضان او يوم عيده او
حيف قضى وكفره وان وافق قدومه وهو صائم عن نذر معين اثمه ولا يستحب قضاءه كصائم في قضا رمضان
او كفارة او نذر مطلق ويقضي نذر القصور وان وافق يوم نذره وهو مجنون فلا قضاء ولا كفارة ونذر اعتكاف
كصومه وان نذر صوم ايام معدودة ولو ثلاثين لم يلزمه تابع الا بشرط اونه ومن نذر صوما متابعا غير
معين فافطر لارض بوجبه الفطر والحض خير من استيقابه ولا شئ عليه وبين البناء ويكفره وسفر او ما يبيع الفطر
مع القدرة على الصوم لم يقطع التابع ولغيره رايه ان يستأنف لا كفارة ومن نذر صوما فجز عنه ككبر او مرض
لا يجزي روق او نذر جال عجز اطعم لكل يوم مسكيا وكفره كفارة عينه وان نذر صلاة ونحوها ونحوه الكفارة
فقط وان نذر صوما او صوم بعض يوم لزمه يوم نية من الليل ونذر صوم ليلة لا تفعله ولا كفارة وكذا نذر
يوم راي فيه عتاف وان نذر صلاة فركعتان قائما قادرا ان الركعة لا تجزي في فرض واربعين تسليمين او اطلق
جزئ تسليمية كعكسه ومن نذر صلاة جالسا ان يصليها قائما وان نذر المشي الى بيت الله الحرام او موضع من مكة او
حرمها واطلق او قال غير حاج ولا معتمر لزمه المشي في حج او عمر من مكانه كمال يوم كما نذر ما يبعينه او اياته لا حقيقة
الشي وان ركب لغيره او غير او نذر ركوب فشى فكفارة عينه وان نذر المشي الى مسجد المدينة او الاقصى لزمه

مستحق

ويقتضي نذر القصور

وجبال لزمه فان لم
يطهقه ولا شامه
حج عنه ولا انيما
يطيغه وكفر لثباتي
ومع عجزه عن زاد
وراحلة طال نذر
لا يلزمه من ان وطها
لزمه صوم

فلك

فلكة والصلاة فيه وان عتق مسيدا في غير حرم لزمه عند وصوله ركعتان وان نذر رقبة فاجزى عن واحد
ان يجزيه ما عتقه لكن لو مات المذنور او اطلقه نذر قبل عتقه لزمه كفارة عينه لا عتقه وعلى قتل غير
عقوبة له وان ملك عبد زيد ففعله على ان اعتقه يقصد القربة الزم بقتله اذ املكه ومن نذر طوافا او حجيا
فاقوله اسبوعا وعلى اربع فطوافان او سحيان ومن نذر طاعة على وجه من نذر عنه كالصلاة عريانا او الحج حافيا
باسر ونحوه وفيها على الوجه المشروع وتلحق تلك الصفة ويكفره ولا يلزم الوفا بوعده كتاب
القضاء والقضا وفي تعيين الحكم الشرعي ولا يلزم جواب ما لم يقع ولا ما لا يجزى سائل ولا ما لا يقع فيه
ومن عدم مقتضى في بلد وغيره حكم ما قبل الشرع وبمصر ما هل مفت وتقليد معروف به ويقلد العدل
ولو ميثاقا ويقتضي جته فاسق نفسه ويقلد عاين من طلبة عالما لا ان جهل عدله ولقت رد القيان كالبلد
عالم قائم مقامه والام يجزى كقول حامل من ارتفع اليه اض الى غيري وبمصر الملاق القيا في اسم شرع
من شلل ايوكل برميضان بعد الفجر لا بد ان يقول الاول والثاني وله تجزي من استقناة من قوله قول
طائفه ويختار وان لم يختار من انفس المذنب امامان صرح في مسألة ذات قولين ومن لم يجد الاثنا
لزم اخذ بقوله وكذا ملتزم قول مفت وثم غيره ويجوز تقليد مفضول من المجتهدين والقضا تبينه
ولا الزام به وفصل الحكومات وهو فرض كفاية كالامامة فعلى الامام ان ينصب بكل اقليم قاضيا وختارا
لذلك افضل من يجهل عا وكذا ورعا وباسر بالتقوى وتجزي العدل وان يختلف في كل صقع افضل من يجهل
ويجب على من يصلح اذ الطلب ولم يوجد غير ممن يوثق به ان يدخل فيه ان لم يشغله عما هو امر منه كجمع
وجود غير افضل ان لا يجيب ولا يحرم بدل مال فيه وانظره وطلبه وفيه مباشرة له وتمتع تولية مفضو
وعرض عليه ما يعطى ولاية قضا وامارة بشرطه وبشرط المجتهد كونه من ايام اوابيه فيه وان يعرف
ان المولى صالح للقضا وتعين ما يوليه الحكم فيه من عل وبلده ومشا فقه بها او مكاتبته واشهاد عدلين
على ما او استأصحبها اذا كان له الامام خمسة ايام فاذن ولا عدالة المولى بكسر اللام والفاظ
الصريحة سبعة ولينك الحكم وقلة تكيه وفوضته وردتته وحلته اليك الحكم واستطقتك واستتكتك
في الحكم فاذا وجد احدها وقبل مولى حاضر في المجلس او غاب بعده او شرع الغائب في العمل انعقد شك
والكفاية بخواتمته او عولت عليك وولت او اسندت اليك لا تنعقد لها الا بقرينة بخواتمته او قول
ما عولت عليك فيه وان قال من نظري الحكم في بلد كذا من فلان وفلان معه وليته لم تنعقد لمن يطرد
لجها لته وان قال وليت فلانا وفلانا من نظري ما فهو طيبتي انعقدت لهما ويتعين من سبق فصل
وتعبد ولاية حكم عامة النظر في اشياء والا لزامها فصل الحكومة وانظر الحق ودفعه لربه والنظر في
مال يتيم ومجنون وسفيه وغائب واخبار لفسه والنظر في وقوف عمله التجري على شرطها وفي مصالح
طرق عمله واقبنته وتنفيذ الوصايا وتزوج من لا ولي لها وتصنع شهوده وانابه
حاجة كان لم يعمل له شئ وليس له ملكية وقال للخصم ليعتدل من ثبت جرحه واقامه حبه وابنا
حجة وعينه ما لم يحض بامامه وجاية خراج وزكاة ما لم يحض بامامه لا الاحساب على الباعة والمشتريين
والزاعمين بالشرع وله طلب رزق من بيت المال لنفسه وامثاله وظفايه حتى مع عدم حاجته فان لم
يجعل له شئ وليس له ما يكتفيه وقال للخصم لا اقضي بينكما الا يجعل جاز لا من تعين ان يقضي وله كفاية

وكوله طلب رزق

الحاجة

۴۶

في سنة ١٢٠٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في الساعة ١٠

منع لزما البحث عنهما مع طول المدة ومتى ارتاب من عدلين لم يختبر قوت ضبطهما ودينهما لزما البحث بؤلال
واحد منفردا عن كيفية تحمله ومتى واين وهل تحمل وحده او مع صاحبه فان انقضا وعطيا وان
ثبنا حكمه والى ما يقبل له ومن اقام بينة وسال جسد خصمه او كسلا به او جعل مدعي به يده مدعي له
اقام شهادته بالمال وسال جسد حتى يقيم الاخر احيب ثلاثة ايام ولا ان اقامه بغير مال وان جرحها المضم
او اراد جرحها كلف به بينة وينظر لجرح وارادته ثلاثة ايام ولا ان اقامه بغير مال وان جرحها المضم
والا حكم عليه ولا يسمع جرح لم يبين سببه بذكر قاذح فيه عن رؤية او استفاضة وبغير من خارج برزنا
فان مرجح ولم تحمل بينته حجة وان جعل لسان خصم ترجم له من يعرفه ولا يقبل في ترجمة وجرح وتعديل
ورسالة وتعريف عند حاكم في زنا الا اربعة وفي غير مال الا رجلان وفي مال الا رجلان او رجل وامرأتان
وذلك شهادته بغير فيه وفي من رتبته حاكم يسال سرائر عن اليهود لتركية او جرح شروط الشهادة وبغير الشافعية
ومن نصب للحكم بجرح او تعديل او سماع بينة قنع الحاكم بقوله وحده اذا قامت البينة عنده ومن سأل الحاكم
عن تركية من سببه عنده اخبره والا لم يجب **فصل** وان قال المدعي مالى بينة فقول منكر بينة الا
التي صلى الله عليه ولم اذا ادعى او ادعى عليه فقول له لا بينة فيعلم حاكم بذلك فان سأل الحلافه ولا يسمع
ولو علم عام قد رتبته على حجة اطف على صفة جوابه وخفي وتحرر دعواه ثانيا وتخليقه كبري ولا يقبل بين
الا بامر مالم يسأل مدع طوعا ولا بغيره باستثناء وتحرر تورية وتاويل الا لظواهر وطرف معبر فان
حبسا انه لا حق له على ولو نوى الساعة ومن عليه موجب اراد غزبه منه من سفر ولا كلف في تحمله فيه
لا يفتك نضاه وحمله الموفق على الوريح وتقل عنه لا يبعثني وتوقف في ما لم يحمله كهيئة فلو ابرئ
منها برئ في هذه الدعوى فلو جدها وطلب اليمن كان له ذلك ومن لم يلف قال له حاكم ان حلف ولا
قضيت عليك بالنكول وبين تكرار ثلاثا فان لم حلف قضى عليه بشرطه وهو كاقامة بينة كالاقرار
من جحور عليه فليس ولا كيدل كما وان قال مدعي لا اعلم الى بينة ثم اتي بها او قال عدلان نحن شهداء
فقال هذه بينتي سمعت لا ان قال مالى بينة ثم اتي بها او قال كذب شهودي ولا تبطل دعواه بذلك
ولا ترة يد كرا السبب بل يد كرا سبب ذكر المدعي غير ومتى شهد بغير مدعي به فهو مكذب لها ومن
ادعى شيئا انه له الا ان لم تسمع بينته انه كان له امس او في يده حتى تبين سبب الثاني نحو غاصبه خلاف
ما لو شهدت انه كان ملكه بالا من اشتراؤه من رب اليد فانه يقبل ومن ادعى عليه بشي فاقربيه لزما اذا
صدقه المقر له والد دعوى بطلانها وان سأل الحلافه ولا يقبلها خلف كان له اقامتها وان قال الى بينة
واريد بينة فان كانت حاضرة بالمجلس فليس له الا احداها والا فله ذلك وان سأل ملازمته حتى يجرها
احيب في المجلس فان لم يحضرها فيه صرفه وان سألها حتى يفرغ له الحاكم من شغلها مع غيبة بينته وبعد
اجيب وان سكت مدعي عليه او قال لا اقر ولا انكر او اعلم قدر حقه ولا بينة قال الحاكم ان اجبت
والا جعلت ناكلا وقضيت عليك وبين تكرار ثلاثا ولو قال ان ادعيت القاتل من كذا الى بيده اجبت
او ان ادعيت هذا ائمن كذا بقتنيه ولم اقبضه فتم ولا فلاح حتى ياتي بغيره لا ان قال لي مخرج مما اذناه
وان قال لي صاحب اريد ان انظر فيه او بعد ثبوت الدعوى بينة قضيتة او ابراني ولي بينة به وسال الاثنا
لزمنا نظر ثلاثة ايام وللدي ملازمته ولا يظن ان قال الى بينة تدفع دعواه فان عجز حلف المدعي

في غير حله

وكبره

لكن لا يفسد ان من قتل له
على جحور فليس غرامة
او قال كرا بينة اقربها
زورا وباطلة الا حتى
فيها

على

لم يفي ما ادعاه واستحق فان كل حكم عليه وصرف هذا ان لم يكن انكر سبب الحق فاما ان انكر ثم ثبت
فادعى قضا او ابرأ سابقا على انكاره لم يقبل وان اقام به بينة وان قال مدعي عليه بعين كانت بيده اولك
امس لزما سبب زوال يد **فصل** ومن ادعى عليه عينا يده فاقربها لماضيه مكلف جعل المضم في يده وطرف
مدعي عليه فان نكل اخذ منه بدلها ثمان صدقة المقر له فهو كاحد من عيين على ثالث اقر له الثالث على ما
ياتي وان قال ليست لي ولا اعلم لمن هي او قال ذلك المقر له وجعل لمن هي سلمت لدعج فان كانا اثنين
اقرنا على ما هما وان عاداها لنفسه او لثالث او عاد المقر له او لا الى دعواه ولو قبل ذلك لم يقبل
وان اقرها لثالث او غير مكلف وللدي بينة في له بلا بينة والا فاقام المدعي عليه بينة الا لمن ساء له
بذلك والا استخلف فان نكل غرم به لها مدعي فان كانا اثنين فبدلان وان اقرها لمجهول قال الحاكم
عرقه والا جعلت ناكلا وقضيت عليك فان عاداها لنفسه لم يقبل **فصل** من ادعى على غائب
مسافة قصر او مستر بالبلد او بدون مسافة قصر او ميت او غير مكلف وله بينة سمعت وحكم بها لا في غيره تعالى
غير مكلف في سرقه بغير فقط ولا يجب عليه بينة على بقا حقه الا على رواية المتفق والعمل على ما في
هذه الا زينة ثم اذا كلف غير مكلف ورشد او حضر الغائب او ظهر المستر فعلى حجة فان جرح البينة
بامر بعد ادا الشهادة او مطلقا لم يقبل والا قبل والغائب دون ذلك لم تسمع دعوى ولا بينة عليه حتى
يكفر الا ان يتنح فسمعا ثمان وجه له مائة وفاء منه والا قال للدي ان عرفت له مائة وثبت عند
وفيك منه وسمع على حجة ما يوجب ما لا كونه مكلف جرحه وكلف له للنكاح والحكم للغائب لا يسمع الاثنا
كن ادعى موت ابيه عنه وعن اخ له غائب او غير رشيد وله عند فلان عين او دين قضيت باقرار او بينة
هو ليحكو اذ المدعي نصيبه والحكم نصيب الاخر وتجاه البينة في غير الارش وكما حكم بوقف
به خل فيه من لم يخلق تبعا وكاثبات احد الوكيلين الوكالة في غيبة الآخر قضيت له تبعا وسؤال احد الزما
الحكم كالكل فالتقصية الواحدة المشتبهة على عدد او اعيان كولد الابن في الشركة الحكم فيها الواحد او
عليه بجمه وغيره وحكم لطبقة حكم للتانية ان كان الشرط واحدا شمس من ايد اما يجوز ان يمنع الاول
من الحكم عليه فلتان الدفع به **فصل** ومن ادعى ان الحاكم حكم له بحق فصدقه قبل وحده كقوله
ابتدا حكمت بكذا وان لم يذكر فشهد به عدلان قبل ما وامضا لقد رتبته على امضائه مالم ييقن صواب
نفسه بخلاف من نسي شهادته فشهد اعنده بها وكذا ان شهد ان فلانا وفلانا شهدا عندك بكذا وكذا
وان لم يثبت حكمه امد ووجهه ولو في قطرة تحت ختمه او تحت ختمه وبقينه ولم يذكر لم يقبل به
خط ابيه حكم او شهادته الا على مرجوح المتفق وهو اظهر وعليه العمل ومن تحقق الحاكم منه انه لا يفرق
من ان يذكر الشهادة او يعتمد على معرفة الخط يجوز له ان لا يقبل شهادته والا امر ان يسأله عنه
ولا يجب ان يخبر بالصفة وحكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته باطنا في على الحاكم كاذبة لم يفتك حتى
او في عقد وفسخ من حكمه بينة زور بوجوه امرأة فوطي مع العلم فزناه ويسمع كما جازم وان حكم
بطلانها لثلاثا بشهود زور في زوجته باطنا ويكره له اجتماعها ظاهرا ولا يسمع كما جازم من يعلم بالباطل
من حكم حتى يد او عليه ما عاين اقراره عمل باطنا بالحكم وان ما عجز من ترك التسمية فحكم بصفته
وان رد حاكم شهادة واحد برضاه لم يؤثر ذلك مطلقا ولا في حكمه في عبادة ووقت

اثبات

لو علمه

وانما هو قنوت فلا يقال حكم بكذا او بانه لم يرفع يده فلو رفع اليه حكم في مختلف فيه لم يلزمه نفسه لانه
لزمه تنقيح وان لم يرفع يده وان كان نفس الحكم مختلفا فيه كحكمه بعله وترويه بقيمة وان
رفع اليه خصمان عقد فاسدا عنده فقط واقرامان نافذ الحكم حكم بصلته فله الزام بما فلك وله
ردة والحكم عند هبة ومن قبله في صحة نكاح لم يفرق بتغير احد من الحكم فلا يفتي بغيره
راي بطلانه ولا يلزم اطلاق المقلد بتغيره وان كان خطأ في الات بخلافه قاطع او خطأ فليس
اهلا فمنا **فصل** ومن غصبه انسان مالا جهرا او كان عنده عن ماله فله ان يقتص بالمقصوب
جهرا وعن ماله ولو قهره لا اخذ قدر دينه من مال مدين تعذر اخذ دينه منه بحكم محمد او غير
الا اذا تعذر على ضيف ان يقتص بحكم او منع زوج ومن في معناه ما وجب عليه من نفقة ونحوها ولو
كان لكل من اثنين على الاخر دين من غير نفسه محمد اجمعا فليس للاخر ان يقتص **باب**
حكم كتاب القاضي والقاضي ويقبل في كل حق لا ديني حتى فيما لا يدل
فيه الارسلان كقود وطلاق ونحوها ولا في حق الله تعالى كقتل زنا وشرب وفي هذه المسئلة ذكر الاصحاب
ان كتاب القاضي حكمه كالشهادة على الشهادة ولا كانه شهادة كونه كذا او كذا في غير نفسه
ماله انه اصله ومن شهد عليه فرع فلا يسوغ قضي حكمه بانكار القاضي الكاتب ولا يفتي في عدالة البينة
بل منع انكار الحكم كما منعه رجوع شهود الاصل فله ان يفرع لمن شهد عنده واصل لمن شهد عليه
وانه يجوز ان يكون شهود فرع اصلا لفرع ويقبل فيما حكم به لينفذ وان كانا يبيل واحد لانما ثبت
عنده ليحكم به ولا اذا سمح البينة وجعل تعديلا الى الاخر الا في مساقاة قصر فاكثروا وله ان يركب
الى معين والى من يصل اليه من قضاة المسلمين ويشترط لصلوه ان يقرأ على عدلين ويعتبر ضبط
الحق وما يتحقق به الحكم فقط ثم يقول هذا كذا في اي فلان بن فلان ويدفعه اليهما فاذا اوصلا دفعا
الى المكتوب اليه وقال تشهد انه كتاب فلان اليك بعله والاقطاط فمعه بعد ان يقرأ عليه ولا يشترط
ولا تولاهم وقرئ علينا واشهدنا عليه ولا قول كاتب اشهد اعني وان اشهد فمعه مدرج محتوما
وكما به في غير عمله او بعد عزله كره ويقبل كتابه في ميوان بالصفة اكتفاء كشيء لا له ولا
لم يثبت مشاركته في مقته اخذ مدعيه بكفيل محتوما عنقه فيأتي به القاضي الكاتب لتشهد البينة على
ويبقى له به ويكتب له كتابا ليبرأ كفيلا وان لم يثبت ما ادعاه فكم مقصوب ولا يحكم على شهود عليه
بالصفة حتى تشهد على عينه واذا وصل الكتاب واحضر الخصم المذكور فيه باسمه ونسبه وحيثه
ما انا بالمدكور قبل قوله بعينه فان نكل قضي عليه وان اقر بالاسم والنسب اثبتت بينة فقال الحكم
عليه غيري لم يقبل البينة تشهد ان بالبلد آخر كذا وكذا ولو ميتا يقع به إشكال فيتوقف حتى يعلم
وان مات القاضي الكاتب او عزل لم يضر كبتة اصله وان فسق فيقبح فيما ثبت عنده ليحكم به
ويلزم من وصل اليه العمل به تعذر المكتوب اليه او لا اكتفا بالبينة بل ليل ما لو ضاع او اخرج
ولو شهد اطلاق ما فيه قبل اعيان على العلم ومضى قضاة الخصم للثبت عليه بلد الكاتب فله الحكم
عليه بلا إعادة شهادة **فصل** وان حكم عليه المكتوب اليه فآله ان تشهد عليه بما جرى من اية
او شوت مجرد او متقل حكم او تنفذ او الحكم له بما ثبت عنده اجابة وان سأل مع الاشهاد كتابته

مكتوب اليه

لا يبرأ من عليه "كاتب"
او من نكل برأته
انكر وخلفه او من
بطله عنده ان
يشهد له بما جرى

وانا

وانا بورقة لزمه كماع باخذ زكاة هو ما تضمن الحكم بينة يسمى سجلا وغيره محضرا والا في جعل السجل نكتين
نكتة يدفعها اليه والاخرى عنده وصيغة المحضر ليم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان قاضي
عبد الله الامام على كذا وان كان نائبا كتب لحقة القاضي فلان قاضي عبد الله الامام في مجلس حكمه وقضائه
موضع كذا اصدع ذكر انه فلان بن فلان واحضر معه مدعي عليه ذكر انه فلان بن فلان ولا يعتبر ذكر الخطب
ما جرة والا في ذكر خطبها ان جعلها فادعي عليه كذا فاقر له او فأنكر فقال للمدعي الله بينة قال فاحضر
وسأله سمعها ففعل او فأنكر ولا بينة وسأل تخليفه فخلعه وان نكل ذكره كونه حكم بكونه وسأله كذا
فاجابه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وعلم في الاقرار والاحلال جرى الامر على ذلك وفي البينة
شهادة اعني بذلك وان ثبت الحق بل اقرار لم يفتي في مجلس حكمه واما السجل فلا يثبت عنده والحكم
به ومقته هذا اما تشهد عليه القاضي فلان كاسد من حضر من الشهود اشهد ثم انه اثبت عنده
شهادة فلان وفلان ومدعيهما عاريا معه قبول شهادتهما محضر من خصمين وبه كرهما ان كانا معروفين
والمال مدع ومدعي جان حضورهما وسماع الدعوي من ادهما على الاخر معرفة فلان بن فلان وبه كره
المشهود عليه واقراره طوعا في حقه منه وجواز امر جميع ما سمي ووصف في كتاب نكتة كذا او نكتة كذا
او المحضر جميعه من غير فاذ افرغ قال وان القاضي امضاة وحكمه على ما هو الواجب في مثله بعد ان
سأله ذلك والاشهاد به الخصم المدعي وينسبه كونه مدعيه فمعه نكتة وجعل كل ذي حجة على حجة واشهد
القاضي فلان على انفاذ حكمه واسمايه من حضر من الشهود في مجلس حكمه في اليوم المورخ اعلاه
وامر بكتب هذا السجل نكتتين متساويتين نكتة بيد يوان الحكم ونكتة ياخذها من كتيه له ولوم يذكر
محضر من الخصمين طر لجواز التقاضي الغائب ويضم ما اجمع من محضر وسجل ويكتب عليه محضر كذا
من وقت كذا **باب القسم** وهو تمييز بعض الانصاف عن بعض
وافراز ما بينه وفي نوعان **احدهما** قسمه تراض وتحرر في مشترك لا ينقسم الا بضر او رد عوض حمام
ودور صفار وشعر مفرد واراض بعضها ببراوتها ونحوه ولا تعدل ما جاز ولا قيمة البرضي الشركا
لكم وحكمه كبيع يجوز فيها ما يجوز فيه خاصة ماله وولي ولو قال ادهما انا اخذ الاذي وبقي لي
الا لا تنقسم حصتي فلا اجازة ومن دعا شريكه الى بيع فيها اجبر فان ابيع علىهما وقسم الثمن وكذا الوكيل
الاجارة ولو في وقتية والضرر المانع من قيمة الاجارة تنقص القيمة لها وان انفرد احد هما بالضرر كرتك
مع رب ثلثين فكلما لو تصرفا وما تلاصق من دور وعقار وقرعة وهي الارض التي لا ما فيها ولا شجر كثر في
فيعتبر الضرر في كل عين على افرادها ومن بينهما عيب او عيب او ثياب ونحوها من جنس فطلب ادهما
قسيما اعيان بالقيمة اجبر متع ان تساوت قيمتهما فلا كما لو اختلف الجنس واخر ولين متساوي القواب
من قسمة الاجزاء وتساوتها من قسمة للتقديله ومن بينهما حائط او عرصة حائط وهي التي لا بنا فيها فطلب
احدهما قسمة ولو طول في كمال العرض او العرصة عرضا ولو وسعت حائطين لم يجز متع كمن بينهما دار
علو وسفل فطلب احدهما جدارا للسفل لواحده والعلو لآخره او قسم سفل لعلو او عكسه او كل واحد على ما
وان طلب قسما معا ولا مرد وجب وتعدل بالقيمة لا ذراع فكل ذراع على ذراع بذراع ولا
اجاز في قسمة المنافع وان اقتسماها من امكن مع جاز فلو رجع ادهما بعد استيفاء ثوبته غير المتفر

والا فلا

قوله عصابة قال في المدع
واحد تعاقدت وهو ما يضرع
بجواب الامة من السوء
لذوات الكفني ومنه عصابة
الاب وما جسيما من جانيه
وهي التي سميها ان دعائم

والجانب منك
اللباس العظمى
وجه الصواب
او فاضل المنظر
بالا في الحساب
انتهى

انما يبوخذ به اذا
لو بعد فلك جري ويجاف
اذا انكروا
ص
قال الجوهرى ارج صرب
نور اسية فالر المجاهد
القبول سعد
ومعاند لما في خص معا
مع عقد كسر الفاء وهو ما يستند
الاحضار والفظ الحيوان التي
يت يثبت في الغض والخض
بغير خرب
ص وجمعه اخضار سمي
لما فيه من الغرور والانتاب
في سعد

کلیف

فخرج وتعدى بها وتسمع بعد التعديل قبل الحكم وبعد قبل التسليم كان كانت بيعة المنكر غايية حين وضع
فخرج بيعة انه اشترىها من الداخل واقام الدار بيعة انه اشترىها من الخارج فدمت بيعة الدار كانه الخارج
معه وان اقام الخارج بيعة انها ملكه والاخر بيعة انه باعها منه او وقعها عليه او اعطىها فدمت الثانية ولم يرفع
بيعة الخارج يد قوله ابراهيم من الدين اما لو قال لي بيعة فابية طوبى بالسلم لان تاجر بطول وموتى ارضا
والعين بيعة في شهادته ملك او يد او احداهما فقط فصارا كالا ان تشهد الخارج باقتاله عنه ولا يثبت
احد اهما زيادة تاج او سيب ملك او اشترى احد الا او كثر عدده ولا رجلان على رجل وامراتين او ذين
ومتى ادعى احدهما انه اشترىها من زيد وهي ملكه والاخر انه اشترىها من عمرو وهي ملكه واقام احد البيعتين
تعارضته وان شهدت احدهما بالملك والاخرى باقتاله عنه له كما لو اقام رجل بيعة ان هذه الدار لابي
فلما بركة واقامت امراته بيعة ان اباها امدقها اياها قد تمت الناقلة كحبيبة ملك على بيعة
فصل الرابع ان تكون بيعة ثالث فان ادعاها لنفسه حلف لكل واحد منهما فان نكل عنهما اخذاهما منه
وبه لهما واقترعا على ما هما وان اقرها لهما فكل من التيمين احتسماها كما ولا حد هما بيعة حلف واخذها ويحلف
المقر الآخر فان نكل اخذ منه به لهما واذا اخذها المقر له فاقام الاخر بيعة اخذها منه والمقر له قضي على المقر
وان قال هي لاحد من اهل بيعة فصدقا لم يحلف والاخر حلفا واحدا ويقرب بينهما فمن قرع حلف واخذها
ثلاث بيعة قبل ولهما القرعة بعد تحليفه الواجب وقبله فان نكل قدمت القرعة وحلف المقر وعنه ان كذبه
فان نكل اخذ منه به لهما وان انكرها ولم يناع اقرع فلو علم انها لاخر فقد مضى الحكم وان كان لا يراها
بيعة حكم له بها وان كان لكل بيعة تعارضتا سواء اقرها لهما ولا حد هما لا بعينه او ليست بيد احدهما وان انكرها
فاقاما بيعتين ثمة اقرها لهما بعينه لم يرجح ذلك وحكم التعارض بما له واقران صحيح وان كان اقران قبل
اقامتهما فالمقر له كذا اخر والاخر كما يرجح وان لم يدعيها ولم يقرها لغيره ولا بيعة فهي لاحد هما بقرعة
فان كان المدعي به مكلفا واقام بيعة برقع واقام بيعة بحريته تعارضتا فاقام لاحد هما بقوله ولهما فو لهما
والا لم يلتفت الى قوله ومن ادعى دارا واخر نصفها فان كانت بايديهما واقاما بيعتين فهي للمدعي الكل وان
كانت بيد ثالث فان نازع فليدعي كل واحد نصفه والاخر لرب البيعة به وان لم يناع فقد ثبت اخذ نصف المدعي
الكل ويقترعان على الباقي وان لم تكن بيعة فليدعي كل واحد نصفها كمن قرع في النصف حلف واخذ ولو ادعى كل
نصفها وصديق من بيده العن احدهما وكذب الاخر ولم يناع فليل سلم اليه وقيل تحفظ ما لم وقيل يقر له
فصل ومن يدعي انه اشترى من زيد وادى العبد ان زيد العتقة او ادعى شخص ان زيد اباعه
او وهبه له وادى اخر مثله واقام كل بيعة فصحنا سبق التصرفين ان علم التاريخ ولا تساقطتا وكذا ان كان
العبد بيد نفسه لم يبيعه ولو ادعى عتقا او زوجة امراة واقام كل البيعة وليست بيد احدهما سقطتا ولو اقام
كل من العين بيدهما بيعة بشراهما من زيد وهي ملكه بكذا واتحد تاريخهما مخالفا وتماضا فلهما وان يرجح على
زيد نصف الثمن وان نفسه ويرجع ب كله وان ياخذ كل واحد من الاخر وان سبق تاريخ احدهما فله
والثاني الثمن وان اطلقا او احدهما تعارضتا في ملك ادها في شرا فليقبل من زيد دعواها وكل منهما
بنصف الثمن بخلاف ذلك الرجوع على زيد بنصف ما اشترى به وان ادعى اثنان من عتق ثالث كل منهما انه
اشترىها منه بشرا فممن ساءه من صدقة واقام بيعة اخذ ما دعه والاخر وان اقاما بيعتين فهو منكرو فان اخذ
تاريخهما تساقطتا وان اختلف او اطلقا او احدهما عمل بها وان قال احدهما غصبني والاخر ملكنيها

وطبق لكل منهما النصف
ان النصف الذي اقر به
لصاحبه وحلف كل
لصاحبه على النصف
الحكوم له به وان
نكل المقر عن البيعة
اخذ منها اخذ منه
بدلها واقتسمها ايضا
وان لم يدع حره
فاقر له بالثمن
ولا ينافي ولا

ولو كانت

ادق

او اقر لها وانما ما بينتني هي للمغصوب منه ولا يفرم للاخر شيئا وان ادعى انه اجر البيت بعينه فقال المتاجر
بل كل الدار تعارضتا ولا قسم هنا **باب** في تعارض البيعتين وهو التعادل من كل وجه
من قال لقته متى قتلت فانت حر لم يقبل دعوى قتله الا بيعة وتقدم على بيعة وارث وان مات في الحرم
فالمهر وفي مفرق فانت حر واقام كل بيعة بموجب عتقه تساقطتا ورقا كما لو لم تفر بيعة وجعل وقته وان لم
موت في احد مما اقرع وان مات في مرضي هذا المهر واي برت فقام وانما ما بينتني تساقطتا ورقا وان
جعل فمات ولا بيعة اقرع وكذا ان اقرع بدل في التعارض وانما في الجمل فيحقق المهر وان شهدت
على ميت بيعة انه وصي يحق سالم واخرى انه وصي يحق غانم وكل واحد ثلث ماله ولم يجر الورثة عتق احدهما
بقرعة ولو كانت بيعة غانم وارثة فاسقه عتق سالم ويحق غانم بقرعة وان كانت عادلة وكذبت الاجنبية
الحكم ولو كانت فاسقة وكذبت او شهدت برجوعه عن عتق سالم عتقا ولو شهدت برجوعه ولا فسخ ولا
تدبير عتق غانم كاجنبية فلو كان في هذه الصورة غانم سدس ماله عتقا ولم تقبل شهادته وخبر وارثة عادلة
كفاسقة وان شهدت بيعة بعتق سالم في مرضه واخرى بعتق غانم فيه عتق السابق كان جعل فاسقه بقرعة
وكذا لو كانت بيعة غانم وارثة فان سبقت الاجنبية فكذبت الوارثة او سبقت الوارثة وهي فاسقة عتقا
وان جعل اسبقها عتق واحد بقرعة وان قالت الوارثة ما عتق الا غانم عتق كله وحكم سالم كحكم لولم
تلقن في بيعة في انه يحق ان تقدم عتقه او خذ له القرعة وان كانت الوارثة فاسقة ولم تلقن في بيعة
سالم عتق كله وينظر في غانم رفع سبق عتقه او خروج القرعة له بعتق كله ومع باخر او خرجها لسالم لم يحق
منه شيء وان كذبت بيعة سالم عتقا وتدبير مع تمييز كافر تمييز مع اسبقها **فصل** ومن مات عن ابن
سلم وكافر فادعى كل امة على دينه فان عرف اصله قبل قول مدعيه والاخر انه للكاfran اعترف المسلم
باخوته او ثبت بيعة والاجنبية لهما وان جعل اصل دينه واقام كل بيعة بدعواه تساقطتا وان قالت بيعة تعرفه
مسلم واخرى تعرفه كافر ولم يورثا وجعل اصل دينه فبرائه المسلم وتقدم الناقلة اذ اعترف اصل دينه في
ولو شهدت انه مات ناهيا بركة الاسلام واخرى انه مات ناهيا بركة الكفر ساقطتا عرف اصل دينه او لا
وكذا ان خلف ابوين كافرين وابنين مسلمين او انا وزوجة مسلمين وابنا كافرا ومتي نصفا المال فنصفه للابوين
على ثلاثة ونصفه للزوجة والاخر على اربعة ومن ادعى تقدم اسلامه على موت مورثه المسلم او على قسم
تركه قبل بيعة او تصديق وارثه وان قال اسلمت في محرر ومات في مفر وقال الوارث مات قبل محرر ورث
ولو خلف كرا باخرا وابنا كان فادعى انه عتق وابو حي ولا بيعة صدق اخوه في عدم ذلك وان ثبت عتقه
برضاه فقال المراثي ابي شعبان وقال العتيق بل يشوال صدق العتيق وتقدم مريضة المرحم التعارض وان
شهد اثنان على اثنين بقتل فشهدا على الاولين فله فصدق الولي الاولين فقط حكم بها والا فلا شيء وان
شهدت بلف ثوب وقالت قيمته عشرون واخرى ثلاثون ثبت الاقل وكذا لو كان بكل قيمة شاهدة والثانية
كعين لقيم يريدها او ايجارها ان اختلفا في قيمتها او اجر مثليها اخذ من يصدقها الحرف فان اختلفا
بيعة الاكثره كالو شهدت بيعة انه اجر حصه مولاه باجرة مثليها وبيعة بنصفها **كتاب**
الشهادات واحد شهادته وهي حجة شرعية تظهر الحق ولا توجب في الاخبار ما علمه بلفظ خاص
مثل المشهود به في غير حق الله تعالى مرض كفاية وطلاق الى ما دة على التحمل وعلى الادامتي وجب وقبض

كل وجه
هو التعادل من كل وجه
عمل بشهادتها وانما
تدبيرها

حكمه

ومتی وجیت وجیت
کتابتھا صی

و بجز مکنها نیغیر
بطلبه و لولم بطلبه
و ایتدح به کنه اذ
حسبه و بجز اشراف
نکاح و بسن فی کل عقد
سواء هو من هو

وان شهد احدها
انه اقرب اليه
ولاحق انه اقرب
اليوم او احدها
يا بعد داره اس و
آخر انه يا بعد
اليوم كلك وكذا
شهادة علي قول
نكاح وفتن في

مستلزام

وعمره ان لا يعود وان كان ترك واجب فلا بد من فعله ويأمر به ويستعمله ويستعمله به
ولا يصح مطلقا ولا يشترط لصحتها من قذف وغيبه ونحوها الا انه والتخل منه ومن اخذ بالرضى فسق
ومن اتى فرعا مختلفا فيه كن تزوج بلا ولي او بنته من زنا او شرب من نبيذ مالا يشكر او اخرج قاذرا
اعتقد بحرية رده وان تاوّل فلاه الشا في استجبال المروق بفعل ما يجمله ويترتب ما يدنس ويشبه
عادة فلا شهادة لمصافح ومتمسك ورقاص ومشعبه ومخن وبكر الفنا واستماعه وطيفين ومتزوي
بري يستعمله ولا يشترط في مدح باعطا وفي ذم عنع او يشبه مدح خير او عذر او امانة معينة
بحرمة ويسق به لك ولا يجوز روايته ولا للاعب بشرط غير مقلية كع عوض او ترك واجب او فعل
محرم اجماعا او بغيره ويحرم ان او بكل ما فيه ذنابة حتى في ارجوحة او ربح ثقل او تحرم مخاطبته بنفسه
وفي تقاضه او تحريم طيانه ولا يستريح بها من المزارع او لبيبة لها محارم غير ك وتباح للانس بموتها
واستفراخها وحمل كبت ويكره حبس طير لنغمة ولا لمن ياكل بالسوق لا يسر لكمة وتقاضه ونحوها ولا
لمن يده رطبه يجمع الناس او يكشف من يده ما العادة تعطينه او يحيط بمباضة اهله او امة او خطاها
بما حش من الناس او يدخل الحمام بغير ميزر او ينار بين السنين او يخرج من مستوي الجلوس بلا عذر
او يحكي المصفاة ونحوه ومتى وجد الشرط بان بلغ صغير او عقل مجنون او اسلم كافر او تاب فاسق قبلت شهادته
بجور ذلك **فصل** ولا يشترط الحرية كقتل شهادة عبدة وامة في كل ما يقبل فيه عروجه ومتى
تعيث عليه حرمة منعه ولا كون الصنعة غير نية عرفه فقبلت شهادة حمار وهداد وزبال وقمار وكاس وكاش
وقراد ودباب ونقاط ونخال وصباغ وديباغ وجمال وجزار وكاح وما يله وحارس وما ينج ومكار وقير وكذا
من ليس غير زري بله يسكنه او زنة المقاد بلا عذر او اذ اخصت طريقهم كوقبلت شهادة ولد زنا حتى به
واعمى عاصح اذ اتقن الصوت وبلا استفاضة وبشرائط تحلها قبل عاهة ولو لم يعرف المشهود عليه الا ببيته اذا
ومعه الحاكم بما يميز به وكذا ان قدرت رؤية شهود له او عليه او به لموت او غيبه والامم كسميع فيها
راه او سمعه قبل صممه ومن شهد بحق عند كهم عي او غرس او ضم او جث او مات لم ينفع الحكم بشهادة
ان كان عدلا وان حدث مانع من كبر او فسق او قحة قبل الحكم منعه غير عداوة اياه او شتمه عليه
بان قد ف البينة او قاتلها عند الحكومة وبعد يستوفي مال لا حد مطلقا ولا قود وقبلت شهادة الشخص
على فعل نفسه كالحكم على حكمه بعد عزل وقاسم ومرضعة على قسمته وارضاعها ولو ما جرح
باب موانع الشهادة وهي سبعة **أحد** ها كون مشهود له
ملكه او بعضه او زوجا ولو في الماضي او من عمودي نسبه ولو لم يجز به نفعا غالبا كعقد كاح او قود
وقبلت الباقي اقرارا كاجه دعه ولو له والدة من زنا ورضاعه ولو صدقته وعيقه ومولاة وان شهدا
على ابيهما بقذف ضرة ابيهما وفي تحه او طلاقا فلا ومن ادعى على معتق عبدين انه غصبهما منه
فتشهد العيقان بصدقه لم تقبل لعودهما الى الرقة وكذا الوشيد ان مقتضى ما كان حين الحق غير بالغ
ونحوه او عرطا شاهد في عريتها ولو عتقا بتدبير او وصية فتشهدا بدين او وصية مؤثر في الرق
لم تقبل لا قرارها بعد الحرية برقمها الغير سيد **الثاني** ان يجزها نفع لنفسه كشيء شهادته لرقيقه ولو مكاتب
او لم يورثه بخرج قبل اندماله او لموصيه او موكله فيما وكل فيه ولو بعد ان خلا لها او لشريكه فيما هو شريك

فيه او لمسا جرح كاد من في جرح او غرس جرحا لمفلس بعد جرح او من له كلاما واستحقاق وان قل في باط
او بد رسة بمصلحة لها وقيل لموروثه في مرضه بدين وان حكمها ثمرات فورته لم يتغير الحكم **الثالث**
ان يدفعها من نفسه كزوج في زنا طلاق قبل وفاته او كالعاقلة بخرج شهود قبل الخطاء والغرام بخرج شهود
دين علي مفلس وكل من لا تقبل شهادته له اذا شهد بخرج شاهد عليه **الرابع** العداوة لغير الله تعالى سواء
كانت موروثه او مكتسبة كقرمه نسائه او غمة بفرصه وطلبه له الترتب فلا تقبل على عداوة كاح في عقد نكاح فتلغو
من مقتدوف على قاذفه ومقتطوع عليه الطريق على قاطعه وكل من لا تقبل له فاقبل عليه **الخامس** الحوص
على اذ ايها قبل استشهاده من يعلمها قبل الدعوى او بعد ما عدا في عتق وطلاق ونحوها **السادس** العصبية
فلا شهادة لمن عرفها وبلا افراف في الحمة **السابع** ان ترة لنفسه ثم يتوب ويعيدها فلا تقبل للثمة وكذا
لم يؤدها حتى تاب قبلت ولو شهد كافر او غير مكلف او غرس قزال ملكه واعادوها قبلت لا ان شهد لمورثه
بخرج قبل بيرة او ملكاته او بغير شريكه في شفعة فيها قودته او ردت له فنع صررا وطلب نفع او عداوة
فبموروثه وعتق مكاتبه وعفا الشاهد عن شفعته وزال المانع ثم اعادوها ومن شهد بحق مشتركين
من ترة شهادته له واجبت ردة كالا لا يشخص في نفس با **باب** **اقسام الشهود**
وهي سبعة **أحد** ها الزنا وموجب حقه فلا بد من اربعة رجال يشهدون به او اربعة اقرارا **الثاني**
اذا ادعى من عرف بغيره فلا بد من ثلاثة رجال **الثالث** القود ولو طلق بوجوب التعزير وبقية الحدود
فلا بد من رجلين وكثبت قودا بقرار من **الرابع** ما ليس بقوبة ولا مال ويطلع عليه الرجال غالبا
كنكاح ورجعة وطلاق ونسب وكذا اوكل وايضا في غير مال فكالذي قبله **الخامس**
المال وما يقصد به المال كقرض ورهن ووديعة وغصب واجارة وشركة وحوالة وصلاح ودية وعتق وكذا
وتدبير ومير وتسميته ورق مجبول وعارية وشفعة واللاف مال وضمانه وتوكل وايضا فيه ووصية به
لمعين ووقف عليه وبيع واجله وخيار وجاية خطأ او عدا لا توجب قودا بحال او توجب مالا وفي بعضها
قود ككفا مؤممة وهاشمة ومنقلة له قود مؤممة في ذلك ونسخ عقد معاوضة ودعوى قتل كافر لا حد عليه
ودعوى اسير بقد م اسلامه لمنع رقه ونحوه فيثبت المال برجلين ورجل وامرأتين ورجل وامرأتين
وعينين ويجب تقديم الشهادة عليه ولو نكل عنه من اقام شاهدا حلف مدعى عليه وسقط الحق فان نكل
حكم عليه ولو كان جماعة حق شاهد فاقاموه من طيف اخذ نصيبه ولا يشارك من لم يلف ولا تلف ورثة
ناكل **السادس** اذ اذابة وموصية ونحوها فيقبل قول طيب ويطار واحد لعدم غيره في معرفة ما زل
يعد زنا ثانيا وان اختلفا قدم قول مثبت **السابع** مالا يطلع عليه الرجال غالبا كقبول النساء تحت
التياب والرضاع والامتهال واليكارة والثوبة والحض ونحوه وكذا اجارة وغيرها في حمار وعرس
ونحوها مما لا يحضر رجال فيمكن فيه امارة عدله والاحوط اثنتان وان شهد به رجل فاؤلى الحكم اليه
فصل ومن ادعت اقرارا زوجها باخوة رضاع فانكر لم يقبل فيه الا بجلان وان شهد بقتل العبد رجل
وامرأتان لم يثبت شيء وان شهد باسرة ثمة المال دون القطع ويغرمه ناكل وان ادعى زوج خطا قبل
فيه رجل وامرأتان او وبينه وثبت العوض وتبين عجزه عوا وان ادعت له لم يقبل فيه الا بجلان ومن اذاعت
رجلا وامرأتين تزوجها غير ثبت المهر ومن طلق بطلاق ماسوق او ما غصب ونحوه فثبت فعله بطلان وامر

باب اقسام الشهود

باب اقسام الشهود

ومن زوج في زنا عداوة
قتل وغيره

والاعسار

أو بعين ثمن المال وأمر تطلقه وإن شهد رجل وامرأتان لرجل أو رجل وطرف معه أن فلانة أم ولد له وولد لها
منه فبني لها أم ولد ولا ثبت حرية ولدها ولا نسبها ولو وجد على دابة مكتوب جيس في سبيل الله أو
على أسكفة دار أو ما يطبخها وقد أوصد حكمه به ولو وجد على كتاب علم في نزاع من طوبى له ذلك ولا عمل بالقرائن
باب الشهادة على الشبهة والرجوع عنها وأدائها
لا يقبل الشهادة على الشبهة إلا ثمانية شروط أحدها كونها في حق يقبل فيه كإقرار القاض
الثاني بعد رسوخ الأصل بموت أو مرض أو خوف من سلطان أو غيره أو غيبة مسافة قصر الثالث
تقدرهم إلى صدور الحكم فتي أمكنت شهادته قبله وقد علم على سماعها **الرابع** دوام عدالة الأصل وفرع إليه
ففي طه ثقله من أحد من يمنع قبوله وقد **أقام** استرعا الأصل الفرع أو غيره وهو يسمع فيقول
أشهد على شهادتي أو أشهد أني أشهد أن فلان بن فلان قد عرفته أشهد في حق نفسه أو شهدت عليه أو
أقرعندي بك أو لا لم يشهد إلا أن سمعته يشهد عند الحاكم أو يعرفها إلى سبب كبيع وقرض وكوفا **السادس**
أن يؤد بها الفرع بصفة تحمله وتثبت شهادته شاهد ي الأصل بفرعين ولو على كل أصل فرع وشبهه حتى يفرع
مع أصل آخر ويصح محل فرع على فرع وإن شهد الشاهد في أصل وفرع وفرع وفرع فيقبل رجلان على رجل واحد
ورجل وامرأتان على مسلم أو على رجلين أصليين أو فرعين وإمرأة على امرأة فيما يقبل فيه المرأة **السابع**
تعيين فرع لأصل **الثامن** ثبوت عدالة المحجج ولا يجب على فرع تعديل أصله ويقبل به وبموته ونحوه ولا
تعديل شاهد لرقيقه أو من شهد له شاهد أفرع على أصل وتقدره لا تحلف واستحق وأذا انكر الأصل شهادة
الفرع لم يعمل بها ولا يضمن شهود الفرع برجوعهم بعد الحكم ما لم يقولوا بأن لنا كذب الأصول أو عظمهم وإن
رجع شهود الأصل بعد لم يضمنوا إلا أن قالوا كذبنا أو عظمنا وإن قالوا بعد ما أشهدنا بما يشي لم يضمن الفريقان
شاهد **فصل** ومن زاد في شهادته أو تنص لا بعد حكمه أو أدى بعد انكارها قبله وكذا قوله لا أعرف
الشهادة ثم يشهد وإن رجع لثب ولا حكم وأمر يضمن وإن لم يصرح برجوعه بل قال للحاكم توقفت فتوقفت
أثم أعادها قبلته وإن رجع شهود مال أو عتق بعد حكم قبل استيفاء أو بعد لم ينقض ويضمنون ما لم يصدفهم
شهود له بالمثل أو تكن الشهادة بدعيين فيرأيه قبل أن يرجعوا ولو قبضه مشهود له ثم وهبه لمشهود عليه ثم
رجعاً عن ماله ولا يفرم ماله برجوع ماله وإن رجع بعد حكمه شهود طلاق فلا غرم إلا قبل الدخول نصف
الحمي أو بدله وإن رجع شهود القرابة وشهود الشرا فالغرم على شهود القرابة وإن رجع شهود قود أو قود
بعد حكمه وقبل استيفاء لم يستوفى ووجبت دية قود وإن استوفى ثم قالوا أخطأنا غرموا دية ما تلف أو أورش
الضرب ويتقسط الغرم على عددهم فلو رجع رجل وعشرة في مال غرم سد ثلثا وعن البقية وكذا
رضاع ولو شهد ستة بزنا أو أربعة واثان باحصان فرجهم ثم رجعوا الزمهم الدية أسداً وإن كانوا
خمساً بزنا فأخاضوا ولو رجع بعضهم غرم بتسليمه ولو شهد أربعة بزنا واثان منهم باحصان فرجهم ثم رجعوا
فعل من شهد باحصان ثلثا الدية وعلى الآخرين ثلثها وإن رجع زائد عن البينة قبل حكمه أو بعده استوفى
ونحوه الرجوع لقد فيه ولو رجع شهودنا أو إحصان غرموا الدية كاملة ورجوع شهود تركية لرجوع من ركوهم
وإن رجع شهود تعليق عتق أو طلاق وشهود شرطه غرموا بعدهم وإن رجع شهود كناية غرموا ما بين قيمته
قنأ ومكانه فإن عتق فأبين قيمته ومال كناية وكذا أشهود باستيلاء كناية غرموا ما بين قيمته

أو برأه

أو برأه منها إذا خاز زوجته أو أنه عفا عن دم محمد لدم تميمه ماله ومن شهد بعد الحكم عفا عن الشهادة الأولى
فكرجوعه وأولى وإن حكم ساهد وعن فرج الشاهد غرم المالك كله وإن بان بعد حكمه كفر شاهده به أو
فسخها أو انفما من عودي نسب محكوم له أو عداً أو محكوم عليه نقض ورجع مال أو بدله وبديل قود استوفى
على محكوم له وإن كان الحكم به تعالى باللاف حتى أو عفا عن البينة فمعه مذكور أن كانوا ولا أو كانوا
فحكمه وإن علمه حكمه بشاهد زور أو قرآن أو من شهد به بيمين عزمه ولو تاب ما يراه ما لم يخالف نقضاً أو معناه
ولطف به في المواضع التي يشتر فيها فيقال أنا وجدناه شاهد زور فاقبضوه ولا يعز وتعارض البينة ولا يخلط
في شهادته أو رجوعه ومتى ادعى شهود قود خطأ عزروا **فصل** ولا تقبل الشهادة إلا ما شهد أو
شهدت فلا يكتفى أنا شاهد ولا أعلم أو حق ولو قال أشهد ما وضعت به خطي أو من تقدمت غرم أشهد
بمثل ما شهد به أو بدله وإن كان له أشهد مع في الأخيرتين فقط **باب**
في الدعوى وهي تقطع المصومة ماله ولا تسقط حقا ويستلحق منكر في كل حق آدمي غير نكاح ورجعة
وطلاق وإيلا وأصل رق كدعوى رق لقيط وكذا واستيلاء ونسب وقد وقصاص في غير قامة هو يقضي في مال
وما يقصد به مال ينكول ولا يستلحق في حق الله تعالى كعبادة وصداقة وكفارة وتقدر ولا شاهد وما كرك
ومتي على نفي دين على موص ولا مدعي عليه بقول مدع ليلطف أنه ما حلفني أني ما حلفه ولا مدع طلب يرضيه
فقال ليلطف أنه ما حلفني وإن ادعى وصية الفقرا فإنكر الورثة طعنوا أو من طعن على فعل غيره أو دعوى
عليه في اثبات أو نفي نفسه أو دعوى عليه حلف على البينة ومن طعن على نفي فعل غيره أو نفي دعوى عليه فطعن في
العلمه وورقيقه كاجبي في طعنه على البينة على نفي علمه وأما بيمينه فائسب إلى تقصير وتقرير فقل البينة ولا
فعل نفي العلم ومن توجه عليه طعن الجماعة حلف لكل واحد مما لم يرضوا بواحدة **فصل** ويجزى بالله تعالى
وحد وكما لم تغلظها ماله خطر كناية لا يوجب قوداً وعتق ونصاب زكاة كلفظ كواسم الذي لا اله إلا هو عالم
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الطالب الضار النافع الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور
ويقول يهودي والله الذي أنزل التوراة على موسى وقلق له البحر وأجابه من فرعون وملائته ويقول
نصراني والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى وجعله يحيى الموتى ويرى الله والله لا يرضى ويقول مجوسي والله
والله الذي خلقني ومورني ورزقني وحلف صائياً ومن يبيد عمر الله تعالى بالله تعالى ومن كذب الضمير
أو بين أذان وإقامة ومكان فبمكة بين الركن والمقام وبالقدس عند الصخرة وببقيّة البلاد عند المنبر
وحلف ذمي بموضع يعظمه زاد بعضهم وبيمينه كتحليله فأبى مستقبل القبلة ومن أبى تغلظا لم يكن ناكلاً وإن
رأى ما لم تركه فتركه كان مضمياً **كتاب**
الأقرار وهو إقرار بمكده
مختاراً عليه بلفظ أو كتابة أو إشارة أو غير ذلك أو موله أو مولييه أو مورثه بما يمكن منه قه وليس بالتشاور
فصح ولومع إضافة المالك إليه ومن سكران أو أخرس أو مجنون أو صغير أو قن أو مجنون أو قن أو قن أو قن
مأذون لمحا فيه لا يمكن عليه ولا ماله مقبل لسانه بمصوّر من مقر التزاه كشرط كونه بينه وولايته
واختصاصه لا معلوماً وتقبل دعوى الكراهة بقرينة كوكيل أو أخذ ماله أو تهديد قاده وتقدم مينة
الكراهة على طواعية ولو طالع من ظاهر الكراهة علمت أني لو لم أقرايضاً الملقون فلم يكن مكرهاً لم يسمع
لأنه من منه فلا يعارض بين الأداة ومن أكره ليقرب رهم فاقرب يار أو لزيد فاقربوا أو لي مال فباع

فإن نكحوا قضى عليهم

وكن الشرائع

وان كان في ذلك من كونه اقراره ان يبلغ باسلامه اذ يبلغ عشرة ولا يقبل بشئ الا بيمينه وان اقر بالثمن وقال
 بعد بلوغه لم يكن حين اقراره بالثمن بلوغه ثم انكر بلوغه حال الثلث صدق بلا يمين
 وان ادعى انه انبت بطرح اودع الا بلوغ لم يقبل ومن ادعى جواز لم يقبل الا بيمينه والمريض ولو مرض الموت
 الخوف يصح اقراره بوارثه ويأخذ دين من غير وارث وبمال له ولا يحاض مقرله غرما للصحة لكن لو اقر في مرضه
 بعين ثمنه بدين او عكسه فرب العين اصح ولو اعقب عبدا لا يملك غيره او وهبه ثم اقر بدين نقد عتقه
 وهبته ولم ينقصا باقراره وان اقر بمال لوارث لم يقبل الا بيمينه او اجازة كولو اقر لوجه غير شلي الزمة بالزور
 لا باقراره وان اقر لغيره بدين ثمنها لم يقبل بها لم يقبل بها وان اقرت ان لا يملكها لم يصح الا ان يمينه باخذ
 او اخلطه وكذا الحكم كل دين ثابت على وارث وان اقر لوارث واجبي مع الاجنبي والاعتبار بحاله اقراره فلو
 اقر لوارث نصا زعمه الموت غير وارث لم يلزمه وان اقر لغير وارث لزم ولو اقر لوارثا وصار وارثا وصار وارثا
فصل وان اقرت ولو اقرت او قود او طلاق ونحوه في الحال ما لم يكن العود في نفس
 فبعد عتق فطلب جواب دعواه منه ومن سببه جميعا وليس لغيره ان يقر عليه ولا يقبل اقراره عليه
 عليه بغير ما يوجب مالا قطعه وان اقر غير ما دون له بمال او ما يوجب اموالا لا يعلق بالتجارت فكذلك
 عليه شئ به بعد عتقه وما صح اقراره به فهو المضم فيه ولا فيقيد هو ان اقر مكاتب بجنابة تطلعت بدينه
 ورقبته ولا يقبل اقراره عليه بدينه ولا بغيره مال بدينه وكذا بدينه قبل في قطع دون مال وان
 اقر غير مكاتب لسيده او سيده لم يملك به وان اقرانه باعه نفسه بالف عتقه ثم ان صدقة لزمه ولا خلاف
 ولا اقراره لغيره اقرار لسيده وليس له ان يقر عليه ولا يملك به ولا يملك به ولا يملك به ولا يملك به
 ولا يملك به الا ان قال على كذا بسببه ولا يملك به كذا بسببه حليا كذا فانفصل وادعى انه بسببه مع
 والا فلا ويصح حمل بماله فان وضع مينا او لم يكن حمل بطل وان دلت حيا وميتا فالحق وحين فليحكما
 بالسوية ولو ذكر وانما لم يضر الى ما يوجب تفاضلا كارت او وصية يقتضيانه فيجل به وله على الف
 جعلها له او نحو فوعده وحمل على الف اقرضيه يلزمه ان قال اقرضني الف ومن اقر لمكاتب بماله في يده
 ولو يرق نفسه او كان المقر به فكذا به المقر بطل ويقرب المقر ولا يقبل عود مقرله الى دعواه وان عاد
 المقر فادعاه لنفسه او لثالث قبل **فصل** ومن تزوج من جهل نسبا فانقرت برق لم يقبل مطلقا ومن اقر
 بولد امته انه ابنه ثم مات ولم يبين هل حملت به في ملكه او غيره لم تقرب امر وليه الا بقرينة وان اقر رجل
 بابن صغير او بنون مجهول النسب او باب او زوج او مولى اعقبه قبل اقراره كولو اسقط به وارثا مفروقا
 ان امكن صدقة ولم يدفع به نسبا لغيره وصدقة مقربة او كان ميتا ولا يعتبر تصديق ولد مع صغير او جنون
 ولو بلغ وعقل وانكر لم يصح انكاره ويكتفي في تصديق والد بولد وعكسه سكوت اذ القرية ولا يعتبر
 تصديق احد بها تكرار فيشهد الشاهد بنسب ما به وانه ولا يصح اقراره له نسب معروف بغيره كذا القرية
 الا ورثة اقرت بقرينة موثقة ومن ثبت نسب فثبت ائمه بعد موت مقر فادعت زوجية او اخوة البنوة لم يثبت
 بدينه ومن اقر باخ في حياة ابيه او بعم في حياة جده لم يقبل ولا بعد من نكحها معه وارث غير لم يثبت النسب
 والمقر له من الميراث ما فضل بيد مقره ولا ثبت وان اقر مجهول نسبه ولا ولا عليه نسب وارث حتى اخ وعمر
 فصدقة وامكن قبل لامع ولا حتى يصدقه مولا ومن عدله امه له منها اولاد فانقرها لغيره قبل على الام
 ما فضل بيد مقره

ثبت نسبهم
 وبعد موتها ومعه
 وارث غيره لم يثبت
 والمقر له من الميراث
 ما فضل بيد مقره
 فصدقة وامكن قبل لامع
 ولا حتى يصدقه مولا
 ومن عدله امه له منها
 اولاد فانقرها لغيره
 قبل على الام ما فضل
 بيد مقره

الاكلا

الا ولادة ومن اقر بكناح على نفسه ولو سفيهة او لاثنين قبل فلو اقاما بينتين قدم اسبقهما من اجل نقول
 وليه فان جملة فسخه ولا يرجع بيده وان اقر به عليا وليها وهي حجة او مقنة بالاذن قبل ومن ادعى كناه
 صغيرة بين فسخه حاكمه من مدقته اذا بلغت قبل فدل ان من ادعت ان فلانا زوجها فانكر فطلعت الفرقة يمين
 عليه وان اقر رجل وامراة بزوجية الاخر فسكت او حجه ثم صدقة ولو سفيهة صح وورثة وان اقر ورثة
 بدين على مورث ثم قصوه من تركته وان اقر بغيرهم بلا حجة فبطل رارثه ان ورث النصف فنصفه الدين
 كالأقرار بوصية وان شئ من ميم عدلان او عدل وطلب معه ثبت وبعد ثبات يمينه فباقراره يمينه على ما اقر به
 ورثة ما **فصل** ما يحصل به الاقرار وما يختص به **فصل** ما يحصل به الاقرار وما يختص به
 عليه بالف تعالى نعم او اجل لمسلم او صدقة او انا او اتي مقربة او بدعواك او منقطع او فسخا او اقرارا
 او اقبضا او اقرارا او حي محام او كافي باحد لك او كافي بحدتك عتقه اقراره ان قال انا اقر ولا اكر
 او يجوز ان يكون محام او عي او لعل او اهل او اهل او احب او اقرار او فسخ او اقرار او اقرار او اقرار او اقرار
 في جواب اليمين عليه كذا الاقرار لا يتم الا من عانيه وان قال اقبضني ديني عليك الف او اشر او اعطني او سلم الي
 ثوبي هذه او فرسي هذه او الفانم الذي عليك او هل لو اتي عليك الف فقال نعم او ايملي بوما او حتى افسخ
 الصندق او له على الف ان قال له او لا يلزمي الا ان يثا له او لا ان يثا له او لا ان اقوم او في على او لم
 انه او فيما علمه لا فيما لم يعلم فانه ان علق بشرط فدمر كان قد مرزب او ثا او جارس الشريطة على كذا
 او ان شئ به بزيد فهو ما دم لم يكن مقره وكذا ان اقر كك على كذا ان قد مرزب او ثا او شئ به او جارس الشريطة
 او كذا الا اذا قال اذا ما وقت كذا كذا متى فسخ باجل او وصية قبل يمينه من اقر بغير لسانه وقال لم ادر ما قلت
فصل فيما اذا وصل به ما يختص **فصل** فيما اذا وصل به ما يختص
 من مضاربة او دية او لا يلزم من اقر من ثمن ثمنه بيع تلف قبل قبضه او مضاربة تلفت بشرط على ضمانها او
 كفالة على اني بالخير لزمه وله او كان له على كذا او يكت اقراره وان وصلة بقوله وليس لي لورثته متب
 او قضية او حصه او قال لي عليك مائة فقال قضيتك منها عشرة فمكر يقبل قوله بيمينه ويصح اشتنا النصف
 فانقل ملزمه الف في له على الف الا الف او الاست مائة وخمسة في ليس لك على عشرة الا خمسة بشرط ان لا
 يكت ما يكته كلامه فيه كوان يكون من الجنس والنوع فله على هو كالعبيد العشرة الا واحد اصم وبليز لم
 تسعة فان ماتوا او قتلوا او غصبوا الا واحدا فقال هو المستثنى قبل يمينه وله هذه الدار ولي نصفيها او الا
 نصفيها او الا هذه البيت او هذه الدار له وهذه البيت لي قبل ولو كان اكثر فلا ان قال الا ثلثها ونحوه وله
 درهمان وثلاثة الادرهين او خمسة الادرهين ودرهما او درهم ودرهما يلزمه في الاولتين خمسة خمسة
 وفي الثالثة درهمان وله على مائة درهم الا ثوبا او لادنيا يلزمه المائة ويصح الاشتنا من الاستثناء فله على
 سبعة الا ثلاثة الادرهين يلزمه خمسة كالف الف خمسة الا ثلاثة الادرهين يلزمه خمسة خمسة
فصل ان قال له على الف مؤجلة الى كذا قبل قوله في تأجيله حتى ولو عزاه الى سبب قابل الامر وان
 سكت ما يكته كلامه فيه ثم قال مؤجلة او يوف او صغار لزمته مائة جاذ واقية الا من يملك او زان فاقصة
 او نقد مخشوش فيلزمه من دراهم ما له على الف يوف قبل تسخير غشوشه كالمائة فاقصة فيه وان قال
 صغارا قبل باقصة وان قال باقصة فاقصة وان قال وازنة لزمه العدد والوزن وان قال عدد او ليس

لان بقي على يد المدعي

ان يرجع مقره على ادعي وزعمه
 او كفان لم يقبل
 او من اقبضه قبل
 او من اقبضه قبل
 او من اقبضه قبل

والا عتق الا بيمينه

ان لم يكن فيه، وكذا تنتمى، ولولم يعرف المائة لزمنه، وتنتمى، وله خاتم فيه فص او سيف بقراب
 انما انما، وادارة بشير او شجرة ليس باقرار بارضها، فلا يملك غرس مكانها لود هت، ولا اجرة ما بقيت
 وبما ليس باقرار بتملى، وله على درهم او دينار ونحوه بلزمه ايدها، ويقتنه، ثم الكتاب
 والحمد لله الواحد الكريم الوهاب، حمد او افياد ايما مضاعفا الى يوم الحساب،
 وكان الفراغ من نسخة في سادس عشرين شهر رمضان المعظم سنة
 وحرمة سنة خمس وخمسين وتسعين، احسن الله تعالى،
 عاقبة باخير امن، وحسنا الله ونعم الوكيل،
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم،
 وحسنا الله تعالى ونعم الوكيل،
 واملوه العلم الى حجة رب العلي
 محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين

الحمد الذي اطلع شمس الدين في سما الحد والكمال، ومن بالهداية على من شال للشفقة في الدين فارنى لالوج العوال
 وسفاه من شراف التوفيق، حتى سلك به اهل التحقيق، فاكتمت البنا والجمال واشهد ان لا اله الا الله الواحد
 المتعالي شدة اذ خرها في يوم لا ينفع مال، واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله، وصفيه وخليفه والجن
 من خير جنه اهل الكمال والمنجى من افضل منسوخات، صل الله عليه وعلى آله وصحبه وآل آل صلاه ارحم
 في الرجوع والبال، فان العلم من اشرف ما يقتنى، واحق من يتلانه يعتنى، فهو بالاكساب في ربح
 وفيه فقد اعتنى لا سيما علم الفقه فان افضل الاوقات ما تصرف في اكتسابه، واولى ما ينفق الزمان في تحصيل سبابه
 واحرق ما ينفق في اكتسابه الامانة واليق ما تنافس فيه ذوو الال قدره ويكفي في شرفه، والوقى الى غرقه، قول
 الصادق الامين من يرد الله به خير يفتقه في الدين، وان من اجتهد فيه وفي غيره من العلوم وحاب وصرف
 اوقاته في الطلب وفارق الال والوطن، وبان الحليل والسكن، وزاح الفضل وباحث دوى الفطن
 مولانا الشيخ العلامة الهمام ذو الهمم الوفاة والادراك النفاة الحاوى للفضائل بحجة الطويل الباع السوي
 الاطلاع في الفقه والسنة قد جمع بين التحقيق والشفقة فارنى لمنتهى الارادات وحجج الجرم مع تفصيل
 الفروع والزيادات وكشف القناع من المقنع فظهر ما كان استتر من الجواب المبدع، فكيف به واعتنى به من الشوق
 واحسانه مع ذكر طرف الانصاف من غير اعتساف ولم يتخذ عن سبيل الحق بالانصاف مولانا شمس الدين
 ابن الشيخ محمد الرحمن بن الشيخ المرداوى ادام الله نوافقه وسهل بالعلم النافع والعمل البرافع
 الى كل جز طريقه فمقد لا زمى مدة صديده من الزمان مع الجد والبحث والامعان مع جماعة من اعيان
 الفضلاء وفضلاء الاعيان، وكان مما فرائده وسيمع لدي، كتاب منتهى الارادات في جمع المقنع مع الشفقة
 والزيادات، قرأه على عشر مرات، وكوكره لدي عشر كرات بعينه بالقرأة وبوعنه بالسامع مع الحق، وقرأ على كتاب
 يسمى الاقناع غزير الفوائد والانتفاع لشيخ الاسلام موسى الجاوي، وقرأ ايضا الحزقي بكامله وناحه وقطعة من
 الكافي وشيئا من المعنى لشيخ الاسلام علامه الانام موفى الدين بن قدامه التودى، وقرأ قوله تعالى

المستوفى الى مرتبة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

كبير من الشرح الكبير على المقنع لشيخ الاسلام والمسلمين الشيخ شمس الدين بن ابي عمر
 ايضا قطعة من الانصاف وقطعة من تفصيل الفروع فانه كامل الوضع والا وضاف وقطعة
 التفتيح لشيخ الاسلام علامه المولى الكرام الشيخ علاي الدين المرداوى وقرأ على ايضا
 من الفروع لعلامه الزمان الشيخ شمس الدين بن معلى وقرأ ايضا قطعة من المحرر لشيخ الاسلام
 ابن تيمية فانه منقى مكرره وقرأ ايضا قطعة من المبدع شرح المقنع للشيخ برهان الدين بن مفيد
 بنوي في غره قافاد واستفاده واظهر من النجاة المكتبة المرام وقد اجزت له ان يفيد ما استفاد
 من غيره وينشر ما اخبره عن من شيا من العبادات الى مكان شام من الهلاكة وان يتصدق بالندرس
 الا فانه اهل ذلك من يادهم وان ينشر قلعه بالفتوى فانه احق واحرق، شرفا وغورا، بعد اذ
 او مسرور وما وبصر الى او صيه بتقوى الله في السر والعلن في ممر الزمان في الحركة والسكن فان من
 التقوى ارقى المقام الاولوى واساله ان لا ينسأى من صدق دعواته في خلواته وصلواته محرو
 من معان المبارك سنة احدى وتسعين وتسعين

المستوفى الى مرتبة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابن الله لما خلق الاخلاق قالت الفناعة انا اروح الحمار قال الله وانامعك
قال النعم انا اروح العرف قال العجل وانامعك قال العوم انا اروح الشمام
قال النصف وانامعك قال الفنا وانا اروح مصر قال الذل وانامعك قال السق
الخطي انا اروح الغيب قال النخل وانامعك قال الشتاء انا اروح البادية
قالت المروءة وانامعك قال حسن الخطي وانا اروح اليمن قال الحلم وانامعك
قال الفسق وانا اروح الترك قال البغي وانامعك

فايدة عظيمة عن اكرامه للمسلمين
الحمد لله وحده وصلي على سيدنا محمد
قال القاضي ابو بكر محمد بن عبد الباقي
ابا مظهر هناد امير اهل السنف
ابي القاسم عبد الواحد بن عبد السلام
يقول سمعت بعض الصالحين
الصالحين في النوم في قيل لما فعل الله
عظمي قيل من وجدته اكثر اهل الجنة
اصحاب الشافعي قيل في اصحاب احمد
قال سألني عن اهل اهل ما سألني عن
اهل الجنة اصحاب احمد اعلم اهل الجنة
واصحاب الشافعي اكثر اهل الجنة

19.

